فهرست الكتاب

الباب الاول

(قناة السويس الى سنة ١٨٦٩)

الفصل الاول

مقدمة تاريخية

فكرة توصيل البحر الابيض بالاحمر قديماً وحديثاً

الى تأسيس الشركة الحالية في سنة ١٨٥٨

من التاريخ القديم — المنافسة التجارية بين الدول — فرنسا وانكلترا — تجريدة نابليون بونابرت — القنال ومحمد على باشا — القنال وعباس باشا الاول — فردينان دي ليسبس وعلاقته بسعيد باشا وحمله اياه على قبول فتح القنال — فرمان ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ — تكليف لينان بك وموجل بك بعمل التصميمات اللازمة والمقايسة الابتدائية — طلب التصديق من الدولة العلية وسفر دي لسبس الى الاستانة — انكلترا وفرنسا ومركز تركيا بينهما — عزل مصطفى رشيد باشا الصدر الاعظم واسبابه — تقرير لينان بك وموجل بك — سفر دي ليسبس لباريس — سفره للندره وسعيه بها — انتداب جماعة من كبار المهندسين الاوروبيين لابداء رأيهم في المشروع — قرارهم — قانون الشركة — فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ — اتفاقية ٢٠ يوليه سنة ١٨٥٦ بخصوص توريد العملة اللازمين للاعمال — حرب عوان بين دي لسبس وانكلترا — عرض السهام للاكتتاب العام — نتيجة الاكتتاب وحصة مصر فيه — تأليف الشركة رسميا

الفصل الثاني

(القنال من عهد تأسيس الشركة الى يوم فتحه)

الاستمرار فى العمل رغماً عن عدم تصديق الباب العالي — طلب الباب العالي ايقاف العمل — مركز مصر في هذه الظروف — اتفاق القناصل بما فيهم قنصل فرنسا على إجابة طلب الدولة وابطال العمل — احتجاج الشركة — توسط نابوليون الثالث — قبول الدولة العلية الدخول في المخابرة مع الدول لحل هذه المسألة — استمرار دي لسبس على العمل — مشترى الشركة لتفتيش الوادي — وفاة سعيد باشا وخطة اسماعيل باشا ازاء القنال — الاتفاق مع الشركة على عمل الترعة الحلوه للوادى بمعرفة الحكومة المصرية — تعليق الدولة تصديقها مبدئيا على منع السخرة واسترداد الاراضى الممنوحة للشركة وباقى الترعة الحلوه — عدم قبول الشركة ذلك — مهمة نوبار باشا

بالاستانة واوروبا ـ قيام الرأي العام بفرنسا ضد مصر — تحكيم نابوليون الثالث في الامر — حكم نابوليون — اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ — انتهاء الازمة — تسوية حساب الحكومة المصرية مع الشركة — اتمام العمل — احتياج الشركة للمال — قرض باصدار سندات بمائة مليون فرنك — تنازل الخديوي اسماعيل للشركة عن قبونات سهام الحكومة المصرية مدة ٢٥ سنة — الاتفاق مع الشركة على استغلال وبيع الاراضي التي تصلح للبناء وتأسيس ادارة مشتركة لذلك — انتهاء العمل وزيارة الخديوى للقنال — حفلة الافتتاح — اعلان فتح القنال لمرور العموم

الباب الثانى

دور الاستغلال

الفصل الاول

حالة الشركة في السنوات الاولى — الصعوبة المالية — تغيير طريقة تقدير الحمولة — خلاف مع ارباب السفن — مداعاة الشركه امام محاكم باريس — مؤتمر الاستانة — قراره — أكراه الشركة على قبوله — مبيع سهام مصر الى انكلترا — بيع حصتها في الارباح — احتلال انكلترا للقنال في الحوادث العرابية — الكلام في حيادة القنال — برتاجع لوندره فى نوفمبر سنة ١٨٨٣ — مؤتمر باريس في سنة ١٨٨٥ — معاهدة سنة ١٨٨٨ — تصديق انكلترا عليها فى ابريل سنة ١٩٠٤

الفصل الثانى

حالة الشركة الراهنة

تكاليف القنال . مجموع ايرادات الشركة من عهد تأسيسها . مجموع مصروفاتها . مقدار مايساويه القنال في نهاية سنة ١٩٠٩ . ديون الشركة لنهاية سنة ١٩٠٩ ايرادات سنة ١٩٠٨ ومصروفاتها ـ ماخسرته مصر بسبب القنال وما كان يصيبها لو بقيت لها اسهمها وحصتها فى الارباح

الباب الثالث

اقتراح مد أجل الامتياز

مشروع الاتفاق — مذكرة المستشار المالي — قرار مجلس النظار — مناقشة المذكرة — اعتبارات عامة — فروض حسابية — تقدير دخل القنال من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ — تقدير مصروفات القنال في هذه المدة — مقدار ماتأخذه الشركة في المدة المذكورة — مقدار ماتعرضه فى نظرها — الفرق — مزايا المشروع للشركة مضاره لمصر — نتيجة.

بسم الله الرحمن الرحيم

احمده سبحانه وتعالى و به أستعين وأصلى وأسلم على جميع الانبياء والمرسلين خصوصاً خاتمهم الامين . وبعد فانه شاع في أواخر شهر اكتوبر الماضي أن المخابرة دائرة بين الحكومة المصرية وشركة قنال السويس على تمديد أجل الامتياز لمدة أربعين سنة بعد المدة الاولى التي تنتهي في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ فقامت الجرائد وقعدت لهذه الاشاعة وطلبت الامة من الحكومة اعلان حقيقة هذا العرض وان لا تمضي الحكومة في امره شيئاً الا بعد اخذ رأي الجمعية العمومية فأصغت الحكومة الى هذا الطلب ونشرت مشروع الاتفاق ومذكرة المستشار المالي التي تعضده ثم قر مجلس النظار على أخذ رأي الجمعية العمومية في هذا المشروع الخطير قبل ان يبت فيه شأناً . وقال وزير خارجية انكلترا ما يؤيد هذا التصميم وان حكومة انكلترا لا تضغط على مصر في هذا الشأن بل تتركها تقرر ما تراه في صالحها بمطلق حريتها وعلمنا أخيراً أن كبار رجال الشركة قد حضروا لمصر للمفاوضة في هذا الامر وبذلك أصبحت المسألة في يد الامة المصرية وفي عنق نوابها والمأمول في حكمتهم وتجاربهم الماضية وحبهم لوطنهم أن يمعنوا النظر في هذا المشروع متى عرض عليهم ويقرروا ما يرونه صالحاً لبلادهم حالاً واستقبالاً

ولما كانت مسألة القنال تكاد تكون مجهولة عند الكثيرين وكانت مكاتبنا خالية من كتاب بلغتنا العربية يجمع شتات تاريخ القنال ويفصل الادوار التي لعبتها يد السياسة فيه وحالته الراهنة قد رأيت أن أجمع في فصول قليلة بعض تلك الموضوعات التي تهم الامة معرفتها موضحاً كيف أنشىء القنال وعلاقة مصر به وما كلفها من النفقات وكيف استأثر بفوائده كل العالم ماعداها ومبينا دخل الشركة منه وحالها المالية ومالها وماعليها

حتى نهاية سنة ٩٠٩ ومن ثم بحثت في اقتراح مد الامتياز وهل هو في صالح الشركة فقط أم في صالح الفريقين (هي والحكومة المصرية) ؟ وفي هذه الحالة هل الشروط المعروضة حسبما نشرت، أرجح للبلاد المصرية أم لا توافق مصلحتها فاذا كانت لا توافقها فأي الشروط لها أرجح . وقد اعتمدت في جميع ما سأسرد من الوقائع على الاوراق و المستندات الرسمية كالكتاب الاصفر ومؤلفات دي ليسبس نفسه وحسابات الشركة المقدمة منها سنوياً لجمعيتها العمومية وتقارير مجلس ادارتها ومجموعة مجلة قنال السويس الرسمية وغير ذلك من المؤلفات والكتب والمجلات التى وان لم تكن رسمية صرفة فانها شبيهة بها لنسبتها لاشخاص كانوا نظارا للخارجية الفرنسوية كدي فريسينية وجيزو ولامارتين وبارتيليمي سنت هيلير أوكتيير رئيس جمهورية فرنسا سابقاً أو شارل رو الساعد الايمن لدي ليسبس وأحد وكلاء الشركة حالاً وعلي مبارك باشا وزير المعارف والاشغال العمومية وغيرهم . ولقد رأيت أيضاً أن أرفق بهذه الرسالة نصوص العقود والاتفاقات والمعاهدات ومحاضر الجلسات والاحكام والرسائل المهمة التي تبودلت في بحر هذه المدة الطويلة وغير ذلك مما يعتبر حجة في هذا الموضوع أو مما قد يحتاج اليه القارئ للمراجعة لان غرضي الوحيد أن تكون مسألة القنال معلومة بتفاصيلها مفهومة بحذافيرها وجميع أدوارها مؤيدة بالسندات الرسمية حتى لا تخفى على أحد فيها خافية ولى في حسن نيتى ما يجعلني آمل أن يجد مواطني في هذه الرسالة ما يوقفهم على حقيقة أمر القنال من عهد ان فكر فيه حتى الآن دون أدنى تحيز والله تعالى المسئول ان يلهمنا جميعاً الصواب في الرأي والسداد في الفكر وان يوفقنا لما فيه الصالح للبلاد والمنفعة للعباد وماذلك على الله بعزيز

فبراير سنة ١٩١٠

محمد طلعت حرب

الباب الاول

قناة السويس الى سنة ١٨٦٩)

الفصل الاول

مقدمة تاريخية

فكرة توصيل البحر الابيض بالاحمر قديماً وحديثاً
الى تأسيس الشركة الحالية في سنة ١٨٥٨

من التاريخ القديم — المنافسة التجارية بين الدول — فرنسا وانكلترا — تجريدة نابليون بونابرت — القنال ومحمد علي باشا — القنال وعباس باشا الاول — فرديناند دي ليسبس وعلاقته بسعيد باشا وحمله اياه على قبول فتح القنال — فرمان ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ — تكليف لينان بك وموجل بك بعمل التصميمات اللازمة والمقايسة الابتدائية — طلب التصديق من الدولة العليه وسفر دي ليسبس الى الاستانة — انكلترا وفرنسا ومركز تركيا بينهما — عزل مصطفى رشيد باشا الصدر الاعظم وأسبابه — تقرير لينان بك وموجل بك — سفر دى ليسبس لباريس — سفره للنمسا وسعيه بها — انتداب جماعة من كبار المهندسين الاوروبيين لابداء رأيهم فى المشروع — قرارهم — قانون الشركة — فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ — اتفاقية ٢٠ يوليه سنة ١٨٥٦ بخصوص توريد العملة اللازمين للاعمال — حرب عوان بين دي ليسبس وانكلترا — عرض السهام للاكتتاب العام — نتيجة الاكتتاب وحصة مصر فيه — تأليف الشركة رسمياً

ان فكرة اتصال البحرين الابيض بالاحمر ليست حديثة بل قديمة قامت برؤوس المفكرين من المصريين وغيرهم من زمن الفراعنة ومن وليهم. بل منهم من نفذها فعلاً لاعتقادهم جميعاً أهمية ذلك لتجارتهم وللتجارة العامة بين المشرق والمغرب .

ذكر المرحوم علي مبارك باشا في خططه : « انه كان يوجد فى الازمان السابقة بصحراء برزخ السويس خليجان أحدهما يمتلىء من المياه النيلية كما عليه الاسماعيلية الآن وكان يصب في البرك المرة عند السيرابيوم والآخر كان مبدؤه من البحر الابيض عند مدينة الطينة ويتصل بالبحر الاحمر فى البرك

المرة وقد شاهد لينان باشا (١) أثر هذا الخليج المالح وذكره في كتابه الذي كتبه في أعمال مصر فقال ان أوله عند القنطرة الواقعة على طريق الشام ويمتد الى ان يكون آخره عند بركة التمساح الواقعة عليها مدينة الاسماعيلية الآن . »

وذكر المقتطف في عدده الصادر في يناير سنة ١٩١٠ ما يأتي

قيل ان كثيرين من الفراعنة فكروا في انشاء ترعة تصل البحر الاحمر بالنيل والبحر المتوسط وذهب ارسطو واسترابون و بلينيوس الى ان رعمسيس الثاني المعروف بسيسوستريس شرع في حفر هذه الترعة سنة ١٣٣٠ قبل المسيح الا ان هيرودوتس ذكر ان نخو الثاني ملك طيبة كان أول من حفرها وذلك في سنة ٦١٠ ق . م واستمر على العمل نحو ستة أشهر هلك في أثنائها ١٢٠٠٠ رجل من قومه ثم أوقف الحفر باشارة عراف قال له انه بعمله هذا ينتفع البرابرة أعداء المصريين يريد بذلك الفرس . وقال ارسطو ان ما أوقفه عن العمل قول المهندسين ان البحر الاحمر أعلى من الدلتا ويخشى من طغيانه عليها . ثم تغلب الفرس على مصر بعد ذلك بقليل فاستأنف داريوس الفارسي حفر الترعة وأتمها نحو سنة ٥٢٠ ق . م

وكان للنيل في ذلك الزمان فرع يسمى فرع بلوسيوم أو الطينة يبتدىء على مقربة من بنها ويمر في بوباستس أي تل بسطة قرب الزقازيق ويصب في بلوسيوم على بضعة عشر ميلاً غربي بورسعيد . فكانت تخرج الترعة المشار اليها من هذا الفرع شمالي بوباستس ثم تجتاز وادي الطلميات أو وادي القنال الى البحيرات المرة شمالي خليج السويس . ولم يوصلوا بين البحيرات والخليج خوفاً من طغيان البحر الاحمر على الدلتا لانهم كانوا يظنون ان سطحه أعلى منها

---

(١) أحد المهندسين الفرنساويين الذين استقدمهم محمد علي باشا لمساعدة المهندسين المصريين في تنظيم طرق الري وبناء القناطر الخيرية الخ .

فكانوا يحملون البضائع على ظهور الدواب بين الخليج والبحيرات فوق برزخ يسمى الشالوف عرضه ١٣ ميلاً ونصف ميل ثم تراكمت الرمال على هذه الترعة فاحتفرها بطليموس مرة أخرى سنة ٢٧٠ ق . م . وأوصلها الى البحر الاحمر وجعل لها سدوداً وأقفالاً يمنع بها طغيان البحر واختلاط مائه بالنيل في زمن الانخفاض و بنى فرضة على رأس الخليج سماها ارسنوي . وذكر استرابون الذي جاء الى مصر قبل المسيح بزمن يسير ان الترعة كانت صالحة للملاحة في أيامه. وروى فلوطرخس ان كليوباطرة شرعت في تهريب أسطولها الى البحر الاحمر في هذه الترعة وذلك بعد هزيمتها في موقعة اكشيوم لكنها أخفقت في ذلك لان الماء كان قليلا و يظهر ان الرمال عادت وتراكمت على الترعة مرة أخرى فاحتفرها طرايانس القيصر الروماني (٩٨ — ١١٥ ب . م) وكان الفرع البلوسي قد أخذ يتحول غرباً فجعل طرايانس أولها في بابليون وهي قرية كانت قائمة على مقربة من دير مارجرجس في مصر القديمة وما زال الرومانيون يسيرون مراكبهم فيها الى ان ردمتها الرمال مرة أخرى

ويقال انه بعد فتح مصر على يد عمرو بن العاص أصاب أهل المدينة جهد شديد فاحتفر عمرو هذه الترعة مرة أخرى وسماها خليج أمير المؤمنين وكان ذلك سنة ٢٣ هجرية وفرغ منها في ستة أشهر وجرت فيها السفن ووصلت الى الحجاز في الشهر السابع وما زالت السفن تسير فيها مدة ١٣٤ سنة الى زمن أبي جعفر المنصور الخليفة العباسي فأمر بردمها ليقطع الطعام عن محمد بن عبدالله حين خرج عليه في المدينة وقيل ان الحاكم بامرالله من الخلفاء الفاطميين في مصر احتفرها وجعلها صالحة للملاحة الى ان ردمتها الرمال مرة أخرى و بقيت المياه تجري اليها في أيام الفيضان الى زمن محمد علي فأمر بردمها ولا تزل آثارها الى الآن »

يتلخص مما ذكر ان جميع الدول التي تعاقبت على مصر اهتمت بأمر هذه

الترعة وما كان اهتمامهم بها الا لاعتقادهم كما قلنا بأنها الطريق الطبيعي بين المشرق والمغرب وخاف بعضهم على مصر من جرائها فأبى فتحها أو ردمها سداً لباب المشاكل السياسية ودفعاً لمطامع الدول الاشعبية اذ كما انها نعمة كبرى على التجار والمتاجرين هي نقمة عظمي علي المركز السياسي لمصر التي كانت ولا تزال بسبب هذا الطريق مطمح انظار كل دولة قامت واتسعت تجارتها وزادت مصالحها في الشرق . وما برزخ السويس الا مفتاح البحر الاحمر من كان بيده واستعمل ترعته وكان قويا ملك طريق الشرق وانفرد بتجارته وحصر منافعها بنفسه .

وقد كان الشرق لغاية القرن الحادي عشر للميلاد أي قبيل الحروب الصليبية ذا حضارة كبرى وعمران عظيم نبغ أهله في التجارة والصناعة والعلوم والفنون الجميلة بينما كان الغرب على عكس ذلك بلاده لا تنتج له مايكفيه لمأكله وملبسه وضروريات الحياة عنده فكان الشرق يسد له ما ينقصه

وكانت تجارة الشرق محصورة في أيدي أهله يأتون بالطرائف وأثواب الخز والعقاقير والتوابل من بلاد الهند وفارس والصين وما جاورها الى ثغور الشام عن طريق بين النهرين والى الاسكندرية عن طريق السويس والقاهرة . ويعرضون ذلك في اسواقهم فيتخاطفها الغرب لشدة احتياجه اليها بواسطة تجار جمهوريتي البندقية وجنوة المتنافستين في الاختصاص بتجارة الشرق . وكان يصيب الشرقيين بسبب هذه التجارة ربح عظيم ومكاسب طائلة

وكان سكان الغرب يزيد عددهم على مر السنين فتزيد طبعا احتياجاتهم وجلها في الشرق يستأثر بها اهله ويتحكمون في بيعها لهم

ولذلك كان الشغل الشاغل لاهل الغرب ان يوفقوا الى منفذ آخر عن طريق البحر يصلون به لمنابع تلك البضائع التي أصبحوا لا غنى لهم عنها فيحصلون عليها رخصة بدون واسطة ويخلصون من تحكم الوسطاء فيهم وظلوا سنين عديدة

يفكرون ويبحثون وزاد بلبالهم قيام الدولة العثمانية في الشرق فخافوا شبابها وماعسى أن يصيبهم منها وأرسلوا الرجال تلو الرجال ليجوسوا خلال البحار علهم يهتدون الى طريق الهند بحرا وكان آخر من أوفدوا في أواخر القرن الخامس عشر فاسكودي جاما البرتغالي من قبل حكومة البرتغال ووجهته البحر من غرب أفريقيا وجنوبها والايطالي كريستوف كولومب من قبل ملكة كاستليا أي أسبانيا ووجهته الغرب بالبحر الاطلانطيقي والايتالي سباستين كابو من قبل ملك انكلترا ووجهته البحر من جهة الشمال الغربي

وقد هدتهم خاتمة المطاف الى اكتشاف طريق الهند واكتشاف أمريكا فما زال فاسكودي جاما مواصلا سيره حتى وصل الى رأس عشم الخير بجنوب افريقية واستمر في سيره مع البحر الى ان دخل في بحر الهند وترتب على ذلك تحويل تجارة الشرق من يد الايتاليين الى البرتغاليين وتغيير طريقها من البحر الاحمر الى بحر الهند فالبحر الاطلانطيقي الى ليشبونا عاصمة البرتغال التي أصبحت بذلك السوق العام لتجارة الشرق باوروبا

واهتدى كريستوف كولومب الى أمريكا الوسطى وكابو الى أمريكا الشمالية فاصبحتا ملكاً لاسبانيا وانكلترا وتبعتهما فرنسا وهولاندا واستعمر الاوربيون هذه البلاد بالزراعة والصناعة واستثمار مناجم الذهب والفضة باستخراجها من معادنها وشرعوا تجارة الرقيق لشدة احتياجهم الى من يزرع ويقلع ويقوم بهذه الاشغال واحتكر بعض الهولانديين في سنة ١٥١٩ توريد الرقيق اللازم الى اسبانيا لمدة ثمان سنوات وباع هذا الامتياز لشركة من جنوه وكانوا يصطادون هذا الرقيق من سواحل افريقيا الغربية التي كانت بيد البرتغاليين فكانت موردا جديدا للثروة

وعلى هذه الحال انقسمت الدنيا الجديدة والقديمة بين المتاجر الاوربية فكما اختص الاسبان باواسط أمريكا وجنوبها والانكليز وفرنسا بشمالها

اختصت الدولة البورتغالية بتجارة افريقية وآسيا خصوصا الشرق الاقصى وعلى ذلك ملك البرتغاليون بعض السواحل وحصروا تجارة الهند في أيديهم واستولوا على عدن ومسقط واحتكروا الملاحة في جميع بحار أفريقيا وآسيا وكانوا يستولون على كل سفينة تمر فيها بدون تصريح منهم و بنوا القلاع والاستحكامات في نقط كثيرة لسواحل افريقيا وبحر الهند وعينوا واليا من قبلهم على هذه الجهات وسموه والي الهند وحطموا مراكب مصر التي كانت تمخر في البحر الاحمر ومراكب أمير هرمز ليخلو لهم الجو ويأمنوا كل منافسة في تجارة الشرق وليقضوا على البندقيين الذين كانت لهم السيادة في هذه التجارة قبل اكتشاف هذا الطريق . وحاول البندقيون ان يستعيدوا بعض ماضيهم بالاتفاق مع مصر على فتح ترعة السويس يحتكرون منفعتها دون باقي الغربيين وقد كان لمصر مصلحة في ذلك للانتقام من البرتغاليين ولتعويض الخسائر التي خسرتها بسبب تحويل طريق التجارة عنها ولكن البرتغاليين هددوا مصر بانها اذا وافقت على ذلك اتفقوا مع الاحباش على تحويل مجرى النيل عنها للبحر الاحمر فتقحل أرضها ويموت أهلها عطشاً — وفعلاً عزموا على احتلال السويس . بذلك أفل نجم البندقيين وأجهزت الدولة العثمانية على البقية الباقية لهم في مياه البحر الابيض المتوسط من تجارة وأملاك

وكانت خطة البرتغاليين في التجارة غير حكيمة لانهم بنوها على سياسة العنف والارهاب وعلى احتكار التجارة فلا يشترون الا بأرخص ما يمكن من الأثمان ولا يبيعون الا بأغلاها ولذا كان البيع قليلا والنفقات طائلة لاضطرارهم لحراسة البحر والاستعداد للطوارئ بالقوة المسلحة فكان ذلك من أسباب اضمحلال دولتهم

وفي القرن السابع عشر سئم الهولانديون من معاملة البرتغاليين وأرادوا أن يخاطروا بأنفسهم لجلب بضائعهم من الشرق بدون واسطة البرتغاليين فألفوا

أول شركة مساهمة للملاحة عينت الحكومة مديريها وأعطتها امتياز التجارة مع الهند وحصنت مراكبها بالمدافع وغيرها وبرزت في البحار وفتحت الطريق ودخلت للهند وتغلبت على البرتغاليين وحلت محلهم وسارت على عكس خطة البرتغاليين فاحسنت معاملة الاهالي وزادت أثمان الشراء كما انقصت اثمان البيع فراجت تجارتها وربحت ربحا عظيما وبقيت كذلك الى أن نافسهم الفرنساويون والانكليز فقضوا على تجارتهم وحلوا محلها أيضاً وذلك بانشاء شركات انكليزية وفرنساوية تنافس تلك الشركة الهولاندية

ولكن أوروبا كانت بفضل ما أدخلت بأمريكا من أنواع الزراعة والصناعة قد استغنت عن كثير من بضائع الشرق وزادت ثروتها بما درته عليها أمريكا من الذهب والفضة فاشتغلت هي أيضا بالصناعة وأخرجت أنواعاً زادت عن حاجتها احتاجت باستمرار زيادتها الى أن تبحث على طرق تصريفها . فبدأت بالزام مستعمراتها بأخذها بعدم شراء أي شيء من غيرها ثم ألجأتها شدة الحاجة الى رمى تجارتها ومصنوعاتها على الامم الاخري ان بالرضا أو بالقوة . وأسست لذلك شركات للملاحة تساعدها الحكومة ونافست كل دولة الاخرى في طرق المسابقة تكيد لها وتعمل على النكاية بها والقضاء عليها حتى يخلو الجو لها ولا يبقى الا هي

وبعد أن كانت أمم الغرب كثيرة الحاجة الى ما تستورده من الشرق أصبحت ولا قوام لها الا بزيادة صادراتها الى الشرق وحصر منافعه وخيراته في أيديها وتلك الايام تداولها بين الناس . وكانت نتيجة المنافسة الى القرن التاسع عشر فوز انكلترا التي ظلت منذ برزت للتجارة والاستعمار في حروب مستديمة مع كل مزاحم لها أوجدتها الطبيعة في أرض لا تنتج ما يكفيها فاحوجتها الى الغير لكفاية نفسها واستيراد ما ينقصها لمصنوعاتها كما احتاجت اليه لتصريف بضائعها فحياتها متوقفة على تجارتها وتأمين الطريق لواردتها وصادراتها وعلى

وجود الزبائن الذين يبتاعون بضائعها ويبيعونها ما يلزمها . ولكون بلادها ليست كباقي بلاد أوروبا متصلة بجاراتها بل هي جزيرة في وسط البحر منفصلة عن القارة كانت دولة بحرية صرفة لا أمان لها الا بتعزيز قوتها البحرية بأسطول ضخم يصد غائلة العدو عن بلادها ويحمي طريقها ويؤيد سلطانها في البحر ليكون لها الصدر فيه دون العالمين أو القبر

لهذا كانت كل سفينة تمخر في البحر قذى في عينها لا يغمض لها جفن حتى تستريح من صاحبها لأنها تعد البحر مخلوقاً لها فليس لغيرها أن يزاحمها فيه .

بذلك عملت على كسر شوكة كل دولة بحرية قامت في وجهها أو خشيت مزاحمتها لها في التجارة فحاربت اسبانيا وحطمت دوارعها تقريرا لمبدأ حرية المرور بالبحار وحرية التجارة اكرهتها على قبول تجارتها في مستعمراتها ونالت منها امتياز تجارة الرقيق في بلادها . ثم أجهزت على هولاندا لأنها نقف في وجه تجارتها وفعلت مثل ذلك بالدانيمرك لتخوفها من مستقبلها وسددت البحر في وجه سفن الروسيا الحربية حتى لا تزيد على عدد المزاحمين لها في البحر المتوسط وهي الآن يرتجف قلبها لتقدم المانيا وأمريكا وخالفت تقاليدها وحالفت دولة اليابان لتأمن شرها وتدفع بها طواريء الغير الى أن يقضي الله أمرًا كان مفعولا. ولذلك أيضاً . أثارت الحرب تلو الحرب ضد فرنسا التي كانت في طريقها في كل مكان فزحزحتها عن كنادا والهند وغيرهما وظلت تحارب نفوذها في كل صوب وواد حتى تقلص أو كاد

نعم كانت تتخلل حروبها مع فرنسا بعض فترات من الزمن يسود فيها وفاق ظاهري ولكنه لعدم ارتكازه على اتحاد المصلحة لم يلبث الا عشية أو ضحاها. وما أملح ما قاله البرنس دي مترينخ مرة حين بلغه اتفاق حصل بين الدولتين : ما أشبه هذا الاتفاق باتفاق الجواد مع راكبه وهل يستوي الراكب مع المركوب ولله در اللورد شاتام — كبير وزراء انكلترا في القرن الثامن

عشر — حيث لخص سياسة دولته ازاء فرنسا في خطبة ألقاها على مجلس النواب في سنة ١٧٦٢ فقال : ان الامر الوحيد الذي لاتخشى انكلترا سواه في هذا العالم والذي عليه مدار كل سياستنا ويجب ان يجعله كل وزير انكليزي نصب عينيه هو أنه لاتمكن فرنسا يوماً من ان تكون دولة بحرية تجارية ذات مستعمرات .

هذا سر كل السياسة الانكليزية ازاء الدول البحرية بهذا المبدأ حقت لها السيادة في البحر والتجارة وبه أصبحت لاتغيب الشمس عن مستعمراتها . ولن تبور تجارتها مادام لها مستعمرات تستورد منها مايلزمها وتبيع لها مصنوعاتها . وهي لذلك تأخذ لصروف الزمان عدتها حتى اذا ما انسلخت عنها أمريكا الشمالية كانت لها الهند عنها بديلا وهي الآن تعد بدل الهند امبراطورية أخرى تضارعها بافريقيا

لما ملكت الهند كان كل همها المحافظة عليها وتأمين الطريق اليها فاستولت على كل المعاقل التي في طريقها سواء كانت في البحر الابيض أو الاطلانطيقي ولو نظرنا الى تاريخ مصر القرن الثامن عشر الى سنة ١٩٠٤ لوجدناه كله حرباً بين انكلترا وفرنسا على تغلب النفوذ فيها اذ كانت انكلترا لاتطيق ان ترى نفوذا غير نفوذها يمتد على مصر لاشرافها على طريق الهند ويجعل لها شريكة في البحر الاحمر وما والاه خصوصاً اذا كان هذا النفوذ لفرنسا التي كتب عليها ان تحاربه في كل مكان . وفرنسا يأكل الحسد قلبها كلما رأت تقدم الانكليز وتقهقرها فتكيد لها وتدس الدسائس ضدها رجاء أن تستعيد ولو بعض مافقدته بفضلهم

والحوادث كثيرة مشحونة بها كتب التواريخ وليس هذا محل سردها ولكنا نذكر طرفا مما يختص بموضوعنا . كان لفرنسا تجارة بالشرق ومعاملات مع أهله من عهد السلطان سليمان تأكدت روابطها وكانت تحاول ان تستأثر

بالتجارة فيه ففكرت غير مرة في فتح ترعة السويس تقريباً للمسافة وتقليلاً للنفقات ولوزرائها ريشليو وكولبير آراء في ذلك واقتراحات ولكنها لم تجد كلها نفعا لعدم قبول أمراء مصر والدولة العلية اجراء ذلك تخلصا من المشاكل التي يفتحها عليهما القنال .

فبقيت فرنسا سنين طويلة تتمنى الفوز بهذه الرغبة بل حدثتها نفسها غير مرة بأن تغزو مصر وتحتلها وتعمل فيها مايفرضه عليها امراؤها واقترح عليها ذلك بعض ذوي الرأي ومنهم الفيلسوف الالماني ليبنتز Leibnitz الذي كانت حملة نابوليون بونابارت على مصر تحقيقا لآرائه وهو الذي أطلق دولسبس اسمه على شارع من شوارع مدينة الاسماعيلية حين تأسيسها .

وملخص حكايته انه لما رأى لويس الرابع عشر يريد اشهار الحرب على هولاندا في بلادها لانها مزاحمة له في تجارة الشرق ولها قدم راسخة في الهند قدم له ليبنتز المذكور تقريرا يثنيه فيه عن عزمه ويوصيه بوصية هذا معناها :

اذا أردت أن تضرب هولاندا في مقتلها فامامك مصر فانك تنال منها فيها مالا تناله ببلادها نفسها لان هولاند أمة تجارية وحياتها في بقاء تجارتها فاذا زحفت على مصر وأخذتها وحفرت ترعة السويس احتكرت لبلادك جميع التجارة وأمت هولاندا وغيرها وأصبحت سيد الهند و بلاد الشرق وقطعت طريقها على من عداك . وزد على ذلك أنك تنال أجرا كبيرا عند الله وعند الناس اذ تخلص هذه البقعة المباركة من أيدي المسلمين الذين لا يليق بالامم المسيحية أن تسكت على بقائها في أيديهم وان غزوة مصر لا تكلفك شيئاً ولا توجب لك عناء فالسفر اليها سهل للغاية والدولة العثمانية بعيدة عنها وفي امكانك أن تسبقها اليها وتأخذها عنوة بدون مقاومة تذكر لعدم تحصنها وللفوضى السائدة في أمورها وان جميع الامم المسيحية عدوك وصديقك منها يحمدك على هذه الحرب الدينية ويصوبون رأيك ويتمنون لك النصر والتأييد بخلاف ما اذا حاربت

هولاندا في بلادها فترى الناس مسفهين رأيك مخطئين عملك ويحملونه على الطمع والجشع وان هولاندا لا تستطيع أن تحاربك من أجل مصر مخافة أن تجر اليها سخط العموم الذين ينكرون عليها انتصارها لامة اسلامية واذا أخفقت بفرض المستحيل في حملتك لا يصيبك أذى اذ تكون دوخت هؤلاء المسلمين وجزاء ما ارتكبوه من آثام سابقة وأطال في رسم خطة الحرب وتوضيح البلاد التي يتعقبها ويستولى عليها وقال لو أخذ البرتغاليون مصر لرسخت أقدامهم في الشرق ولبقيت لهم السيادة في التجارة ولكنهم أهملوها فسبقهم الهولانديون والانكليز الى آخر ما جاء بالتقرير المذكور ويقولون ان لويس الرابع عشر لما تلا هذا التقرير أجاب صاحبه بان زمان الحروب الصليبية قد فات وأمر بحفظ التقرير وحارب هولاندا كما أراد غير مفكر في عواقب فعله ولا الحروب التي ترتبت عليه

ولئن فات فرنسا أن تنفذ وصية ليبنتز في الحال فلم يفتها في مستقبل الايام أن تجعلها برنامج سياستها الاقتصادية في الشرق بنشر نفوذها على مصر وما أمكنها من البلاد الاخرى فحاولت أن تحل محل هولاندا في الهند فاخفقت وأخذها الانكليز فعملت هي على معاكستهم في طريقهم اليها ولكن الانكليز ليسوا ممن ينامون عن مصلحتهم. وفي سنة ١٧٧١ ظهرت مراكبهم بالسويس وأفرغت فيها بضائعها وكان محرما على كل سفن الفرنج تجاوز جدة فتوجس السلطان اذ ذاك خيفة من ذلك وخشى أن يصيب بلاده ما أصاب بلاد الهند من تداخل الاجانب فيها فاصدر فرمانا في سنة ١٧٧٤ لوالي مصر بعدم السماح لاي مركب أجنبية بالدنو من السويس و بالقبض على كل مخالف وسجنه ومصادرة بضائعه .

وفي سنة ١٧٧٩ أعاد الانكليز الكرة وعقدوا اتفاقاً مع محمد بك أبو الذهب الشهير مضمونه السماح للمراكب الانكليزية بالمرسي بميناء السويس وتفريغ البضائع بها نظير رسوم حددوها والتزام الحكومة المصرية بحمل هذه البضائع الى القاهرة على مسؤليتها . ولكن السلطان حينما بلغه هذا الخبر أمر

الصدر الاعظم بالشخوص في الحال الى مصر وعزل الموظفين الذين وقعوا على هذه المعاهدة ومعاقبة كل من تظهر ادانتهم في هذه الحالة .

حاول الفرنساويون بعد ذلك أن ينالوا بعض امتيازات تجارية من المماليك الذين كان لهم الحول والطول في ذلك العهد وفعلاً عقدوا اتفاقية مع بعضهم في في سنة ١٧٨٥ بأن ترسو مراكبهم في السويس وان تعامل معاملة المراكب المصرية تماماً وان تتقاضى مصر رسوما بواقع ثلاثة في المائة من ثمن البضائع وان تضمن مصر عدم تعدي العرب عليها واذا نهب شيء منها كانت مصر المسئولة عنه وكان هذا العهد بمصر عهد الدسائس فالفرنساويون يحاولون التنكيل بالانجليز والقضاء على تجارتهم بالهند ببسط نفوذهم على مصر أو امتلاكها . والروسيون لما بينهم وبين الدوله العلية من العداوة يشجعون المماليك على شق عصا الطاعة وعلى الخروج على السلطان ذريعة الى تجزئة الدولة واضعافها وانكلترا تقضي سياستها عليها أن لا تدع لفرنسا أو أي دولة أخرى قوية نفوذا على مصر يضربها وبمستقبل تجارتها وأملاكها بالهند فكان دأبها دس المكائد لفرنسا وتقليص نفوذها عنها والعمل على عدم سلخ مصر عن الدولة مخافة أن تقع في يد غيرها ولذلك بلغت الباب العالي خبر هذه الاتفاقية فارسل أسطولا لمياه المصرية طرد مركبا فرنسوية كانت بالسويس وألغى الاتفاقة ثم فاجأت فرنسا ثورتها في سنة ١٧٨٩ وتغير شكل حكومتها بأوروبا واستحكمت حلقات البغضاء بين فرنسا وانكلترا اذ أرادت الثانية أن تنتهز فرصة هذه الثورة للاجهاز على فرنسا كما أراد الفرنساويون ان ينتقموا من انكلترا بحصرها وسد البحر في وجهها بجعل البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر فرنساويين فلا تستطيع سفنها ذهابا لبلادها أو جيئة منها بضرب انكلترا الضربة النهائية القاضية عليها وعلى تجارتها في الهند بالاستيلاء على مصر والشام وفتح ترعة السويس والتخطي للهند ونزعها من أيدي الانكليز أرسلت فرنسا نابوليون

بونابارت الى مصر لينفذذلك وأمرته بأن يحفر برزخ السويس ويتخذ جميع التدابير التي تضمن لفرنسا أن يكون البحرالاحمر ملكا حرًا لها دون غيرها (١)

فلما جاء مصر كان أول ما فكر فيه اخراج هذه الفكرة الى حيز العمل فسافر الى السويس ومعه بعض القواد والعلماء الفرنساويين (٢) فعاينوا جميعا صحراء البرزخ وشاهد أثر الخليج القديم وكلف أحدهم المهندس لوبير Le Pere بان يتم درس المشروع من جميع وجوهه ويضع له عنه تقريرا وافياً يبحث فيه عما اذا كان اتصال البحرين ممكنا وطريقة ذلك وعن مقدار النفقات التي تلزم له فصدع لوبير بالامر وقام بمهمته خير قيام ووضع تقريرا فصل فيه كل وجوه المسألة علمياً وعمليا وماليا وتاريخياً وذهب فيه الى وجوب اتصال البحرين كما كان ذلك في قديم الزمان وقال بوجود طريقتين احداهما ان يكون الاتصال بفتح خليج طوالى من جوار مدينة الطينة الى السويس في ذات البرزخ وهذه الطريقة أسهل وأوفر من جميع الوجوه والثانية تكون بحفر خليج

---

(١) انظر أمر الديريكتوار المؤرخ في ١٢ ابريل سنة ١٧٩١

(٢) مهما يكن من مجاوزة الفرنساويين فى حملتهم الى مصر حدود المصافاة المعقودة بينهم وبين الدولة العلية وماخدع به الموسيو تيلران الباب العالي من التصريحات الخالية عن الاخلاص والصدق التي صرح بها يوم دخول نابوليون فى الاسكندرية إذ قال بان تجريدة نابوليون ليس الغرض منها فتحاً لمصر انما هو انتقام من الاهانة التي لحقته ... مهما يكن ذلك فانه يجب علينا ان نذكر ان فتح نابوليون لمصر كان مصحوباً باعمال افادت العلم لانه أتى ومعه جيش جرار من العلماء طبيعيين وفلكيين ومؤرخين وأطباء وأدباء وغيرهم وقد خدم فى المدة القليلة التي أقامتها العساكر الفرنساوية بمصر العلم والمعارف أحسن خدمة وأسس دار معارف تسمى Inslitut d'Egypte أعضاؤه من جهابذة رجال العلم بفرنسا فبحثوا كل شيء ونقبوا على كل أمر ولم يدعوا كبيرة ولاصغيرة مما بارض مصر وما فوقها وماتحتها الا بحثوها ودققوا فيها وأودعوها كتاباً نفيساً فى جملة مجلدات زينوها باحسن الخريطات واللوحات والنقوش والرسوم وقد طبع الكتاب بفرنسا فى سنة ١٨٠٩ بأمر الامبراطور نابوليون الاول واسمه وصف مصر أو مجموع المشاهدات والمباحث التي عملت أثناء وجود التجريدة الفرنساوية بمصر

يتغذى بمياه النيل ويسلك طريق خليج الخلفاء حتى القاهرة ويعمل له توصيلة الى فرع دمياط وأخرى لترعة الفرعونية وترعة الرحمانية وفرع رشيد فالبحر الابيض . وبذلك تنتفع أراضي الدلتا الزراعية وتزداد خصوبتها وترجع الى اسكندرية حضارتها ونضرتها القديمتان وقال انه لذلك ولصعوبة ايجاد موقع مناسب لعمل مينا بجوار الطينة يفضل الطريقة الثانية على الاولى لفائدة مصر الزراعية وان كان هذا الطريق أكثر طولا وأعظم كلفة وقدر لنفقات ذلك ٣٠ مليوناً من الفرنكات وحدد للعمل أربع سنوات يستخدم فيها عشرة آلاف عامل اقترح ان يؤخذوا من مدينة القاهرة وحدها أو من الاقاليم ويستعاضون فيها أهل البطالة الذين يزحمون القاهرة ولا همّ لهم الا الكسل والبطالة في حين ان أشغال الزراعة أحوج لهم وقد أسف نابليون لعدم مساعدة الظروف له على اتمام هذا العمل الجليل وقال للوبير لما قدم اليه تقريره « ان الامر جليل وجدير بالعناية ولكن الظروف قضت ان لايكون هذا الفتح العظيم علي يديّ وعسى ان يأتي يوم تتجلى الحقيقة فيه للدولة العثمانية فترى في فتح القنال خيرًا كثيرًا لها ومجدًا دائما »

ولزيادة أسفه على ضياع الفرصة التي ربما لايأتي من بعده من يقدرها قدرها أوحي الى قيصر الروسيا في سنة ١٨٠١ أن يقوم بهذا العمل ولم يقم به .

أخرج الانكليز الفرنساويين من مصر بعد أن حطموا أسطولهم وساعدوا الاتراك على اعادة ملكهم لهم ولم يكن هذا الدرس كافيا لاقناع الفرنساويين بأن انكلترا مادامت لها قوة وتجارة ولها أملاك بالهند ومصالح لاتسمح لاي دولة قوية غيرها أن تحتل وادي النيل أو ان يكون لها نفوذ به يعلو على نفوذها نسيت فرنسا أو تناست كل ذلك اذ رجعت مرة أخرى لبسط نفوذها على مصر في عهد محمد علي باشا فساعدته على التخلص من المماليك وعلى مقاومة

النفوذ الانكليزي وأصبحت الادارة المصرية كلها على النمط الفرنساوى وظل عهد محمد علي باشا حربا بين النفوذين كانت من أسباب الحروب بين محمد علي باشا ومتبوعه وانتهى الامر فيها بفوز انكلترا سياسياعلى فرنسا بأن أوقفت تيارها وأحبطت آمالها بالشرق وقضت على تقدم محمد علي باشا ومطامعه وحصرت سلطته في مصر وأرجعته عن الشام . وكذلك فازت انكلترا على الروسيا بان حبست سفنها في البحر الاسود وسدت في وجهها بوغازي الدردنيل والبوسفور . ولم يدع الفرنساويون فرصة تودد محمد علي باشا اليهم دون ان يفاتحوه في فتح ترعة السويس وكان في ذلك العهد بفرنسا جماعة السان سيمونيين وهم جماعةمن كبار المفكرين والعلماء اتحدت مبادئهم على القول بمذهب الكونت سان سيمون من اسعاد النوع الانساني بالعمل والشغل وترقية شؤون العالم بتقريب المواصلات بين الامم وادخال أنواع الحضارة والمدنية الحقة اليها ودرج في سلك هذه الجماعة الفلاسفة أوجست كونت وأوجوستين تيري وغيرهما من المهندسين والكتاب وينسبون لهذه الطائفة أو لهذا الحزب الفضل في انشاء السكك الحديدية الاولى بفرنسا وكثير من طرقها . ولما مات الكونت سان سيمون في سنة ١٨٢٥ خلفه في الترأس على هذا الحزب الاب انفانتين وأخذ في العمل على تنفيذ وصية سلفه من نشر المعارف بمصر وفتح ترعة السويس حتى لايبقى حائل بين آسيا وأوروبا وفتح برزخ بناما لما يؤمله من الفائدة العامة للعالم وبوجه أخص لفرنسا التي زيادة على ماتجنيه من الفوائد تفتح أيضا لكثير من أبنائها بابا لزيادة الارتزاق يلهيهم عن التشويش على أعمال حكومتها الداخلية

وجاء الى مصر جماعة منهم في سنة ١٨٣٣ ومعهم رئيسهم ولبثوا الى سنة ١٨٣٧ يفكرون في طرق تقريبها من فرنسا ببث العلوم وتنظيم طرق الري وغيرذلك وبفتح ترعة السويس .... ولكن تعدد مشروعاتهم وخلطهم اياها بالدين أحبطا سعيهم ومات كثير منهم فرجع رئيسهم انفانتين الى أوروبا آسفا لعدم نجاحه

مؤملا ان يأتي يوم تتحقق فيه هذه الآمال .

ولما عرض اقتراح فتح ترعة السويس على محمد علي باشا تردد أولا وخاف وخامة العاقبة ومما يؤثر عنه قوله : اني لو فتحت القنال لخلقت لمصر بوسفورًا كبوسفور الدولة العليـة وكما ان البوسفور سبب في مشاكلها تصبح بلادي المطموع فيها من الاصل بسبب القنال مرسحا للمطامع السيئة »

ولكن محمد علي بقي بين نارين ففرنسا تريد ان تنال كل شيء وتحصل على فتح القنال بمعرفتها لتغيظ الانكليز والانكليز يريدون ان لا يفتح الا اذا كان احتكارًا لهم ولمنافعهم ومحمد علي كان يرى في كلتا الطريقتين خطرًا عظيما على مصر والدولة

وهذا سر المشاكل التي حصلت بين الدولتين لمناسبة فتح القنال كما سنبينه بعد.

استشار محمد علي باشا في سنة ١٨٣٨ البرنس دي مترنيخ كبير وزراء النمسا بل كبير سياسيي أوروبا في ذلك العهد عن أسلم طريقة يتخذها فيما لو فتح القنال فاجابه بانه يجب ان يضمن حياديته بمعاهدة دولية. وفي سنة ١٨٤٠ قدم الى مصر في مأمورية خاصة الكونت والويسيكي الذي صار ناظرًا للخارجية الفرنساوية فيما بعد وتشاور مع محمد علي في الامر وعهد الى موجيل بك المهندس الفرنساوي الشهير ان يسافر الى اوروبا لتمهيد الافكار الى قبول هذا المشروع الذي يراه سهلاً وممكنا ولما وضعت معاهدة البوغازات وهي المعاهدة التي وقعت عليها انكلترا وفرنسا والنمسا وبروسيا والروسيا وتركيا في يوم ١٣ يوليو سنة ١٨٤٠ بلوندره وقضت بتحريم دخول أي مركب حربي أجنبي في بوغازي الدردنيل والبوسفور وجه البرنس دي مترنيخ نظر محمد علي باشا الى هذه المعاهدة وقال له ان الذي يلزم القنال معاهدة مثلها فكان ذلك سببا لتأجيله التصريح بفتح القنال الى ان تتفق الدول على معاهدة دولية تضمن عدم المشاكل واحترام الحيادة وراجت هذه الفكرة بفرنسا في ذلك العهد حتى قدم بعضهم طلبا لمجلس النواب الفرنساوي تكليف الحكومة عقد معاهدة بهذا المعنى ونشروا

النشرات وأيدتها الجرائد ولكن بلا فائدة لحوائل سياسية أهمها معارضة انكلترا وحاول جيزو وزير خارجية فرنسا في ذلك العهد أن يضع بنداً في معاهدة البوغازات يجعل طريق برزخ السويس وطريق بين النهرين حرين لتجارة عموم الامم على السواء لا تمتاز فيهما دولة على الاخرى ومغلقين في وجه جيوش أية دولة كانت ولكنه لم يفلح لمعارضة انكلترا وعدم رغبتها فى مساس الحالة الراهنة أعني الى ان تأذن الفرص بجعلهما انكليزيين. وعلاوة على المناسبات السياسية كانت توجد مشكلة فنية لتنفيذ المشروع

كان الفكر السائد من قديم الزمان ان مياه البحر الاحمر أعلى من البحر الابيض بعدة أمتار ولكن المهندس الفرنساوي لينان الذي كان في خدمة مصر من أوائل حكم محمد علي باشا عمل الحساب وسلسل الميزانيات ورأى ان البحرين بمستو واحد تقريباً وكان العالمان لابلاس وفورييه قالا بذلك من قبل ولم يلتفت لقولهما فاحدثت هذه الفكرة رجة كبيرة في العالم لانها تنقض ما قاله المهندس لو بير الشهير وتصدم مكانه من الثقة فكلف مهندسون كثيرون من بينهم مصريون لعمل الميزانيات فأقروا رأي لينان . على أن لو بير نفسه لم يكن قاطعاً بصحة حسابه بل كان عنده بعض الريب فيه لقصر الوقت الذي أمضاه فيه ومعاكسة العرب له في وقت العمل كما بسطه في تقريره

وفي سنة ١٨٤١ أراد لينان أن يؤسس مع المستر اندرسون مدير قومبانية البنسولار الشرقية شركة لحفر ترعة السويس بصحراء البرزخ وفي سنة ١٨٤٥ كاشف الدوق مونبانسييه في هذا الامر أثناء زيارته لمصر

وفي سنة ١٨٤٦ رأى الاب انفانتين الفرصة ملائمة للرجوع للمشروع فوجد ان أحسن وسيلة عملية للنجاح في هذه المرة أن يجرده من كل صبغة دينية ويجعله دولياً باشراك جميع الدول فيه فاسس شركة تحضيرية لشركة نهائية تنفذ المشروع وتألفت هذه الشركة التحضيرية من رجال تابعين للدول الثلاث

الكبرى فرنسا وانكلترا والنمسا ومعها المانيا ليسهل نيل تصديق دولهم على المشروع عند الحاجة برأس مال قدره ١٥٠ الف فرنك اختص فريق كل دولة بثلثها وناب عن الفريق الاول في عقد الشركة الاب انفانتين والموسيو ارليس ديفور والمهندسون اخوان تلابوت وعن الفريق الثاني المهندس ستفنسن بن جورج ستفنسن مخترع السكك الحديدية بانكلترا والمستر ستابورك وعن الفريق الثالث المهندس الشهير بخريللي وفيرونسس ديفور وسيللير

والغرض من هذه الشركة درس مشروع توصيل البحرين ومراجعة رأي لينان وتحهيز كل ما يجعل المشروع صالحا للتنفيذ . واتفق الشركاء على انتداب ثلاثة مهندسين عن كل فريق واحد وعهدوا لكل واحد منهم عملا. فاختاروا المهندس تلابوت عن الفرنساويين والمهندس نجريللي عن النمساويين والالمانيين والمهندس ستفنسن عن الانكليز واستحضروا العالم الشهير بوردالو لمراجعة حساب المناسيب وانضم لهذه الشركة بعد تأسيسها بعض شركات ذات مصالح في التجارة مع الشرق وتبرعت غرف تجارة مارسيليا وليون وفينسيا وتريستا وشركة اللويد النمساوية بأعانات لها . كما اشترك فيها البارون دي بروك سفير النمسا بالاستانة ومؤسس شركة اللويد النمساوية وهو الذي صار فيما بعد ناظرا لمالية حكومته وأصبح للشركة أنصار كثيرون بفرنسا روجوا هذه الفكرة وسعوا في حمل فرنسا على طلب عقد مؤتمر لتقرير مبدأ حيادة القنال المزمع فتحه وحريته لمرور جميع الدول وعمل معاهدة شبيهة بمعاهدة البوغازات التي أشار البرنس دي مترنيخ على محمد علي باشا بلزوم الحصول عليها قبل التصريح بفتح القنال . وقدموا في سنة ١٨٤٧ عريضة لمجلس نواب فرنسا عمموا نشرها في البلاد يوضحون فيها مزايا هذا المشروع وضرورة تنفيذه لمصلحة العالم أجمع ويطلبون من المجلس تكليف الحكومة بالاتفاق مع الدول على المعاهدة المطلوبة ولم يكن في هذه الحركة بركة كسابقاتها لمعاكسة انكلترا وموت محمد علي باشا وتولية عباس

باشا الذي كان اميل للانكليز منه للفرنساويين وبدل التصريح للفرنساويين بفتح القنال صرح للانكليز بانشاء سكة حديدية من اسكندرية للقاهرة كانوا طلبوها مرارا من محمد علي لنقل بريدهم فرفض الطلب وان صرح لهم بمرور البريد من السويس فالقاهرة برا ومنها للاسكندرية عن طريق النيل كما صرح لمركب من مراكب الشركة الشرقيه ان تأتي بالبريد والطرود الخفيفة الى السويس ويكون بانتظارها باسكندرية مراكب أخرى تنقل البريد لاوروبا. ومنح عباس باشا امتياز انشاء السكة الحديدية التي صرح بها للقاهرة الى المهندس سنفنسن سالف الذكر فضحى بذلك زملاءه وشركته تأييداً لسياسة دولته فغاظ هذا العمل شركاءه وها لهم الامر وعدوه خيانة منه لهم كما عدوا هذا العمل من الانكليز مكرا وخدعة واحتجت الروسيا بالاستانة على حل مسألة القنال بهذه الكيفية لأن في عمل السكة الحديدية دون القنال ترويجاً لمصالح انكلترا دون باقي الدول والروسيا تطمح للهند هي أيضا وتزاحمها في آسيا فلا يروقها فوز السياسة الانكليزية وأراد رجال الشركة أن يحملوا النمسا وفرنسا على تعضيد الروسيا ولكن البارون دي بروك سفير النمسا بالاستانة وأحد أعضاء الشركة نصحهم بخطاب في شهر مارس سنة ١٨٥٤ بان يناموا عن المشروع موقتا بدون أن يحلوا الشركة لانه على يقين من أن السكة الحديدية التي تنشأ ستكون من أسباب التعجيل بفتح القنال وتظهر بأجلى بيان منافعه ومزاياه فعملوا بنصيحته وسكتوا عن المشروع الى ان وفق دولسبس الى عمله كما سيأتي بيانه.

وبينما كان الانكليز يعارضون في فتح القنال وفي تقرير مبدأ حرية المرور فيه اذاهم يعقدون مع حكومة الولايات المتحدة معاهدة بهذا المعنى بشأن قنال بناما والعالمون بحقائق سياسة الانكليز لا يجهلون ان انكلترا لم تقف في سبيل مشروع القنال جهلاً منها بفوائده وبأهميته لتجارتها ومصالحها ولكنها كانت كما قلنا ترى

أن القنال اذا عمل يجب ان يكون انكليزياً محضاً ولمصلحتها و بأموالها خاصة(١)

فردينان دولسبس وعلاقته بسعيد باشا

واستمالته لفتح القنال

دون دولسبس في مذكراته ورسائله جميع ما جريات حوادث القنال و بين كيف اختمرت هذه الفكرة في رأسه فنلخص منها مايأتي :

هو فردينان دولسبس ابن الكونت ماتيو دولسبس الذي نقلد جملة وظائف سياسية فكان قنصلا جنرالا لفرنسا بمصر في عهد نابوليون الاول وعلاقته بالعائلة الخديوية ترجع الى ذلك العهد . فقد روى فردينان عن أبيه أن نابوليون لما عينه كلفه بان يسعى في بث نفوذ فرنسا بين الاهالي و بأن يتفرس في وجوه ضباط الترك الموجودين بمصر و يتخير من بينهم واحدا يكون ذكيا قوي الارادة يستخلصه لنفسه ويستخدمه في مصالح فرنسا فتعضد ترشيحه لدي الحاجة لباشاوية القاهرة : فاهتدى الى محمد علي فاصطفاه من بين زملائه و بث فيه كراهة المماليك — أصدقاء الانكليز — ومقاومة نفوذهم ففهمها محمد علي و زها أمام عينه المستقبل اللائح له من الركون الى دولة كفرنسا واشتد ساعده بمساعدتها له وأصبحت له كلمة على أقرانه ومكانة بين قومه سهلت للكولونيل سباستياني سفير فرنسا بالاستانة أن يعضده لدي السلطان حتى اسندت اليه ولاية مصر . وربما كان هذا هو السر في حب محمد علي لفرنسا وانصياعه طول حياته لرأيها وايصائه ذريته بحبها بعد موته . ولما كان حب الآباء ينتقل

---

(١) صرحت المجلة البريطانية في عددها الصادر في فبراير سنة ١٨٥٢ ان الكابتين جمس و بتيش من رجال أركان حرب الجيش الانكليزي درس هذا المشروع وقال ان أموال الانكليز وايديهم هي التي يمكنها دون غيرها ان توصل البحرين بطريقة مستديمة ومعنى ذلك ان كل مشروع يمس الانكليز ولو من بعض الوجوه ولا يكون اليد الفعالة فيه لهم لايتم وان تم لايدوم لان انكلترا تقاومه بكل قواها حتى يفشل

للابناء فلا عجب أن رأينا فرديناند دولسبس بن ماتيو الصديق الحميم لسعيد ابن محمد علي

ولدفرديناند دولسبس بمدينة فرساي بفرنسا في سنة ١٨٠٥ ولايزال المنزل الذي ولد فيه باقيا وفيه حجر منقوش عليه اسمه تخليدا لذكره . وتعلم بمدرسة نابوليون التي عرفت فيما بعد باسم مدرسة هنري الرابع

ولما كان أبوه قنصلا بتونس تعين فرديناند مساعدا للقونصلاتو بها وبقي الى أن مات أبوه في سنة ١٨٣٢ فنقل الى قنصلاتو اسكندريه وكان القنصل اذ ذاك المسيو ميمو قال دولسبس عنه : « انه من أعظم رجال فرنسا السياسيين ولا أنسى مطلقاً انه هو الذي ولد في فكرة اتصال البحرين وكان ذهني خاليا بالمرة منها واستحثني وبيمينه كتاب وصف مصر الذي وضعه علماء فرنسا مدة التجريدة الفرنساوية على درس الموضوع والاهتمام به »

ولما جاء فرديناند اسكندريه وقابله محمد علي باشا قال له : « اني مدين لابيك بكل ما أنا فيه فاذا أعوزك شيء فاناله . » وكان يعامله معاملة الاب لابنه ولا يسمح لابنه سعيد أن يختلط الا به فشب صديقا لدي لسبس صداقة خالية عن الكلفة ولوعا بكل شيء فرنساوي فكان ذلك من أقوى أسباب نجاح دولسبس .

وكان محمد علي باشا يلزم ولده سعيدا بالرياضة الشاقة والغذاء الخفيف حتى لايفرط في السمن فكان سعيد يجهد نفسه في تسلق صواري المراكب والتجديف في الزوارق والوثوب على الحبال وكثيرًا ما كان يستريح بعد تعبه في بيت دولسبس وفي بعض الاحيان يطلب الطعام منه ودامت هذه العلاقات طول وجود دولسبس بالديار المصرية وتجددت بباريس حين وفد اليها سعيد باشا مبعدًا عن مصر في عهد عباس باشا .

وكم من مرة كان دولسبس خير شفيع لسعيد لدى أبيه يطفي من حدة

غضبه عليه في بعض الاحيان فكانت له بذلك دالة عليه ومكانة خصيصة لديه.

وبقي دولسبس بمصر الى سنة ١٨٣٩ ثم نقل الى وظائف سياسية أخرى بمادريد وغيرها وآخر وظيفة شغلها كانت وظيفة وزير مفوض لدولته بروما واستقال أو فصل منها لخلاف بينه وبين حكومته في الرأي وفي الخطة لان الثورة كانت قائمة في روما بين الامة والايكليروس فظن دولسبس ان سياسة حكومته الحرة — وكانت وقتها جمهورية يرأسها البرنس لويس نابوليون الذي أصبح الامبراطور نابوليون الثالث — تقتضي مساعدة حزب الاحرار على حزب النفهقر ولم يدر ان رئيس جمهوريته يضمر تلك الحركة التي رفعته للامبراطورية وأن من مصلحته في تدبيراته أن يساعد الايكليروس بروما ويقضي على الاحرار فيها فلامت فرنسا دولسبس على خطته وأنكرتها عليه فاعتذر بانه انما اتبع نص أوامر حكومته وتعليماتها فاجابوه بما معناه انهم كانوا يظنونه يعلم مافي الصدور ويقرأ مابين السطور. على ذلك اعتزل الاعمال من سنة ١٨٤٩ ولزم بيته. وكان دولسبس ذا رأي راجح علمته التجارب ان من يزرع الورد لايجني الشوك فكان لا يبخل طول حياته السياسية بمعونته لكل من استعان به فكم زرع من الجميل في مصر ومادريد وروما وغيرها مدة توظفه فيها ماقد حصد جناه في عمله الاخير وكان لبيباً يدور مع الهوى حتى يفوز بمأربه. عاشر الشرقيين مدة أكسبته الخبرة بامورهم وعرف من أين تؤكل الكتف في بلادهم. قال: «كنت قبل ان أعرف الشرق وعاداته أتساءل كلما قرأت في التوراة حديث فرعون وموسى عن السبب في تحمل فرعون له وعدم اقصائه من بيته وطرده من بلاده وهو الحاكم المطلق. فلما عرفت الشرق وعاشرت سعيد باشا علمت السبب وعذرت فرعون فبطل العجب عرفت ان الشرقي يعد من عرفه صغيرًا أو نشأ معه واحدًا من أهله محسوبا عليه فكل مايعمله محمول منه: مرت أيام اشتد فيها حرج مركز سعيد باشا بسببي فكان يكدر

ذكر القنال صفوه ويلعن القنال ويومه ويود لو أنه لم يكن عرفني ويأمر بأقصائي ولكنه لا يلبث أن يحن الي ّ ويرسل لي بمن يطيب خاطري ويعدني خيرا ! »

وكان دولسبس بليغاً قوي الحجة يفحم مجادليه دمث الاخلاق طلق المحيا عملته السياسة تحين الفرص والاحتيال على الوصول للغرض — وكان ذا عزيمة لا تكل قوى الارادة قلما لا يدرك غايته ويدير دفة عمله بنفسه يتولى هو جميع أمره خشية افساده بكثرة الايدي التي تعمل فيه ذاكرا لمحمد علي باشا انه قال له مرة : « اذا عرض لك يابني أمر هام في هذه الحياة الدنيا فلا تعول فيه الا على نفسك وان كنتما اثنين فيه فواحد منكما زيادة »

ولما اعتزل دولسبس الاعمال ولزم بيته كما ذكرنا رجع الى دفاتره القديمة وذكر مصر ومشروع ترعة السويس وخطر بباله أن يسعى في انفاذ هذه الفكرة فكتب مذكرة لخص فيها الموضوع وعربها بواسطة مترجم بفرنسا وأرسلها الى المسيو رويسترس قنصل جنرال هولاندا (١) مع خطاب منه تاريخه ٨ يوليه سنة ١٨٥٢ يرجوه فيه ان يستطلع رأي عباس باشا الاول في هذا الشأن حتى اذا آنس منه ارتياحاً للموضوع قدم له المذكرة وسعى سعيه المتواصل للحصول على التصريح بتنفيذ هذا العمل الجليل ولما جاءه الرد برفض عباس باشا عرض المشروع على صديق له بنكير كانت له أعمال بالاستانة فاقتنع بأهمية الموضوع ورأى ان يدرجه ضمن الامتيازات المزمع طلب التصريح بها من الدولة ولكن حبط هذا السعي أيضاً لرفض الدولة الاعتداء على حقوق والي مصر بالمفاوضة في أمر خاص به بدون طلبه. فكتب دولسبس في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٥٢ خطابا آخر قنصل جنرال هولانده يشرح له فيه ذلك ويقول له لم يبق الا ان ننام عن

(١) المسيو رويسترس المذكور كان صديقاً لدولسبس منذ كان بمصر وكان يعتمد عليه كثيراً وساعده كل المساعدة في مسألة القنال حتى أنه كان النائب عنه فيه عند غيابه ومن ضمن الاعضاء المؤسسين للشركة ومن أعضاء مجلس الادارة الاول .

المشروع وننتظر فرصة أخرى نكون فيها أسعد حظاً منا الآن . وهكذا كان فلم تكن مدة انتظاره طويلة حتى كان فى أواخر سنة ١٨٥٤ يلاحظ عمارة في منزل حماته بقرية من قرى فرنسا اذ جاءه ساعى البريد بخطابات له وجرائد ففضها فوجد فيها خبر وفاة المرحوم عباس باشا الاول وتولية صديقه سعيد باشا مكانه وانه سيسافر للاستانة لاستلام الفرمان والشكر فطارت نفسه فرحاً وعدا نحو مكتبه وكتب في الحال خطابا لسعيد باشا يهنئه فيه ويذكره بماضيه ويخبره بأن له من وقته فسحة تمكنه من الحضور لمصر لتهنئته بنفسه متى عرف وقت رجوعه من الاستانة فجاء الرد من سعيد باشا بتحديد وقت لمقابلته بالاسكندرية في أوائل نوفمبر سنة ١٨٥٤ فكتب الى صديقه قنصل جنرال هولاندا في ١٥ ستمبر سنة ١٨٥٤ يخبره بذلك وبأنه سيكون في الموعد المضروب بمصر ويرجوه بأن لا يبوح بشيء ما يختص بمسألة القنال .

وقابل حين استعداده للسفر الى مصر المسيو ارليس ديفور والاب انفانتين وتلابوت وتكلموا في موضوع شركتهم واعطوه ما عندهم من الاوراق والمعلومات واتفقوا على ان دولسبس يخبر ارليس ديفور بما يحصل ويكاتبه مما عده المذكور وعدا من دولسبس بأن الشركة التي سيسعي في تأسيسها تكون متممة للشركة الاولى وانكره دولسبس حيث قال أنه لم يرتبط مع أحد ولم يعد بشيء وان الشركة الاولى انحلت من ذاتها من عهد طويل وأصبحت كأن لم تكن وان وعده بمراسلة ارليس ديفور لم يكن الا بقصد اشراكه شخصياً في العمل الجديد لا بصفته شريكا في شركة سابقة ليس لها أقل علاقة بشركته وزاد في تمسك دولسبس برأيه انسحاب سنفنسن من الشركة ومحاربته المشروع بكل قواه حتى لا ينجح

وفي يوم ٧ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وصل الاسكندرية وكان بانتظاره صديقه المسيو رويسنرس المذكور وحافظ باشا ناظر البحرية موفدا من قبل سعيد باشا

فتوجه مباشرة لقنصلاتو فرنسا حيث قابل القنصل المسيو سابا تييه وسلمه خطابات كانت برسمه معه ولم يذكر له شيئا عن القنال مع انه لم يكن يفكر الا فيه مستعيناً على قضاء حاجته بالكتمان ثم قصد المنزل الذي أعد لنزوله وقد علم من أخصاء سعيد باشا الذين جاؤا لتحيته ان سعيد باشا كثيرا ما ذكره بخير أمامهم وقال عنه انه صديق حميم له وانه أخر سفره للعاصمة الى أن يحضر ليرافقه في السفر اليها برا عن طريق جبال ليبيه في عشرة آلاف جندي وفي ظهر ذلك اليوم استقبله سعيد باشا بسراي القباري مقابلة ودية استغرقت مدة ذكر له فيها الماضي وما كان بينهما من صلات الود ومواساته له مدة وجوده بمصر وما قاساه في عهد عباس باشا من الاضطهاد الشديد وأفاض فيما ينويه من خير لمصر وأهلها فهنأه دولسبس وشجعه على نية فعل الخير وقال له ان الاضطهاد الذي لاقاه ربما كان لحكمة ربانية لكي يذوق طعم الظلم فلا يظلم . ثم انفضت أول جلسة على ذلك وعلى الاتفاق بأن يرافقه في عودته الى العاصمة واستمر على مقابلته يومياً دون مفاتحته في أمر القنال ردحا من الزمن حيث أراد أن لا يتكلم الا اذا صادف اذنا صاغية لقبول مقترحه خصوصا وقد أخبره صديقه رويسنرس انه سمع من سعيد باشا مرة قبل توليته ان أباه رفض التصريح بعمل القنال للعراقيل التي ربما يلقاها من انكلترا وانه لو تولى أمر مصر حذا حذو أبيه وظل كذلك حتى قاموا للقاهرة في صباح ١٣ نوفمبر خلا دولسبس بذي الفقار باشا أثناء الطريق وحادثه في مسألة القنال وقد كان يعرفه من زمن بعيد لانه كان زميلا من الصغر لسعيد باشا فوعده ذوالفقار بأن يساعده جهد استطاعته في مشروعه المفيد ويمهد له طريق الكلام فيه ويسعى بماله من الدالة على سعيد باشا في استمالته اليه وبقي دولسبس ملازما طول الطريق لسعيد باشا في حله وترحاله يسامره ويناجيه بما في نفسه الى أن كان يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٥٤ صحا دولسبس فجراً وفي الساعة الخامسة صباحا كان

خارج خيمته و بينماهو كذلك يستنشق عليل النسيم و يتمتع بجمال الطبيعة اذ رأى في الافق قوس قزح زاهي الالوان طرف منه بالمغرب وآخر بالمشرق فخفق قلبه خفقاناً شديدا وتفاءل خيرا وقال ان هذا دليل قرب اتصال الشرق بالغرب وعلامة نجاحي في مشروعي . وصمم على مفاتحة سعيد باشا في أمره ليومه وكأن شيئاً في نفسه يحدثه بأنه اذا أخفق اليوم فلن ينجح أبداً — عزم على ذلك ورجع الى خيمته ولبس ملابسه وذهب لملاقاة سعيد باشا وهو غريق في بحار الافكار تجسم في عينه مشروعه فلا يرى الا اياه ولا يفكر الا فيه فقطع سعيد باشا عليه هواجسه باستدعائه اياه في الصحراء للصيد والقنص وفي الطريق أراد دولسبس ان يظهر اليه قوة الجواد الذي يركبه فعدا به وقفز من على حاجز كبير كان امامه فبهت الموجودون من حاشية الامير وصادف أيضا ان سعيد باشا في أثناء السير أراد ان تعمل جنوده بين يديه تمريناً على ضرب النار فنصب غرضاً على بعد خمسمائة متر وأمر بالضرب عليه فأخطأ العسكر إصابته فتقدم دولسبس وتناول من جندي بندقيته وعلمه كيف يسدد الرماية فناوله سعيد باشا بندقيته الخاصة فضرب بها طلقة أصابت الهدف فزاد اعجاب الحاضرين والقواد بفروسيته النادرة وعظم في عيونهم دولسبس وزاد احترامه في نفوسهم وانشرح سعيد باشا انشراحا عظيما ومن حسن طالع دولسبس ان هذين الحادثين البعيدين بالمرة عن مشروعه كان لهما تأثير في نجاحه فانه لما اختلى في المساء بسعيد باشا جرا الحديث الحديث الى ان جاء ذكر القنال وأدرك ان ذا الفقار مهد له السبيل اليه فقص له الامر وشرح وأطنب وحسن له المشروع وأفاض في فوائده ومزاياه وما يحرزه سعيد باشا من المجد والفخر اذا صرح به وما ينال مصر من الخير الجزيل والفضل العميم بما يدره عليها من الذهب والخيرات ومازال به حتى رضي وقال له « لقد اقتنعت وقبلت مشروعك وسنتفاوض في الطريق على كيفية تنفيذه ومن الآن اعتقد ان المسألة انتهت واعتمد علي » ثم دعا كبار حاشيته وقص عليهم الخبر وشاورهم في

الامر ولم يكن اعجابهم بمهارته صبحا قد فارقهم لارتسام تلك الصورة العجيبة في مخيلتهم فظنوا ان الاصابة في الرمي تستلزم الاصالة في الرأي وان احكام الوثب بالحصان أعظم دليل وأقوى برهان فأشاروا اشارة الاستحسان وحبذوا المشروع وصاحبه فتهلل دولسبس فرحا واعتقد ان السعد خدمه وسيخدمه ولم يم ليلته اذ قضاها فى تحبير مذكرة (١) أجمل فيها الموضوع وشرح فوائده ليقدمها لسعيد باشا بصفة رسمية تلاها عليه في الطريق في يوم ٢١ نوفمبر كما تلا عليه الصورة التي أعدها للفرمان القاضي بتكليفه بتأسيس شركة يمنحها امتياز فتح القنال (٢) فوافق عليهما سعيد باشا وسأله عن المهندس الذي يريد أن يعهد اليه بالعمل التحضيري للمشروع فأجاب بأنه لينان بك وموجيل بك ثم يحال درس تقريرهما على لجنة يرأسها هو مؤلفة من علماء من سائر الدول فتبدي رأيها وتختار أحسن الطرق ويكون قولها فصل الخطاب في الموضوع من الوجهة الفنية. وفي يوم ٢٤ وصلوا القاهرة ونزل دولسبس فيها بالمنزل الذي كان معدا للعلماء الفرنساويين الذين رافقوا الحملة الفرنساوية ومن بينهم من بحث مشروع القنال ودون فيه التقارير والمذكرات وكان سعيد باشا أوعز الى دولسبس أن يقابل بمجرد وصوله القاهرة المسيو بروس Bruce. فتصل جنرال انكلترا ليخبره بما عزم عليه سعيد باشا من فتح القنال وتكليفه اياه بتأسيس شركة لذلك ولاستطلاع فكر بروس حتى يعرف وجوه الاعتراض ان كان ثمت شيء منها فقابله ولما باغته بهذا الخبر حار في أمره ولم يكن استطلع رأي حكومته في ذلك فاقتصر على الكلام عن شخصه بأنه لا يرى ما نعافيه ولكنه سيبلغ دولته الامر ويفيده بجوابها فاكد له دولسبس ان المسألة تجردت من شوائب السياسة التي كانت تشوبها لحد هذا التاريخ أيام كانت سياسة الجفاء سائدة بين فرنسا وانكلترا أما الآن ولم يصبح بينهما الا علائق الود والصفاء

(١ و٢) انظر الملحق نمرة ١ ونمرة ٢

فالمخاوف التي كانت تحوم حول هذا المشروع الجليل في الماضي قد انقشعت وحل محلها الوئام والطمأنينة وأصبحت المسألة منحصرة في امكان اتمام هذا العمل من عدمه وفي ايجاد المال . أما الامكان فقد قال به العلماء الفنيون وسيؤخذ رأى أهل الفن من جميع الدول فيه فاذا قالوا برأي من سبقهم من الجهة الفنية فلن يبقى محل للتوقف . وأما المال فأربابه كثيرون والعمل في حد ذاته يبشر بربح عظيم على أقل التقديرات ولن يستأثر بالامر جماعة مخصوصون بل يكون مشاعا لعموم البلاد ولما عاد أخبر سعيد باشا بمادار بينه و بين قنصل انكلترا فأمر كنج بك كاتم أسراره بترجمة المذكرة والفرمان الى التركية وفي يوم ٢٥ نوفمبر جرت تشريفات بالقلعة لمناسبة عودة الامير لمصر ولما جاء دور القناصل واستقر بهم المجلس وكانوا جميعا حاضرين الا قنصل فرنسا لانه كان باسكندريه محتفلا بقرانه فاجاءهم سعيد باشا بأنه عزم على فتح برزخ السويس وانه كلف دولسبس بأن يؤسس شركة عمومية تتكون من أرباب الاموال بجميع البلاد يمنحها امتياز هذا العمل الجليل ثم وجه الكلام الى دولسبس فشرح قول الامير ونسب اليه كل الفضل في التفكير في هذا المشروع ونفى جميع ما ربما يتخوف منه ولما اتم حديثه التفت سعيد باشا لقنصل الولايات المتحدة وقال له ماقولك يامسيو ليون وها نحن سننافسكم في قنال بناما وسنسبقكم بقنالنا فاشار اشارة الموافقة وأمن جميع السامعين على هذه الفكرة وهذا العزم الا قنصل انكلترا فانه لم يكن حاسبا لهذه المباغتة حسابا فلم ينبس ببنت شفة. و بعد انصراف القناصل بقي سعيد باشا ودولسبس يتحادثان فيما حصل فهنأه دولسبس على فكرته وقال انها أليق بالمقام واقصر طريق لمنع الدسائس فجاوبه بانه لايدري كيف جاءته وانها كالهام الهي و بذلك وصلت المسألة الى دور خطير خرجت به من حيز القول فلم يبق الا الشروع في العمل والتفكير في التدبيرات اللازمة له .

وفي يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وقع سعيد باشا على فرمان الامتياز

ومضمونه انه فوض الى صديقه المسيو فرديناند أن يؤلف ويدير شركة عمومية لحفر برزخ السويس واستعمال القنال الذي يصل بين البحرين وجعله صالحاً لمرور السفن الكبيرة بشروط منها :

أن يكون تعيين مدير الشركة من حق الحكومة المصرية وانتخابه من بين حملة الاسهم الذين لهم الفائدة الكبرى من المشروع على قدر الامكان وان تكون مدة الامتياز ٩٩ سنة من يوم افتتاح القنال وان تكون جميع الاعمال على مصاريف الشركة وان الاراضي التي تلزم وتكون غير مملوكة للافراد تعطي لها مجاناً .وان تأخذ الحكومة المصرية ١٥ في المائة سنوياً من صافي الارباح بدون أدنى ضمانة من قبل الحكومة لا لتنفيذ الاشغال ولا لاعمال الشركة وان من باقي الارباح ١ في المائة للاعضاء المؤسسين وهم الاشخاص الذين يعاونون في انشاء القنال سواء بأعمالهم أو بعلومهم أو بعنايتهم أو بأموالهم قبل تأسيس الشركة تتقدم لسعيد باشا قائمة بأسمائهم للتصديق عليها كما يعرض عليه قانون الشركة وكل تعديل في هذه الشروط وأن تكون رسوم المرور من القنال المتفق عليها بين الشركة ووالي مصر دائماً واحدة لكل الامم دون أن تمتاز واحدة منهن باتفاق خصوصي عن غيرها وانه اذا رؤي ضرورة عمل ترعة نيلية توصل المياه الحلوه للقنال البحري فيكون للشركة عملها على مصاريفها وان تترك الحكومة المصرية للشركة أطيان الميري غير المزروعة لترويها الشركة وتزرعها على مصاريفها ولحسابها ويكون للشركة الحق في الانتفاع بها بدون ضرائب مدة ١٠ سنوات ابتداء من يوم افتتاح القنال ثم تدفع العشر الى نهاية مدة الامتياز وبعد ذلك لايكون لها حق في الانتفاع بها الا اذا دفعت ضريبة المثل . وانه من تاريخ هذا الفرمان يمنع كل تصرف في اراضي الميري التي ستعطي للشركة حسب الرسم الذي سيعمله لينان بك وان الاراضي المملوكة للاهالي التي يريد اصحابها ريها بمياه الترعة الحلوه يدفعون عنها اجرة تتفق الحكومة المصرية مع الشركة عليها

وان للشركة الحق في استخراج جميع مايلزمها لاشغال القنال والابنية المتعلقة به من مناجم ومحاجر الحكومة بغير أن تدفع ضرائب على ذلك كما أن لها الحق في ادخال واخراج جميع العدد والآلات التي ستجلبها من الخارج لهذا الغرض بدون رسوم وانه عند انتهاء مدة الامتياز تحل الحكومة محل الشركة فتؤول الى الحكومة وتؤول لها الملكية التامة للقنال وجميع الابنية التابعة له . أما أدوات الشركة وأثاثاتها فتدفع الحكومة عنها تعويضا للشركة حبيا أو بمقتضى تحكيم

هذه هي أهم الشروط التي فوض الى دي لسبس ان يؤسس شركة على حسبها وقد ختمت بأن وعد سعيد باشا عنه وعن جميع موظفي الحكومة المصرية بان يساعدوا مساعدة حقة في تسهيل تنفيذ واستعمال الحقوق المدونة في هذا الفرمان

ويلاحظ القارئ من تلاوة هذا الفرمان انه قاصر على منح دي لسبس تفويضاً بتأليف شركة يصدر لها الامتياز ولو أراد دي لسبس أن يمنح له الامتياز شخصياً لسهل حصوله عليه لان الفرمان صنع يده وهو واضعه واليه أمر تنفيذه ولكنه لحاجة في نفسه أراد ان يعمل تحت الستار باسم والي مصر حتى اذا قامت عقبات سهل تذليلها باسمه فلا يناله منها اي خسارة ولا تلحقه تبعة من جراء هذا المشروع ولا تحتج عليه الشركات التي تألفت قبله ولا يلحق دولته أي اعتراض أو اتهام بانها صاحبة المشروع فيزحزح عنه صبغته السياسية ويملك حرية الكلام والفعل بصفته نائباً عن والي مصر في ايجاد الشركة .

وكذلك لم يذكر شئ عن وجوب تصديق الدولة العلية صاحبة السيادة عليه ولا دول أوروبا لان دولسبس كان يحاول اقناع سعيد باشا بأن هذا غير واجب ولا يدخل ضمن المسائل المهمة التي قضي الفرمان الصادر فى سنة

١٨٤١ بتولية محمد علي باشا بوجوب الحصول على تصريح من الباب العالي عليها قبل عملها ولكن سعيد باشا أبى الا أن يعرض الامر على الباب العالي ويحصل على تصديقه قائلا ان لم تكن مسألة القنال ووصل البحرين والتغيير الكلي الذي يحدثه في علاقات الدول والامم من اخطر المسائل المهمة التي يتحتم عرضها على الدولة بموجب هذا الفرمان فما هي اذا تلك المسائل التي عناها ؟ وكان دي لسبس تريد جعلها مسألة داخلية صرفة ينتهي الامر فيها ما بينه وبين والي مصر ولا يخرج من يده فتدخل في يدي آخرين بالاستانة الله أعلم بما يعملون فيها وما يتأثرون به وربما يكون ذلك سببا لدفن المشروع وعدم اتمامه ولكن سعيد باشا صمم على رأيه رغما عن كل الحيل التي أتاها دولسبس لارجاعه عنه وكان يسهل على دي لسبس الامر بقوله : انه لا يفهم سببا لافتراض عدم تصديق الدولة على مشروع كله منفعة وخير عليها خصوصا وانه من عهد توليته لم يعمل مطلقا ما يوجب لها قلقاً بل أمدها بالجند والمال في جميع وقائعها التي حصلت وعلى ذلك لا يتصور الا أن تقابل عمله بالمثل وتحترم كلمة أعطاها وتصدق على الفرمان . ولما أخفق دولسبس في اقناع سعيد باشا ووجد أن لامناص من دخول المسألة في دور المناقشات الدولية فكر في ضرورة ايجاد حزب له باوروبا من الرجال ذوى الجاه والنفوذ يعتمد عليهم وقت الحاجة ويساعدونه وخصوصاً بانكلترا نفسها لانه لم يكن يتوقع المعاكسة الا منها فالتفت يمنة ويسرة واستخلص من بين أعضاء شركة التحضير من توسم فيهم سعة النفوذ وقوة العارضة ومناهم باشراكهم في منافع المشروع الجديد وكان من بين من استخلصهم الباورن دي بروك وكان في ذلك الوقت سفيرًا للنمسا بالاستانة ثم صار وزيرًا لماليتها ونجريللي المهندس الشهير النمساوي ليتحصن برأيه فنياً كما يتحصن برأي الاول سياسياً وأرليس ديفور الفرنساوي وكان سكرتيرًا عاماً لمعرض باريس الدولي الذي أقيم سنة

١٨٥٦ وكانت له علاقة وارتباط بعلية القوم من انكليز وغيرهم . ثم ارجع البصر الى غير أعضاء هذه الشركة من رجال السياسة وأصحاب الكلمة العالية فاستمال منهم عددًا غير قليل في أولهم ذات امبراطور فرنسا نابليون الثالث والامبراطورة أوجيني وله بها صلة القربى والكونت والويسكي وكان وقتئذ سفيرًا لفرنسا بانكلترا وجنرو وبارتليمي سان هلبير وتيير الذي صار رئيسا لجمهورية فرنسا والبرنس دي مترنيخ كبير سياسيي النمسا والسير ريشار كوبدن من أعضاء برلمان انكلترا وذوي الرأي والكلمة فيها . ولم يضع دواسبس وقته فانه بمجرد صدور الفرمان كتب من فوره الى هذا الاخير كتابا افتتحه بان زف اليه بشرى الدخول في عهد سلام عام تظلل رايته جميع الانام ويلتقي فيه البحران ويتصل بواسطته الخافقان وينتشر بفضله على الدنيا الامان ويطلب منه المساعدة في هذا المشروع . كما كتب لغيرهم ممن فكر فيهم وأرسل لجميع القناصل بمصر اخطارًا بالمشروع مرفقا به صورة من الفرمان والمذكرة وزاد على اخطار قنصل فرنسا خطابا برسم قنصل انكلترا يعيد فيه ماقاله له شفهيا ورجاه ان يوصله له بالطريقة الرسمية.

وأما سعيد باشا فبعد ان أخطر جميع القناصل بقصده بالكيفية السالفة وقع كما أسلفنا على الفرمان ولكنه لم يسلم دولسبس الاصل الموقع عليه بل أبقاه لديه خشية ان يجدّ في الامر شيء يستوجب سحب الفرمان فيكون تحت يده . وأرسل في ٢ ديسمبر للباب العالي كتابا كله أدب ومجاملة بسط فيه المشروع وأفاض في فوائده للبلادين ورجا ان لا تتأخر الدولة عن التصديق على انفاذ هذا العمل الجليل وكان قد وصله خطاب من الباب العالي بتبليغه أسف السلطان على غرق باخرتين مصريتين بالبحر الاسود في الحرب الروسية وعلى موت الاميرال حسن باشا المصري فكان جواب سعيد باشا : ان المهم في الامر حياة مولاه السلطان وبقاء الدولة ومتى تحقق ذلك فعلى الباقي العفاء وانه لا يزال مستعدًا لارسال مايمكنه من المدد الذي تدعو اليه الحاجة ثم

استطرد في الكلام الى ذكر الشؤون المصرية فقال انه أمر بانشاء الخط الحديدي بين القاهرة والسويس الذي طالما طلبته انكلترا في عهد محمد علي باشا وعباس باشا وما زالت تلح في طلبه ثم أبان سوء الحالة المالية التي ترك مصر عليها عباس باشا وأمل تحسينها وزيادة موارد الثروة للبلاد وانه تحقيقا لذلك يفكر في وسائل استجلاب الاموال من أوروبا لعمل مشروعات مفيدة للبلاد وللدولة طبعا ومن هذه الاعمال مشروع اتصال البحرين الاحمر والابيض وقص قصته وطلب التصديق على الفرمان الذي أعطاه لدولسبس كما سلف القول وأول خبر رسمي وصل فرنسا كان في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٥٤ بتلغراف من مارسليا الى وزير الخارجية وبمجرد وصول هذا الخبر بلغه المسيو توفينيل مدير السياسة بالنظارة الى أخي فرديناند دولسبس وقال له : « هذا خبر خطير فاحببت أن أبلغك اياه » وطير البرق طبعا هذا الخبر لجميع البلاد الاوربية فذعر منه رجال السياسة بانكلترا ونزل عليهم كالصاعقة فقابل سفيرهم بباريس وزير الخارجية الفرنساوية في يوم ١٤ ديسمبر وعلائم الدهشة والارتباك بادية عليه وسأله عما اذا كان لديه سبق علم بذلك أو اتفاق عليه فقال له الوزير انه لا يعلم من المسألة أكثر مما بالتلغراف الذي وصله وانه لم يسبق له كلام في هذا الموضوع مع دولسبس الذي اعتزل الوظائف والسياسة من أيام استقالته من روما كما هو مشهور ومعلوم وبذلك لم يبق له أدنى علاقة رسمية أو شبيهة بها بالحكومة أو بالامبراطور ولكنه اذا تحقق الامر الذي جاء بالتلغراف كان أول من يفرح به شخصيا ويساعد عليه . فلم يكتف السفير بذلك وقابل الامبراطور شخصيا وكلمه في الموضوع فأجابه بجواب مبهم اعتبره السفير تطمينا لانكلترا حتى ان بعض الحاضرين توجس خيفة وظن ان الامبراطور خاذل المشروع ودي لسبس اذا احتاج لتعضيده ولكن الامبراطورة اوجيني لقرابتها بدي لسبس واهتمامها طبعا بنجاحه ما زالت بالامبراطور حتى فاه لها بما في ضميره وطمنها

بان المشروع لابد وان يتم فهدأ بالها وأمرت بان يعرض عليها كل ما يتعلق بهذا الموضوع لتقف على جميع ما جرياته مما يدل على كبير عنايتها به و بعد انصراف السفير بقى الامبراطور مع مدير السياسة المسيو توفينل وتكلم في هذا المشروع بما يفيد استحسانه له وعزمه الاكيد على أن يعيره التفاته و يعمل على تحقيقه وأمره بان يكلف سفيره بلوندره المسيو والويسكي — وهو الذي كان زار مصر في عهد محمد علي ووافق على الفكرة كما سبق بأن يكاشف الحكومة الانكليزية بالامر و يعرب لها عن اهتمام الامبراطور شخصيا به واعدا بالتكلم بهذا الخصوص مع ذوي الحل والعقد بانكلترا حين وفوده اليها قريبا مع الامبراطورة لزيارة الملكة وكان الامبراطور مغرما بمثل هذه المشروعات فقد كان له مثلها حينما كان مسجونا بقلعة الهام من أعمال فرنسا (١)

وقد كان مركز انكلترا وفرنسا في هذا الموضوع من أحرج المراكز لانه جاء في وقت كانتا متفقتين فيه وزالت في الظاهر على الاقل وجوه الخلاف بينهما وكانت جنودهما تحارب بان كتفا لكتف في القرم ضد الروسيا فكان من

---

(١) لما كان البرنس لويس نابوليون قبل ان يصير رئيس جمهورية فرنسا وامبراطورها مسجونا بقلعة الهام اشتغل في سنة ١٨٤٢ بمسألة توصيل المحيطين ببعضهما بامريكا بقنال بحري يفصل امريكا الشمالية من امريكا الجنوبية ويمر بحيرة نيكاراجوا وصادف أن مر به ضابط بحري كان متوجها لامريكا الوسطى فكلفه بدرس هذا المشروع فدرسه وقدم له البيانات اللازمة له فوضع لويس نابوليون مذكرة يوضح فيها اهمية الموضوع وفي سنة ١٨٤٦ ورد له خطاب من وزير خارجية حكومة نيكاراجوا يفيد ان حكومته اصدرت قرارا في ٨ يناير سنة ١٨٤٦ بمنح البرنس تفويضا مطلقا لتأسيس شركة باوروبا تتولى هذا العمل وتسمية القنال الذي سيعمل قنال نابوليون . فطلب البرنس من الحكومة الفرنساوية ان تسمح له بالسفر لامريكا للقيام بهذه المهمة ولما لم تجبه تمكن من الابحار لانكلترا على نية التفرغ لتنفيذ هذا المشروع والتوجه لامريكا لولا أن حدثت ثورة سنة ١٨٤٨ بفرنسا فقلبت شكل حكومتها ورفعت البرنس لويز نابوليون لرئاسة الجمهورية ثم للامبراطورية وشغله الملك عن التجارة ولكن لم يصرفه عن تعضيد كل مشروع من هذا القبيل ومن حسن حظ دولسبس ان كان الحاكم بفرنسا رصيفاً سابقاً له فى مثل هذه الاعمال

صالحهما ان لايحصل بينهما مايوجب الفتور في العلاقات أو يكدر صفاءهما الودي فكان كل منهما يجتهد ما استطاع في ان لايكون من جهته فصم عرى الوداد ولكن مصلحة انكلترا الحقيقية تأبى عليها ان تنخدع بمثل هذه الظواهر وتتمسك بالعرض وتترك الجوهر وقد بنت سياستها منذ امتلكت الهند وورثت سيادة البحار والتجارة في العالم على ان لاتدع نفوذاً لغيرها في طريقها فلم يكن من المعقول مع كل ذلك أن تسكت وتترك الامر يتم ضد مصلحتها لمجرد المحافظة على ظواهر مودة لاتربح منها بقدر ماتخسره اذا نفذ المشروع فعولت على أن تعمل سرا لاحباط المشروع بالاستانة وبالقاهرة وتحافظ في الظاهر على مودتها مع فرنسا حتى اذا نفد كل ما في وسعها من الحيل لاحباط المشروع بالطريقة السرية لاتجد بدًا من الظهور في الميدان والمجاهرة بالعدوان فأوحت الى سفيرها بالاستانة اللورد ستراتفورد بان يستعمل نفوذه لدى الباب العالي ورجال الدولة لاسقاط المشروع ورفضه و بأن يجعل الكلام من عنديا ته لا باسم دولته وكان استراتفورد المذكور ذا سلطان قوي على الصدر الاعظم مصطفى رشيد باشا حتى ان أهل الاستانة كانوا يلقبونه بالسلطان سترانفورد وكانت الدولة العلية في ذلك الوقت مشغولة بحربها مع الروس في القرم وكان الانكليز والفرنساويون يظاهرونها على الروس وكانت تعرف المنافسة بين الدولتين بخصوص هذه المسألة ورغبات كل منهما فيها وهي لا تود اغضاب احداهما فعولت على سياسة التسويف .ولكن دولسبس كان يتقد نارًا و يتعجل بكل ما في وسعه ولا يطيق الصبر على التطويل . و بنى خطته على ما اكتسبه من التجارب السياسية من أن الشئ اذا عرض على الدول بصفة نظرية يكون عرضة للاخذ والرد وقلما يتم في أمره رأي نهائي قبل فوات السنين الطويلة أما اذا قدم للنظر بصفة عملية كان اقرب الى التصديق وأدعى الى الموافقة لان الدول تعده أمرًا مقضيا وما التصديق عليه الا ليكون عملا قانونيا فقط وعلى

ذلك عول دولسبس على اتباع هذه الخطة واقنع سعيد باشا بها ودأب على الاخذ في العمل والسير فيه الى الامام بصفة انه يحضر المقايسات ويعمل التجارب وقد أفلح في هذه الخطة التي كانت ولا تزال السر فى النجاح

فسافر الى صحراء السويس مع لينان وموجيل بك لاستلام موضع القنال وعمل التصميمات والمقايسات وتقدير النفقات ولما عاد الى مصر قدم لسعيد باشا لائحة بالتعليمات التي رأى اصدارها للمهندسين المذكورين للسير عليها في عملهما المذكور ومما قاله لهما انهما اذا اختلفا في أمر يبدي كل منهما رأيه والاسباب التي يستند عليها . ثم استأذن سعيد باشا في السفر للاستانة ليستعجل التصديق على الفرمان فوافق سعيد باشا وسلمه كتاباً للصدر يقدم له فيه دولسبس ويرجوه ان لايؤخره . وأفهمه ان ذلك لانه سيحتفل بعد قليل بأول عيد ميلاد له بعد توليته ويود ان يراه في ذلك العيد وعلى ذلك أبحر دولسبس للاستانة في ٢٧ يناير سنة ١٨٥٥ وكان في غضون المدة التي مضت بعد صدور الفرمان يسعى قنصل الانكليز بطرق غير محسوسة في ارجاع سعيد باشا عن رأيه في القنال . ولكن سعيد باشا أراد ان يقطع الالسنة وكان يطلب من كل من يعترض على المشروع ان يقدم اعتراضه له بالكتابة حتى يعرضه على محكمة الرأى العام المتمدن وكان القنصل لايمكنه ذلك للتعليمات الصادرة اليه من دولته بان لاتكون معارضته رسمية ولا باسم دولته وكلم مرة بعض القناصل سعيد باشا في هذا الموضوع وقال باستحالة ايجاد المال اللازم للمشروع فاستشاط غضباً وقال اذا أعوزنا المال ولم نجده في البلاد الاخرى صرفت على المشروع من مالي فعندي والحمد لله نحو ٥٠٠ الف ريال متوفرة في خزائني غير مايتوفر في المستقبل وغير ما تقدمه لى امتي وقت الطلب مساعدة على انجاز المشروع وليس هذا بالقليل .

وكان قنصل فرنسا بعكس ذلك يشجع سعيد باشا على عمله ويهنئه به وكذلك قناصل باقي الدول وصادف أن أهدي امبراطور فرنسا نيشانا الى سعيد باشا فأرسل له خطاب شكر على هديته ذكر له فيه العلاقات التي تجمع البلادين ببعضهما من قديم الزمان وانه توثيقاً لها قد عهد الى رجل من أبناء فرنسا أن يؤلف شركة تصل بين البحرين وتدنى ما بين الحافقين وأمل منه مساعدته على اتمام هذا العمل الجليل الجزيل الفوائد على جميع البلدان

وكان دي لسبس قذى في أعين رجال انكلترا بمصر فلم يدعوا وسيلة لتغيير سعيد باشا عليه الا استعملوها حتى انهم طلبوا من سعيد باشا مرة أن يقابل المستر موري الذي كان قنصلا جنرالا بمصر في عهد عباس باشا الاول ثم نقل الى بلاد العجم وكان عدوا لدودا لسعيد باشا ومعينا لعباس باشا عليه حتى استحكمت حلقات الكراهة بينهما وكان لا يطيق أن يراه فتردد سعيد باشا في اجابة الطلب فاوهموه بأن حكومة انكلترا تعد عدم السماح بمقابلته مع ما يلاقيه دي لسبس من الاكرام والحفاوة اهانة لها لا تصبر عليها (١)

---

(١) ولقد قص حكاية هذه الحادثة دي لسبس في مذكراته فجاء فيها.. ان قنصل انكلترا طلب من سعيد باشا ان يقابل الموسيو موري فحاول سعيد باشا ان يتخلص من هذه الزيارة لشدة كراهته له وقال لدي لسبس لا أدري بأي وجه يطلب هذا الرجل ان يقابلني فما زال دي لسبس يرجوه ان لا يجرح احساس القنصل برفضه مقابلة موري فاجابه سعيد باشا انك لا تدري ماذا فعلوا ليحملوني على قبوله فانهم لم يدعوا بابا للايهام والتعريض الا قرعوه حتى انهم وصلوا لتفهيمي بان حكومة انكلترا تعتبر رفض مقابلته مع ما أبديه لك من الحفاوة إهانة لها فاجبتهم بان حفاوتي لك ليست لكونك فرنساويا أو بصفتك قنصلا بل بصفتك أصدق صديق لي من قديم واني لم أبالغ في الحفاوة بك بل لو كان بالقلعة محل فسيح لاثق بك لاسكنتك بجواري وشاطرتك السكنى بدلا من سكناك منفرداً . فاجابه دي لسبس ان ماقاله مولاي سبب لان أرجوه بان لا يرفض المقابلة التي يطلبها قنصل انكلترا لان في ذلك خدمة للمشروع الذي يهمني واذا كان لدى مولاي ضغينة ضده فلا أطلب منه إلا ان ينساها ومن في منصب عال كمولاي لا ينبغي ان يظهر حقده

وقد فات حكومة انكلترا ان الفرق بين الرجلين كالفرق بين العدو والصديق أو بعبارة أخرى بين السماء والارض وهذا مثل من أمثال كثيرة مما كانوا يستعملونه لتغييره عليه ولكنه كان لا يعبأ بها بل كان يزداد تمسكا بدي لسبس ويريهم انه مقصر في حقه وانه لو استطاع اسكانه معه في سرايه لفعل لانه أصدق صديق له من الصغر

وصل دولسبس الاستانة فوجد ان وزراء الدولة موافقون مبدئياً على المشروع ولكنهم في حيرة كما قلنا لان اللورد ستراتفورد سفير انكلترا أظهر استياءه الشخصي من الموافقة عليه وبذل ماليديه من الوسع لحملهم على رفضه فقابل دولسبس الصدر الاعظم بواسطة سفير فرنسا وبلغه رسالة سعيد باشا وسلمه كتابه فتقبله منه قبولا حسناً ووعده خيرا وأسره حقيقة الامر فجاوبه دي لسبس بأنه لم يأت الاستانة كفرنساوي ولا يتكلم عن حكومة فرنسا ولكنه رسول سعيد باشا وينطق بلسانه ويؤدي مأموريته كلفه بها ولم يخطر ببال سعيد باشا أن يكون العمل فرنساويا ولا نمساويا ولا تابعاً لاي دولة أجنبية ولكنه عمل مصري عثماني بحت وقد سبق ان انكلترا طلبت من والي مصر انشاء خط حديدي بين مصر واسكندريه بدون توقف على تصديق الدولة فأجابها الى طلبها وقد كان في استطاعة والي مصر الآن أن يعمل هذا العمل الجديد بدون استشارة الدولة قياساً على السابقة ولكنه لزيادة احترامه للدولة وشدة تعلقه

لاحد فربما كان هذا الاظهار مدعاة لتعطيل مصالح كثيرة ولست اطلب من مولاي ان يحب مستر موري أو يصفح عنه فسكت سعيد باشا وغير الحديث كعادته حينما يصادره أحد بما يخالف رأيه ولكنه كان كثيرا مايرجع بعد ذلك للتفكير في الامر وللصواب وحصل ذلك فعلا في هذه المرة وقابل موري في ١٧ دسمبر سنة ١٨٥٤ قال دي لسبس ورايته بعد المقابلة فقال لي لاتعطني يدك فاني لاأضع اليوم يدي في يد صديق بعد ان كانت في يد عدو وقال مارأيك وقد قابلته وخاطبته بكلام لم يعمله القلب ولانصيب له من الحقيقة فما أشبهني اليوم برجال السياسة ! »

بعرش متبوعه أبى الا أن يعرضه عليه وهو يؤمل أن يقدر رجال الدولة احساسه هـذا وشعوره حق قدرهما ويصدقوا علي الفرمان خصوصاً اذا روعيت الفوائد الجمة التي تعود على مصر والدولة من اتمام هذا العمل الجليل لاسيما ولم يبد من حكومة انكلترا أي اعتراض على هـذا المشروع بصفة رسمية وكل ما يبديه سفيرها هو من عنديا ته لانه من الناس الذين تساطن عليهم كره كل شيء ينسب الى فرنسا فيقاومون كل مشروع لا نزاع في فائدته لا بسبب غير ان القائم به فرنساوي . ولا يخفى مافي الانصياع لرأي مثل هذا السفير من الحط بكرامة الدولة والمساس بشرفها واذا وضع ارضاء سفير انكلترا في كفة وارضاء والي مصر الساعد الامين للدولة في كفة أخرى فأيهما يرجح ولماذا تكون اشارة سفير دولة أجنبية أمرا يجب اتباعه بينما لا يعبأ بنصائح سفير دولة أخرى قـد عرفت الدولة أن امبراطورها يود تحقيق المشروع للفوائد التي تعود على تجارة بلاده منه ولـكنه أبى أن يتداخل رسميا في المسألة حتى لا تخرج من طورها الطبيعي الذي لا يصح أن تتعداه أى اعتبارها مسألة داخلية صرفة بين التابع والمتبوع لاحق لدولة أجنبية أن تتداخل فيها . فكما راعى جلالتـه الحيادة في ذلك أليس من الانصاف أن يسلك غـيره مسلـكه ويترك لرجال الدولة حرية العمل بدون مؤثرات خارجية . وقـد وافق الصدر الاعظم على هذا القول غير انه لاحظ أن قياس مسألة القنال على السكة الحديدية قياس مع الفارق ووعده بأن الامر سيتم كما يرغبـه سـعيد باشا الذي يعترف بجليل خداماته للدولة ونال دي لسبس شرف المثول بين يدي السلطان فأعاد على مسامعه ماقاله للصدر فنال منه كل رعاية والتفات وأمر بدرس المشروع وسرعة نهو هذه المسألة . وفي يوم ١٩ فبراير سنة ١٨٥٥ أرسل دي لسبس الى الصدر الاعظم خطابا ومذكرة لعرضها على مجلس الوكلاء يعيد فيها مزايا المشروع وانه يأسف أن يكون العائق الوحيد لتصديق الدولة بعض اعتراضات شخصية أبداها

سفير دولة أجنبية من شأنها الحط من كرامة الدولة وسمعتها لو انصاعت لها لأنها تدل على تداخل فعلي في شؤن السلطنة وان له من غيرة رجال الدولة على شرف أمتهم ومصالحها أن لا تؤثر هذه الملاحظات على آمال والى مصر المملوء حمية لملته واخلاصه لدولته وسلطانه

وفي يوم ٢٣ فبراير انعقد مجلس الوكلاء وكانوا مستعدين للموافقة على الفرمان لولا ان انقض عليهم اللورد ستراتفورد وأخرج لهم من حقيبته صورة كتاب قال ان حكومته أرسلته لقنصلها بمصر تأمره فيه ان يبلغ واليها أن هذا العمل قد لا يمكن تنفيذه فالاولى ان يرجئ التصريح به الى ان يعرف رأي الدول التي من بينهن من يمس هذا المشروع مصالحهن .

فلما اطلع الوزراء على هذه الافادة اضطربوا وتغلب عليهم ستراتفورد بنفوذه وقرروا الاستعلام من سعيد باشا عن ذلك وعن بعض أشياء أخر تفيد درس المشروع وكانت سياسة التسويف والتطويل هي التي عول عليها اللورد ستراتفورد بعد ان عجز عن حمل الوزراء على رفض المشروع بالمرة ولم يكن رجال الدولة يطلبون غير ذلك وكان دي لسبس معتقداً ان في هذه الجلسة تتم المسألة وينال التصديق ويرجع به الى مصر ولكنه لما قابل الصدر الاعظم وقص عليه ماحصل أجل سفره وفي يوم ٢٤ فبراير كتب الى الصدر الاعظم كتاب احتجاج يقول فيه انه لا يفهم معنى لهذا التطويل وللاستعلام من مصر عن أمور في امكانه ان يبديها وهو بالاستانة وأعاد ذكر جميع ماحصل من الاول للآخر وتساءل عما هي تلك المسائل الغامضة على رجال الدولة فيجيب عنها وهو لم يحضر الا لمثل هذه الغاية وهو أدرى بالمسألة وكل مايتعلق بها ممن عداه ووجوده يغني عن الاستعلام من مصر وتضييع الوقت بدون فائدة وطلب منه ان يعرض كتابه على مجلس الوكلاء ليعيدوا النظر في المسألة وأيد سفيرا فرنسا والنمسا طلب دي لسبس وكلما الصدر وعالي باشا وزير الخارجية في الامر وفي ذات

الليلة كان دولسبس مدعوا عند اللورد ستراتفورد نفسه فكلمه في هذا الشأن فقال له اللورد ان ما تقوله عظيم جدًا ولا شك انك لو نجحت في مشروعك تحرز فخرًا كبيرًا ولكن لا أظن انه يمكن تنفيذه قبل جيل وأما الآن فالوقت غير مناسب لهذا العمل فاجابه دي لسبس بأنك ترى الوقت غير مناسب لانك لا تريد ان يتم هذا العمل الجليل وأما أنا فأرى الوقت أنسب زمن لي لاني أريد اتمام هذا العمل الذي يحرزني مجدًا كبيرًا على ما تقول وليس لي فائدة من ارجائه الى ما بعد مائة سنة أكون مت في أثنائها ولا أنتفع بثمرة عمل اعتقد تمام الاعتقاد امكان اتمامه وتحقيق أملي فيه . فلذلك أعذر اذا تلهفت على نهوه وكان يجب ان تكونوا أكثر تلهفاً مني عليه وما زال يكلمه واللورد استراتفورد يظهر له انه لا يعرف الموضوع الا بوجه عام ولم يقف على كل التفصيلات وادعى ان قنصل دولته بمصر لم يبلغه صور المستندات المتعلقة بهذا الشأن وانه لا يبغي سوى ان يستفيد ويعرف الحقائق وطلب من دي لسبس ان يرسل له هذه الاوراق ليطالعها ويردها اليه وعرض له في أثناء الحديث ان الاليق لخطارة المسألة ولعلاقتها بمصلحة انكلترا ان تنقل المفاوضة فيها الى لندره فكتب له دي لسبس في ٢٦ فبراير كتاباً ومعه صور المستندات التي اطلع عليها قنصل انكلترا بمصر قبل كل انسان حتى قنصل فرنسا نفسه بسط له فيه المسألة ومزايا المشروع وما أراده سعيد باشا من جعل المشروع مصرياً محضا فكما انه لم يرض ان يصبغه بأي صبغة سياسية أو ينسبه لاي دولة أجنبية كذلك لا يرضى البتة بأن يجعله انكليزيا بنقل المخابرة فيه الى لوندره هذه هي ارادته التي يجب ان يحترمها كل انسان ويعذره عليها كل من يعرف معنى حب الوطن وكرامة النفس وان سعيد باشا يعلم علم اليقين علائق الود الاكيد الذي بين فرنسا وانكلترا الآن فلم يخطر بباله مطلقا وقت تفكره في هذا المشروع ان يفتح باباً سبق سده للخلاف بين الامتين ولذلك يسوءه ان يرى عمله مثيرًا للتنافر وهو لا يريد

ان يصدق ان انكلترا التي تظاهر الترك ضد الروسيا في حربها الحالية انتصاراً للحق وحفظاً للموازنة بين الدول ومحافظة على كيان الدولة العلية تقف الآن في سبيل عمل نافع لجميع الامم وتناقض بعملها كل هذه المبادىء الشريفة التي تحارب لاجلها وختم كتابه بشكره على انه فتح له مجال الكلام معه في هذا الموضوع ووعده بان يمر عليه في غده لمعاودة الكلام فيه وأكد له ان قنصل انكلترا لم يقدم لغاية ١٧ فبراير أي اعتراض من قبل حكومته على المشروع كما جاء في خطاب وصله من مصر — فاجابه اللورد استراتفورد يوم ٢٧ فبراير بانه يشكره على خطابه والاوراق المرسلة معه ويرجوه ان يؤجل ليوم آخر زيارته التي وعده بها لان عنده من الاشغال مالا يسمح له بمقابلته في الموعد المضروب وكرر له ان المسألة لخطارتها محتاجة للبحث ولذلك طلب الاستنارة فيها كما هي عادته في جميع المسائل الهامة التي لها علاقة بمصالح اكثر من دولة وتخلب العقول بفوائدها النظرية وتتشعب الآراء فيها من وجهها العملية وطلب منه أن يعذره اذا لم تسمح له وظيفته السياسية بالافاضة بأكثر من ذلك فان حريته الشخصية محدودة بواجبات وظيفته الرسمية . ولاعتقاد دي لسبس ان الغرض الوحيد لستراتفورد هو التسويف والتطويل وأنه مارفض مقابلته في اليوم الذي قال له عليه الا لهذا الغرض كتب له كتابا آخر في ٢٨ فبراير يفصل فيه ماتجنيه فرنسا وانكلترا من سياسة الوفاق وان الخلاف لاينتج سوى تغيير القلوب ولا مصلحة لاحداهما فيه وان المسألة على أي وجه قلبتها ليس فيها مايوجب ان يختلفا عليه لان انكلترا لاغرض لها على ماتقول الا ان تضمن طريقها للهند وفرنسا يهمها ان مصر لاتمتلكها دولة أخرى فبفتح قنال السويس وجعله عاماً لجميع الدول وبضمان حيادته ينحسم كل اشكال وتضمن انكلترا طريقها وتأمن فرنسا تطلع الغير لمصر واحتمال الاغارة عليها وما زال يسهب في هذا المعنى ولكنها السياسة تعمي وتصم .

وفي يوم ٢٧ منه اجتمع مجلس الوكلاء وعرض عليهم الصدر خطاب دي لسبس وصورة الخطاب الذي أرسله الى اللورد ستراتفورد فاجمع رأيهم على ان لا لزوم لطلب معلومات جديدة من مصر وتحقق لهم ان ستراتفورد لا يبغي سوى التسويف وان دولته لم تعترض رسميا على هذا المشروع المعلوم لديها من قبل توقيع سعيد باشا على الفرمان وكادوا يصدرون قرارهم بالتصديق لولا ان اللورد ستراتفورد طلب اليهم ان لا يعجلوا بالتصديق قبل ان يأتيه رد الخطاب الذي أرسله مستعجلاً لدولته

وفي صباح يوم ٢٨ اختلى السفير المذكور بالصدر الاعظم نحو ثلاث ساعات وحاول الاثنان اقناع باقي الوكلاء بوجوب رفض التصديق رفضا باتا فلم يوافقوهما و بعد أخذ ورد طويلين استقر الرأي على تشكيل لجنة من ثلاثة من كبار رجال الدولة يبحثون مع دي لسبس في تحوير شروط الفرمان فلم يقبل دي لسبس الدخول في هذا الفخ لانه متأكد ان الغرض منه دفن المشروع واضاعة الوقت في الجدال وفتح باب هو في غني عنه ولا يعلم غير الله ما يضمرونه من الحيل السياسية واحتج بان الشروط وضعها صاحب الشأن وعرضها على ديوانه بمصر فاقرها و بلغها لوكلاء الدول فلن يبقى هناك وجه للمناقشة فيها خصوصا وان ذلك خارج عن دائرة مأموريته فوافقه الصدر الاعظم ظاهرا على الفكرة ورمى على زملائه انهم هم الذين اقترحوا ذلك فقال له دي لسبس انه لا يكفي أن ترمي المسئولية على غيرك لتتخلى عنها وهي في الحقيقة واقعة عليك أمام دولتي فرنسا والنمسا اللتين تعرف ميلهما لاتمام هذا العمل الجليل وامام سعيد باشا الذي لا يزال خادما أمينا للدولة والملة . وختم قوله بانه لا يمكنه الانتظار بالاستانة زيادة عما مضى ولديه بمصر من الاشغال ما يستدعي رجوعه اليها وانه على كل حال مسرور من انه أتيح له أن يفهم المسألة لرجال الدولة على حقيقتها وانه يؤمل سرعة نهوها على ما يحب سعيد باشا فطيب الصدر الاعظم خاطره ووعده

بان المسألة تتم قريبا . ولما يئس دى لسبس من الحصول على التصديق ووجد انه ليس من مصلحته زيادة الاقامة فضل أن يترك الامور تجري في أعنتها واكتفى بجواب حصل عليه من الصدر برسم سعيد باشا اعتبره مقدمة للتصديق يقول له فيه ان رسوله دي لسبس حضر ووجده كما وصفه وزيادة أهلا لكل حفاوة واكرام وانه قابله عدة مرات وفاوضه فيما جاء من أجله وسهل له المثول بين يدى جلالة السلطان ونال منه الحظوى وحسن الالتفات وان مسألة القنال كثيرة الفائدة ولها من الاهمية ما يستدعى التأمل فيها وهي موضوع بحث مجلس الوكلاء طبقا لاشارة جلالة السلطان ويؤمل انه عما قليل تنتهي مفاوضة المجلس ويصير تبليغ النتيجة اليه. وأبحر دولسبس الى مصر معلقا الآمال بقرب الفوز ولكنه لم يكن يعلم ما يخبيه له خصمه العنيد اللورد ستراتفورد فانه ماصدق ان دي لسبس سافر وخلا له الجو حتى دبر حيلة جديدة باتفاقه مع الصدر فاوحيا الى كامل باشا — من وجوه رجال الدولة وصهر سعيد باشا — أن يكتب له كتابا خصوصيا يهول له في الامر ويلقي في قلبه الرعب من هول ما يحيق به من انكلترا لو تم المشروع الذي يطلبه مع ما فيه من فتح باب الكيد وتخويل الاجانب حق ملكية اجزاء من أرض الدولة خلافا لقوانينها ويناشده أواصر القربى وأواخي المصاهرة والوطنية الصادقة وما عليه من واجب الطاعة لمولاه السلطان أن يعدل عن ذلك ويصرف دي لسبس بالتي هي أحسن ومازال يخوفه بالعواقب الوخيمة التي تنجم عن عدم قبول مشورته للدولة ولمصر مما تأباه وطنيته عليه الى غير ذلك من مثل هذا الكلام المؤثر والايهام الكبير وظنوا ان كتابا مثل هذا من صهر لصهره كاف للتأثير على سعيد باشا ولم يكن يخيل لهم ان دي لسبس أصبح ظلاً لسعيد باشا وشخصه الثانى ومستودع أسراره ولا يخفى عنه شيئاً فلما جاء الكتاب استشاط سعيد باشا غضبا وأطلع دي لسبس عليه وعرف سر المسئلة وأراد ان يجاوب على هذا الكتاب بما يمليه عليه غضبه

ودهاء دي لسبس وأن يحمل دي لسبس الرد بنفسه

ولكن جاء كتاب آخر من كامل باشا يضرب فيه على نفس النغمة ويعزز ما قاله في الاول وزاد عليه أن قوة انكلترا لا يستخف بها وماذا يعمل لو وجهت عليه أسطولها بعد انسحابه من البحر الاسود فاولى به حفظاً لبلاده وخدمة لسلطانه ان لا يغضبها ولا يلقي بنفسه في أحضان دولة فرنسا التي دلت سوابقها على طيشها وخفتها ولا تستقر على حال فحكومتها على الدوام كريشة في مهب الريح كل يوم هي في شأن ورجالها في تغيير مستمر وامبراطورها الحالي تحت رحمة رصاصة واحدة يطلقها بعض الثائرين عليه فينتهي عهد الامبراطورية ويزل عرشها فيصبح اذ ذاك ولا عاصم له من غضب الانكليز ولا من شفيع

فلما ورد هذا الكتاب واطلع عليه دي لسبس اخذته الغيرة على بلاده وكبر عليه أن يسمع عنها مثل هذا الطعن وكان يبلغ في كل يوم جميع ما يحصل لاصدقائه ولسفير فرنسا بالاستانة ولحاشية الامبراطور ورجال حكومته ليكونوا على علم تام يومياً بمجريات الحوادث فلما وصلهم خبر هذه المساعي السرية وعلموا بفحوى هذه الكتب الخصوصية قام سفير فرنسا بالاستانة وقعد وكلم السلطان بما حصل وبان الامبراطور لا يصبر على اهانته بهذه الصفة وعلى أن يعاب في حقه وحق بلاده بمثل هذه العبارات الجارحة وطلب تحقيقا وترضية وظهر من التحقيق ان ستراتفورد هو الموحي والصدر المملي للجواب فعزل الصدر ترضية لفرنسا وعين بدله عالى باشا ولم يبق كامل باشا بوظيفته الا اكراما لخاطر صهره سعيد باشا

وهذا ثاني فوز لدي لسبس بعد فوزه الاول بنيل الفرمان — ولما بلغه خبر عزل الصدر قال مازحاً هذا أول غريق في مياه القنال وكان سعيد باشا في أثناء ذلك ساخطاً كل السخط على صهره وعلى مصطفى رشيد باشا الذي يتهمه بأنه سلب أباه كثيرًا من الاموال حينما كان سفيرًا بباريس وكان يعمل

دائماً ضده وصادف ان جاء مصر ضابط من قبل وزير الحربية العثمانية ليطلب اعانة وخيولا للجيش العثماني وغلالاً فقال له سعيد باشا لو كنت جئتني من قبل الصدارة ما قبلت حتى مقابلتك ولكنك وقد جئت من قبل وزير الحربية الذي كان موافقاً لرأيي فى فتح قنال السويس فانه لا يسعني الا تلبية الطلب وتسهيل مأموريتك . وما تطلبه لله الحمد جاهز واني مستعد لتقديمه وتقديم اكثر منه فسافر بسلام الى بلادك واقرئ حكومتك مني السلام وقل لهم اني متفان فى حب بلادي وسلطاني وفي مرضاته ابيع لحد طربوشي واني منتظر وصول المركب التي يرد عليها التصديق على فتح القنال لاشحن عليها الاشياء المطلوبة . وأملى على كاتب سره بحضور الضابط العثماني جواباً لكامل باشا قال له فيه:.. انك كالمصاب بالحمى فكما لا يجوز أن يعطى دواء للمحموم في اثناء نوبته فانا لا ألام اذا لم اجاوبك وانت في غليانك ونوبتك ثم ذكر له انه قبل كل شيء عثماني مصرى لا يلقي بنفسه في احضان فرنسا ولا غيرها وكان يود أن يكونوا بالاستانة كمثله وانه لم يرد فتح القنال الا للفوائد التي تعود منه على مصر وما تحوزه الدولة من المجد والفخر ولم يأذن به بتأثيرات اى دولة اجنبية كما يتوهمون وانه يعتقد أن القنال مفتوح لا محالة ان لم يكن في هذا الوقت ففى غيره في القريب العاجل وربما اكرهت الدولة او مصر على فتحه فلماذا لا تفتحه هي من الآن بشروط تضعها قبل ان تكره على عمله بدون شرط ولا يكون بيدها من الامر شيء ولا أقول شيئاً عما خوفتني به من اساطيل انكلترا فهذا ناتج من حماك عافاك الله منها وأما ما تذكر من ان عملي يسخط السلطان عليّ فلا اصدقه ولو كان صحيحاً لفوضت أمرى الى الله وآثرت اتمام هذا العمل الجليل مؤملاً أن يفيء السلطان الى الحق بعد برهة من الزمن ويرجع لنفسه فيجدني من أطوع ولاته واخلصهم لعرشه فيعفو عني . وختم الكتاب بانه لو استمر على مكاتبته بهذه الصفة يكون مضطراً لقطع العلائق معه

ولما حصل المقصود وفازدي لسبس بعزل رشيد باشا صنيعة ستراتفورد وكان وجيل ولينان قد جاسا خلال صحراء البرزخ وأتما التصميمات والمقايسة وقدرا للنفقات ١٦٦ من الفرنكات ولهو العمل ست سنوات وقدم دي لسبس تقريراً الى سعيد باشا فى ٣٠ ابريل سنة ١٨٥٥ بالاعمال التحضيرية المقتضي تكليف موجيل ولينان بها وطلب منه أن يسلمه أصل الفرمان الموقع عليه منه وكان بقى تحت يد سعيد باشا كما أسلفنا ليسافر لى فرنسا لطبع هذه المستندات وتقارير المهندسين واتخاذ التدابير اللازمة لتهيئة الرأي العام بأوروبا لانفاذ المشروع

ومن ضمن ما في التقرير انه تم الاتفاق بين سعيد باشا ودى لسبس على ان عدد حصص التأسيس لا يزيد على مائة وانه تقدمت قائمة بستين ذاتاً يمنحون ستين حصة منها اعتمدها سعيد باشا وصرح لدى لسبس ان يتصرف في الباقي لمن يخدمون المشروع ويؤيدونه ويقدم له قائمة بأسمائهم لاعتمادها

فوافق سعيد باشا على هذا التقرير في ٣ رمضان سنة ١٢٧١ واعتمد التعليمات التي تضمنها للسير في العمل وسلم دى لسبس في اليوم المذكور أصل الفرمان وكتب عليه حاشية تعريبها :

« بما ان الامتياز الذي أعطى لشركة قنال السويس العامة يجب أن »
« يصدق عليه جلالة السلطان فها أنا أرسل اليك هذه الصورة لتحفظها »
« لديك أما عن الاعمال المتعلقة بحفر قنال السويس فلا يبتدأ فيها الا بعد »
« تصريح الباب العالي »

ولكي يقطع حجة انكلترا بخصوص السكة الحديدية التي كانت تلح في طلبها بين القاهرة والسويس وكانت ترميه بانه يسوف انجازها تأثراً بايعازات فرنسا وية أمر سعيد باشا بانشائها على نفقة مصر وعقد اتفاقاً مع محل بريجس وشركاه الانكليزى على توريد القضبان اللازمة وكلف المسيو موشليه المهندس بملاحظة

انشاء الخط المذكور . وأبحر دى لسبس لفرنسا فى ١٩ مايو سنة ١٨٥٥ وقابل قبل سفره قنصل انكلترا وتكلما طبعاً في مسألة القنال فأكد له انه لم يصله من دولته أى رد بخصوص هذه المسألة مع انه بلغها ذلك من مدة وأمل ان سفره لاورربا يفيد في ازالة الاوهام التي تحوم حول هذا المشروع خصوصاً وقد صدر الامر بعمل الخط الحديدى فلم يبق لانكلترا حق فى التخوف والاعتراض وكان هذا الكلام بحضور اللورد هادو Haddo نجل اللورد ابردين الشهير .

سافر دى لسبس ومن حسن حظه ان وزير خارجية فرنسا في ذلك الوقت كان الموسيو والويسكي وانتصاره للمشروع لا يخفى . ان الامبراطور على ما رأينا من الميل لتعضيده والامبراطورة تود تحقيقه وان الموسيو توفنيل الذى كان مدبر السياسة بوزارة الخارجية تعين سفيراً بالاستانة وهو أعرف الناس بأفكار حكومته وأمبراطوره وزد على ذلك ان كثيرين من كبار الرجال ذوى الرأى والنفوذ استمالهم دى لسبس ووعدوه بنصرته ومساعدته ما استطاعوا وبواسطة هؤلاء الرجال قد وصل لمعرفة آخرين بالبلاد الاخرى لم يضنوا عليه بالمساعدات النافعة الممهدة لنجاحه .

وصل دى لسبس الى باريس في اوائل يونيه سنة ١٨٥٥ وقابل الامبراطور فشجعه وطمنه واتفقا على أن يزود السفير الجديد بالاستانة بالأوامر اللازمة لان يلزم الحياد ما دام زميله الانكليزى ملازماً له والا فهو حر في العمل لنيل تصديق الباب العالي . ثم اشار الأمبراطور على دلسبس بالسفر للوندرة لاكتساب الرأى العام بها وليبدأ بالتعرف بجريدة التيمس لتكون من انصاره او على الاقل لا له ولا عليه . وليفاوض رجال الحل والعقد شخصياً ويعتمد عليه في جميع الاحوال فسار على ما رسمه له الامبراطور تماماً وبانت طلائع النجاح من قبل ان يبرح باريز فانه قابل مراسل التيمس بها وكان له به سابقة

معرفة ايام كان دى لسبس وكلا افرنسا بمادريد وخدمه إبان ثورة برشلونة واتفق معه على نصرة مشروعه

وقابل دي لسبس بباريس البارون روتشلد وكان خدمه ايضاً بمادريد وسأله عن مشروعه فقصه عليه فاستحسنه وسلمه كتاباً لمحله بلوندره يوصيهم به وبمشروعه الذى لا يشك في اهميته وفائدته . وقد عرَّفه الموسيو تيير باللورد اشبورتون Ashburton أخي المالي الشهير بارنج فارسل لعائلته بلوندره خطاباً لطيفاً عن القنال ودي لسبس

وبينما كان دي لسبس يستعد للسفر الى لوندره اذ قابل اللورد كولي سفير انكلترا بباريس وزير الخارجية الفرنساوية وبلغه تلغرافاً من ناظر خارجية دولته — اللورد كلارندون Clarendon — يكلفه فيه باخطار حكومة فرنسا بأن انكلترا ترى مضار كبيرة في ترك مسألة القنال تسوى بين مصر وتركيا لان ذلك يفتح باباً لوكلاء فرنسا وانكلترا وانصار كل من الفريقين لدس الدسائس بالاستانة ومصر ولأتيان أمور من شأنها أن تعيد سياسة الجفاء والخصام التي لا يجب أن يكون لها أثر الآن ولهذا ترى انكلترا تبليغ حكومة فرنسا اعتراضاتها على المشروع لتقف عليها وتوافقها على عدم تنفيذه . وهذه هى الاعتراضات :

الاً ان قنال السويس يستحيل عمله مادياً واذا فرض وكان ذلك فى الامكان فلا يمكن ان يكون عملا تجاريا ذا ايراد للقائمين به لما يستوجبه من النفقات الطائلة وعلى ذلك يكون فتحه لغاية سياسية

ثانيا ان مشروع القنال الذي يستلزم عمله وقتاً طويلاً يؤخر ان لم يكن يمنع اتمام الخط الحديدي الذي طلبته انكلترا من القاهرة للسويس ولا يخفى ان ذلك مضر بمصالح انكلترا في الهند على ان انكلترا لا غرض لها مطلقا فى مصر الا أن يكون لها فيها طريق سهل لبوستة الهند والطرود الخفيفة

ورجالها الذين يسافرون للهند أو يأتون منها وهذان شرطان متوفران بعمل السكة الحديدية وتبعية مصر للدولة العثمانية وتكتفي انكلترا بهما

ثالثاً ان انكلترا ترى في تعضيد هذا المشروع رجوعاً من فرنسا لسياسة الجفاء التي لم تحد عنها بشأن المسألة المصرية والتي ظنت انكلترا واملت ان يسود محلها الوئام والوفاق السائدان الآن بين الدولتين وأن لا تعود أيامها. نعم قد كان لرجال فرنسا بعض العذر في العمل على سلخ مصر عن تركيا وبناء سياستها في مصر على الاستعداد لذلك أيام كان رجال كل من دولتي فرنسا وانكلترا لا يرون طريقة يخدمون بها بلادهم احسن من وقوف كل فريق منهما في وجه كل مشروع يقدمه الفريق الآخر والسعي لاحباط مساعيه وعرقلة كل اعماله وما بناء استحكامات اسكندرية بمعرفة مهندسين فرنساويين طبقاً لتصميمات وضعت في نظارة بحرية فرنسا الا من نتائج هذه السياسة لضرب سفن تركيا اذا حملت على مصر بحراً. وما عمل القناطر الخيرية بمعرفة مهندسين فرنساويين الا لتستعمل حصناً تتقي به مهاجمتها براً وهذه فكرة عمل القنال لم تأت إلاَّ لتجعل حائلاً بين بلاد الدولة وبعضها (أي بين مصر والشام) تبني على جانبيه الاستحكامات والطوابي لصد كل قوة تركية تأتي من هذه الجهة وتجعله في يد شركة من الأجانب يكونون حكومة داخل الحكومة ولا يعلم الا الله مقدار المشاكل التي تقوم بين مصر وحملة أسهم هذه الشركة بسبب ذلك ولكن هذا الزمان الذي كانت تجوز فيه هذه الافكار قد فات وأصبحت فرنسا وانكلترا في وفاق وصفاء متفقتين على المحافظة على املاك الدولة العلية فلا محل لهذه السياسة الآن ولذلك لا تريد انكلترا ان تنظر للمسألة من هذه الوجهة وانما تبحث في المشروع من حيث هو. فمن رأيها ان فتح القنال نظراً لرداءة مدخل البحر وحالة الارض التي على جانبه يصادف صعوبات جمة ويستلزم نفقات طائلة لعمله ولابقائه صالحاً للمرور فيه وانكلترا معتقده

تمام الاعتقاد أن هذا العمل بهـذه الصفة يكلف القائمين به ما لا طاقة لهم به واذا تم لا يمكن ان يكون عملا تجاريًا ذا ايراد يقوم بسد نفقاته . وكان جواب الحكومة الفرنساوية انها لم تتعرض لحد وقتها هذا رسميًا للمسألة وانها أمرت سفيرها بان يلزم الحياد في مسألة تراها داخلية صرفة بين تابع ومتبوع وأنها لم تحد عن سياسة الود والوفاق ازاء انكلترا وأملت ان تحذو انكلترا حذوها وان تخوف انكلترا من الوجهة الفنية سيزيله أو يؤيده رأى أهل الفن الذين ينتدبون للنظر فيه من رجال جميع الدول وأن الاعتراض الثاني ساقط من ذاته لان التصريح بعمل السكة الحديدية من القاهرة للسويس صدر بل وبدئ في انشائها فعلا. وتم الاتفاق ظاهريًا على أن سفيري الدولتين يلتزمان الحياد ولا يؤثران على الباب العـالي لا للمشروع ولا عليه

سافر دى لسبس الى لوندره وقابل وجوه القوم وعليتهم وارباب الحل والعقد وخطب في الجموع ونشرت الصحف كتبًا مفتوحة منه لجميع من يهمهم تجارة الشرق من شركات وجمعيات وافراد ولجميع رجال السياسة موضحًا لهم مزايا مشروعه وما يقرب من مسافة ويوفر من نفقات ويقي من مهالك واخطار

وطبع مذكرة بالانكليزية ومثلها بالفرنساوية عن المشروع ارفق بها جميع المستندات واقوال المهندسين ومقاييساتهم ووزعها على جميع كبار الرجال باوروبا كلها فجاءته الخطابات تتري من جميع أطراف البلاد الانكليزية ومن شركات التجارة والملاحة وفي مقدمتها شركة الهند وشركة الملاحة الشرقية باستحسان المشروع والاستعداد لتعضيده متى كان تنفيذه ممكنا

اما رجال الحكومة الرسمية وفي طليعتهم بالمرستون كبير الوزراء -- والذي ورث عن اللورد شاتام بغض الفرنسويين والتخوف من كل شيء يأتي من جهتهم — واللورد كلاراندون وزير الخارجية صرحوا لدولسبس بأنه من المحال ماديا اتمام العمل القائم به وأعادوا تلك الاعتراضات السابقة فردعليها بماوسعه

المقام لكن عنادهم كان ظاهرا فاراد دولسبس ان يدعو ائمة اهل الذكر باوروبا للفصل في الخلاف الفني حتى اذا حكموا بامكان العمل كان قولهم فصل الخطاب وسقطت حجة خصومه ولن تبقى للامة الانكليزية شبهة في المشروع من وجهته الفنية خصوصاً وقد اوجد عندهم بعض الشك فيه قول مهندسهم ستفنسن من ان توصيل البحرين بالطريقة التي يفكرها دولسبس محال وقيام المهندس الفرنساوي تلابوت الذي كان زميلا لستفنسن يقول ان الطريق الاسهل والاوفق هو عن الاسكندرية فالقناطر بالنيل والمحمودية ثم للسويس عن وادي الطميلات . ولا يخفى ان هذين المهندسين كانا اثنين من ثلاثة مهندسين انتدبتهم شركة انمانتين لدرس المشروع فلا عجب ان أوجد قولهما بعض الشك في الافكار وهذا الذي اراد دولسبس ان يزيله فكتب الى حكومات الدول الاوروبية فرنسا وانكلترا والنمسا والمانيا وايتاليا واسبانيا وهولاندا والروسيا ليطلب منها ان تنتدب بعضا من كبار مهندسيها ورجال بحريتها ليؤلفوا لجنة علمية دولية ويدرسوا جميع المشروعات ويفحصوها فحصا دقيقا ويقولوا فيها القول الاخير فأجابته الى طلبه وعينت من يوثق برأيهم من عظماء رجالها الفنيين

اجتمع دولسبس بهؤلاء المندوبين واتفقوا على خطة سيرهم وعينوا من بينهم جماعة يحضرون مصر لدرس المشروع في محل العمل :

قدموا مصر وقوبلوا بكل حفاوة وتكريم وقاموا بمهمتهم بعد فحص دقيق ودرس عميق فوافقوا على مشروع لنيان وموجيل وقالوا ان لا وسيلة لتوصيل البحرين اوفق واسهل منها وقدروا للنفقات ٢٠٠ مليون من الفرنكات بما فيها فوائد المبالغ التي يدفعها المساهمون من رأس المال طول مدة العمل بواقع المائة خمسة وقالوا ان هذا الطريق يقرب المسافة للشرق الاقصي بنحو النصف وحددوا لنهو العمل مدة ست سنوات ما لم تطرأ حوادث قهرية واشاروا بعمل ترعة للمياه الحلوة تبتدى من القاهرة وقدروا الايرادات بما لا يقل عن ٣٠ مليوناً

من الفرنكات سنوياً وقدموا خلاصة بحثهم الى سعيد باشا فى اول يناير سنة ١٨٥٦ وطير البرق بشرى هذه النتيجة لجميع انحاء اوروبا ولجريدة التيمس فارتجت لها البلاد وكان لها اعظم وقع وتأثير ولما كان دولسبس بنى سياسته على التعجيل وعلى التقدم دائماً للامام ليسبق خصومه بالعمل فتكون اعتراضاتهم نظرية صرفة تسقط طبعا من ذاتها امام تمام العمل لم يضع وقته ولم ينتظر أن تتم اللجنة الدولية وضع تقريرها النهائي فقدم الى سعيد باشا قانون الشركة وكان أعده وهو باوروبا فاعمده في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ كما أصدر سعيد باشا فرماناً في اليوم ذاته بتثبيت الفرمان الاول وبالتصريح لدولسبس بتأليف الشركة التي تتولى العمل بعد التصديق من الباب العالي

جاء هذا الفرمان مفصلا ومفسرا للفرمان السابق لان الموسيو دولسبس (عرض على سعيد باشا أنه لاجل تأسيس الشركة على حسب الاصول والشروط) (المقررة للشركات التي من هذا النوع يجب ان يحرر عقد اكثر من العقد) (الاول تفصيلا وأتم منه شرحا تبين فيه من جهة شروطها وواجباتها والمبالغ) (التي عليها ان تدفعها ومن جهة أخرى امتيازاتها والضرائب التي رفعت عن) (عاتقها والمنافع التي خول لها أن تجنيها والتسهيلات التي منحت لها توصلا الى) (حسن ادارتها)

وتوضح غرض الشركة بانه يقضي بعمل قنال يصلح للملاحة الكبرى البحرية بين مدينة السويس وخليج الطينة . وعمل ترعة للري وصالحة للملاحة نهر النيل واصلة بين النيل والقنال البحري المار ذكره وعمل فرعين للترعة المذكورة معدين للري ومتجهين في اتجاهي السويس وخليج الطينة . وتحددت مدة نهو هذه الاعمال كلها في ست سنوات الا اذا حالت دون ذلك قوة قاهرة .

واشترط أن يحفر القنال المخصص للملاحة البحرية الكبرى بحيث يكون عمقه وعرضه على حسب ما هو مقرر في بروجرام اللجنة العلمية الدولية . وجعل

للشركة الخيار في ان تقوم بهـذه الاعمال بنفسها أو ان تعهد بهـا الى مقاولين وعلى كل حال فأربعة أخماس الفعلة يكونون من المصريين .

وحفظ للحكومة المصرية الحق في انتداب موظف خاص تدفع الشركة مرتبه ويقيم في مركز الشركة ليمثل في ادارتهـا حقوق الحكومة ومصالحها في تنفيذ الشروط المدونة في هذا العقد وقبلت الحكومة أن تترك للشركة الأراضي التي يمر منها القنال أو الترع الحلوة بدون ضريبـة ولا مقابل بشرط أن لا تكون مملوكة للأهالي كما تترك لها — تحت هذا الشرط أيضاً — الاطيان التي ترويهـا الشركة من الترع الحلوة سالفـة الذكر وتزرعها على مصاريفها وبشرط دفع الضرائب الواضحة بالفـرمان الاول . وأرفق بالفرمان خريطتان وضحت فيها هذه المنطقة وهذه الأطيان .

وجاء في المادة الرابعة عشرة من الفرمان :

(نصرح علناً عنا وعن خلفائنا — مع ابقاء الحق لجلالة السـلطان في)
(التصديق على هـذا التصريح — بان القنال البحري والثغور التابعة له كلها)
(تبقى مفتوحة دائماً وبعبارة أخرى ممراً حراً لكل سفينة تجارية تريد المرور)
(من بحر لآخر بدون أدنى امتياز ولا استثناء لجنسيـة على أخرى أو لشخص)
(على آخر وانمـا يكون المرور في نظير دفع الرسوم المقررة وعلى شرط اتباع)
(القواعد التي تضعها الشركة العامة صاحبة الامتياز للمرور من القنال وتوابعه)

وجاء في المادة خمسة عشرة ما يأتي :

(عملاً بالمبدأ المقرر في المادة السالفة ليس للشركة العامة صاحبة الامتياز)
(بحال من الأحوال أن تفضل سـفينة على أخرى أو شركة على شركة أو)
(شخصاً على شخص . وليس لها كذلك أن تمنح امتيازات لا تتساوى فيها)
(جميع السفن والشركات والافراد متى تساوت الظروف والاحوال)

وجعلت مدة الشركة ٩٩ سنة من يوم فتح القنال البحرى للملاحة الكبرى

وبعد انتهائها تستلم الحكومة المصرية القنال وتدفع قيمة الآلات والأدوات المعدة له بحسب تقديرها حبياً أو بمعرفة خبراء. واذا استبقت الشركة الامتياز مددا متوالية كلا منها ٩٩ سنة فحصة الحكومة المصرية تكون في المدة الثانية ٢٠ في المائة وفي المدة الثالثة ٢٥ وهكذا بزيادة ٥ في المائة لكل مدة بدون أن تتجاوز هذه الزيادة بحال من الاحوال ٣٥ في المائة من أرباح الشركة الصافية من القنال والترع الحلوة وصرح للشركة بان تتقاضى من السفن التي تمر من القنال والترع الحلوة رسوماً على الملاحة وادارة حركات السفن وتسيير المراكب أو السفن التجارية ورسو السفن : وحفظ للشركة الحق أن تعدل هذه الرسوم في كل وقت بشرط أن يكون تحصيلها بدون أدنى استثناء أو امتياز بالنسبة لجميع السفن وان تعلق الشركة تعريفة الرسوم في العواصم والثغور التجارية للبلاد التي تنتفع من القنال قبل سريانها بثلاثة شهور وأن لا يزيد رسم الملاحة في النهاية العظمى عن عشرة فرنكات على الطن (١) أو على الشخص — كما صرح للشركة أن تتقاضى أجرة عن ري الاطيان التي ترويها للأهالي من الترع الحلوة بحسب تعريفة تضعها لذلك .

وخصص من صافي الارباح ١٥ في المائة للحكومة و١٠ في المائة للمؤسسين وهم الذين ساعدوا باعمالهم ومعارفهم وأموالهم فى انجاح المشروع قبل تأسيس الشركة

ونص في المادة العشرين أنه من بعد انتهاء الاعمال كلها يبقى « صديقنا ووكيلنا » موسيو دو لسبس رئيساً ومديراً للشركة بصفته أول موسس لها مدة عشر سنوات من يوم الابتداء في الملاحة .

---

(١) ذكر في الاصل الفرنساوى بجوار لفظة طن كلمة de capacité أى مما تسعه المركب وكان لتفسير هذه العبارة اشكال كبير انتهى بعقد مؤتمر الاستانة الذى سيأتى ذكره فيما بعد

وذكر في المادة الثالثة والعشرين أنه صار التصديق على قوانين شركة قنال السويس العامة الملحقة بالفرمان وان هذا التصديق يعتبر في قوة تصريح بانشاء الشركة المذكورة على مثال شركات المساهمة من اليوم الذي يكتتب فيه برأس مالها كله .

وختم الفرمان بالوعد بمساعدة الحكومة للشركة مساعدة شريفة وبجعل لنيان وموجيل بك تحت تصرف الشركة لادارة الاعمال ومراقبة الفعلة وتنفيذ اللوائح المتعلقة بالقيام بالاشغال

وسلم سعيد باشا في اليوم ذاته صورة رسمية من هذا الفرمان الى صديقه المخلص الكريم المولد الرفيع المنزلة فردنيان دو لسبس ومعها خطاب يردد له فيه ان الامتياز يجب التصديق عليه من جلالة السلطان وان أعمال حفر البرزخ يمكن للشركة أن تبتدىء فيها بنفسها متى جاء التصديق المذكور

يتلخص من ذلك أن سعيد باشا علق العمل على تصديق الباب العالي كما علق عليه جعل القنال ممرا حرا للعموم — وأخذ على عهدته توريد أربعة اخماس الفعلة اللازمين للعمل وجعل الشركة حرة في تقدير رسوم المرور من القنالات بدون أخذ رأي الحكومة المصرية بشرط ان لا تزيد هذه الرسوم عن عشرة فرنكات الطن أو الشخص وضمن لدولسبس التربع في دست الرئاسة طول مدة العمل وعشر سنوات بعدها وصدق على قانون الشركة الذى يقضي بأن رأس مال الشركة ٢٠٠ مليونا فرنكا مقسما الى ٤٠٠ الف سهم قيمة كل سهم ٥٠٠ فرنكا

وأن يديرها مجلس ادارة مركب من ٣٢ عضوا ينتخبون من رعايا الدول المستفيدة من هذا العمل (استثنى أول مجلس ادارة الذى يتألف من . . . . .

وترك بياض يملأ بعد الاكتتاب بالأسماء التي يصير اختيارها لذلك .)

واشترط ان أول مجلس ادارة يبقي بدون تغيير طول مدة العمل وخمس سنوات

بعـد ذلك . وتضمن القانون لائحة لاجراآت الشركة الداخلية وتأليف لجان وتوضيح اختصاص كل منها واختصاص مجلس الادارة والجمعية العمومية السنوية وتوضيح كيفيـة مسك حسابات الشركة وجاء فيـه ان الايرادات السنوية تستعمل فيما يأتي بالترتيب الآتي :

أولاً — دفع المصاريف العمومية أى مصاريف الحفظ والصيانه والادارة

ثانياً — دفع أقساط السلفيات التي تعقد

ثالثاً — دفع أرباح أولية بواقع ٥ في المايه على المدفوع من رأس المال أربعة أجزاء من واحد من ماية من الايراد

رابعاً — اربعة اجزاء من واحد من مائة لتكوين حاصل لاستهلاك راس المال بالطريقة الموضحة بالجدول المرفق بالقانون . والاستهلاك يكون بطريق السحب ويضم الى هذا الحاصل قيمة ما يخص السهام التي تستهلك من أرباح ٥ في المايه الواضحة بالفقرة السابقة وهذه السهام المستهلكة تستعوض بسهام انتفاع لها كامل ما للسهام الاصلية من الحقوق ما عدا الخمسة في المايه الاولية .

خامساً — ٥ في المايه مما يبقى بعد ذلك من الايرادات لتكوين حاصل احتياطي لما عساه يطرأ من الطوارىء .

وما زاد عن ذلك يقسم بالكيفية الآتية :

٥٠ في المايه للحكومة المصرية

١٠ في المايه لحصص التأسيس

٠٣ في المايه لمجلس الادراة

٠٢ في المايه لتكوين حاصل لمعاشات المستخدمين ومكافأتهم وغيرها مما يكون محل الادارة اعانات وخلافه . والسبعون فى المايه الباقية للمساهمين .

هذه هي أهم الشروط التي يتضمنها القانون الاساسي للشركة التي فوض

لدولسبس ان يؤلف شركة على حسبها .

وهذا فوز آخر لدولسبس يضاف لسابقه اذ أزال أعظم شبهة يمكن ايرادها على المشروع ويؤثرون بها على الرأى العام . وهي القول باستحالة العمل (فنياً)

بقي على دولسبس السعي في تأليف الشركة وجمع الاموال اللازمة لها ولا يكون ذلك الا بكسب الرأى العام باوروبا الجانبة فأوحى الى اصدقائه وانصاره وقد اصبحوا كثيرين في كل البلاد بان يعدوا الافكار لقبول الاكتتاب في هذه الشركة عظيمة الفوائد ويستكتبوا الصحف الكبرى في صالح المشروع واتفق مع سعيد باشا على أن لا يغفلوا عن السير الامام وعلي أن يبدأوا بعمل الترعة الحلوة على مصاريف مصر الى أن تتكون الشركة فتحاسبها على نفقاتها ووقع سعيد باشا على اتفاق تاريخه ٣٠ يوليه سنة ١٨٥٦ بتحديد أجور الفعلة الذين تعهدت مصر بتوريدهم وعددهم وكيفية شغلهم والعناية بهم وبصحتهم أبان دولسبس فوائد هذه الاتفاقية للشركة لانها توفر عليها ثلثاى الاجر فيما لو اضطرت لاحضارهم من أوروبا وزد على ذلك ضمان وجود الانفار وتشغيلهم فلا يتعطل العمل ووجه فائدته للاهالي ان الاجر التي تحددت لهم تزيد الثلث عما يتعاطونه عادة

اسس دولسبس جريدة تصدر مرتين في الشهر تكون لسان حال الشركة لترويج أفكارها ينشر فيها ما يهم القنال وما جرياته وما تكتبه الجرائد الاخرى عنه وما يقال فيه الى غير ذلك وسماها جريدة « برزخ السويس » وهي لا تزال موجودة وانما استبدل اسمها باسم جريدة « قنال السويس » وتصدر الآن في أيام ٢ و١٢ و٢٠ من كل شهر .

أثر قول اللجنة العلمية الدولية في كل الحكومات فاخذ كل بلد في الاستعداد لليوم الذى تتحقق فيه هذه الفكرة ويتغير طريق الشرق فأخذ بعض الدول في توسيع ثغورها التي على بحر الابيض وأخرى في تأليف لجنات رسمية لعرض ما

يلزم عمله ازاء هذا الحادث المنتظر

اما انكلترا فارسلت مركباً من مراكبها وضباطا بحريين يراجعون حساب المناسيب ويدرسون خليج الطينه والسويس ومدخلي البحر الابيض والاحمر رجاء أن تجد خلافاً أو فرقاً في الحساب تحاج به ولما لم تجد وكان لابد من أن تتخذ سببا لمعارضتها قال رجالها السياسيون ان في هذا العمل اعتداء على الدولة ومساسا بسيادتها وضربت على هذه النغمة التي طبل بها سفيرها بالاستانة وزمر وزادوا عليه أن العمل لو فرض امكانه لا يأتي بفائدة لعدم انتظام الملاحة بالبحر الاحمر وشدة الانواء به مما يجعل السفن ترجح طريق رأس الرجا الصالح على قنال السويس وأوعزوا الى بعض الجرائد بالحملة على المشروع وتأييد هذا القول للتأثير على الافكار. ولكنها من جهة أخرى أرادت أن تأخذ لكل زمان عدته وتفرض عدم تمكنها من منع فتح القنال وكانت حرب القرم انتهت فارادت أن تحتل النقط المهمة التي تجعل مدخل البحر الاحمر من طريق بحر الهند في يدها فاتفقت مع الدولة على احتلال عدن ثم ثنت باحتلال بريم فصار بوغاز باب المندب انكليزيا وأصبحت السفن التي تمر به تحت رحمتها وطلبت من الباب العالي امتيازاً بعمل سكة حديدية من أحد ثغور الشام أو بلاد الاناطول الى نهر الفرات لتضمن لها طريقا للهند خصيصا بها فضلا عن انها اتخذت ذلك حيلة لتفهيم رجال الدولة بأنه مادام الغرض تقصير المسافة للهند فبالتصريح بهذه السكة الحديدية يستغنى عن عمل غيرها

طلبت شركة انكليزية هذا الامتياز بشروط ثقيلة. منها أن الحكومة العثمانية تضمن للشركة فائدة ٦ بالمائة سنويا عن رأس مالها المقدر بين ٤٠٠ و ٥٠٠ مليون فرنك طول مدة الامتياز وقدرها ٩٩ سنة وان الحكومة العثمانية تدفع ثمن الاراضي التي تلزم لهذا الغرض وتتقاضى ثمنها من الشركة مما يزيد من الارباح عن المائة ستة حتى اذا ما استولت على جميع ثمن هذه الاطيان تصبح

كل الارباح للشركة وهذه قسمة ضئزى لامناسبة بينها وبين شروط القنال ولكن دي لسبس عوضا عن السعي في احباط ذلك كان يساعد عليه ويقول انه لا يعارض فكرة القنال بل يساعده ولا يعطل عليه لان طول هذا الخط الحديدي ١٥٠٠ كيلو واجره نقل الطن عن طريق السكة الحديد لاتقل عن ١٠ سنتيم عن كل كيلو أي ١٥٠ فرنك عن كل الطريق ومهما كان هذا الطريق قريبا فان فرقا عظيما في الاجرة كالذي بين ١٥٠ فرنك والعشرة فرنكات التي تقرر أن لا تتجاوزها اجرة الطن عن طريق قنال السويس ليس مما يستهان به ولا مما يقبله ارباب التجارة قضية مسلمة خصوصا وان المسافة لبومباي عن طريق السكة الحديد لاتقل الا ٥٠٠ ميلا عن المسافة عن طريق السويس

وطلبت انكلترا ايضا امتياز الشركة انكليزية بمد خط تلغرافي في وسط املاك الدولة الى عدن فالهند كما طلبت من مصر امتيازا مثله لمد خط من السويس لعدن

احتفل سعيد باشا بختان نجله ودعا كبار رجال الدولة فجاء رشيد باشا الذي كان صدرا اعظم زائرًا واهدى السلطان سيفا مرصعا لسعيد باشا بعثه مع رسول خاص يبلغه تحيته وشكره الخالص على المساعدة التي ساعده بها في الحرب ويهنئه على افراحه

انتهز دي لسبس فرصة وجود رشيد باشا بمصر فكلمه في مسألة القنال واستوثق منه أنه اذا عاد لوظيفته ساعد على نهوضها واستصدار الفرمان بالتصديق عليها

سافر سعيد باشا الى السودان واستصحب معه دي لسبس وكانت فكرة فتح القنال قد راجت رواجا عظيما باوروبا خصوصا منذ ظهر تقرير اللجنة العلمية الدولية واخذت الجرائد في مناقشته والبحث فيه ونتائجه وصار موضوع حديث العموم انسامهم جميعا الحرب ونتائجها

عقد مؤتمر باريس لعقد معاهدة الصلح وحضر عن الدولة عالي باشا الصدر الاعظم وكان ذات ليلة عند الامبراطور في حفلة ففاتحه عن رأيه في مسألة القنال فاعرب له الامبراطور بانه يود نهوها لما فيها من الفوائد الجمة فوافقه على ذلك عالي باشا وقال انه سيخبر السلطان بذلك وهو لا يشك أنه يتأخر عن اصدار الارادة بالتصديق على الفرمان

ترك الامبراطور عالي باشا واختلى باللورد كلارندون — وزير خارجية انكلترا وكان نائبا عن دولته في المؤتمر — وسأله رأيه في القنال فاجاب بان الذي يمنع انكلترا من تعضيد هذه المسألة ومن الموافقة عليها انما هو استحالة عمله من الوجهة الفنية

فاجابه الامبراطور بان أهل الذكر الذين انتدبوا من جميع الحكومات حلوا هذه النقطة فلم يبق وجه للاعتراض بها ومع ذلك فهي خارجة عن اختصاص السياسيين وهب ان هذا الاعتراض زال وتحقق امكان العمل فهل هناك مايمنع انكلترا من الموافقة عليه فاجاب انها ترى بالمشروع مساسا بحقوق الدولة العلية فلما أخبره بما قاله له عالي باشا سقط في يده وقال ان هذه مسألة عويصة ولا يمكني أن اقول شيئا فيها قبل معرفة رأي زملائي —

حاولت فرنسا أن تضع بندًا في معاهدة الصلح تفيد حيادة القنال فابت انكلترا أن يذكر شيء يشم منه رائحة لوجود هذا القنال

سافر دي لسبس الى أوروبا فطاف بلدانها وخطب في مجتمعاتها ونواديها وكتب واستكتب وجاهد جهاد الابطال خصوصاً في لوندره حيث خطب نحو العشرين خطبة ولقي حفاوة لم يكن ليحلم بها ولكنه وجد الحكومة الرسمية هي هي على ماعهده فيها من المعارضة الشديدة . وكأنه هالها ما رأته من تأثير دي لسبس على الرأي العام فقام كبيرهم بالمرستون يعرض بدي لسبس ويقول ان ما يفكر به أضغاث أحلام وان عمل القنال محال وانه انما جاء انكلترا ليخدع أهلها

ويسلبهم أموالهم بالوهم والتمويه وما هذا المشروع الا شرك لاقتناص أموال السذج والبسطاء الذين يغوونهم بمثل هذه الوعود الخلابة وبسحر البيان وقال انه مضى عليه ١٥ سنة يعارض هذه الفكرة ويعمل في الاستانة على عدم التصريح بفتح القنال فلن يعدل عن ذلك لان فيه المصلحة الكبرى لدولته وأيده في قوله ستفنسن وقال انه ليس في الامكان مهما قيل في الموضوع أن يتم المشروع أو يعمل القنال ويكون ذا فائدة وايراد فرد عليه غلادستون وغيره أحسن رد ومما قالوه ان الفائدة من عمل القنال واضحة وقال أهل العلم بامكانه ومصلحة انكلترا التجارية تقتضي المساعدة على انفاذه والاشتراك فيه وأنه يخشى ان يقال ان انكلترا لانانيتها وحباً في محافظتها على الهند تضحي مصلحة العالم أجمع. اعتبر دي لسبس قول بالمرستون وستفنسن اهانة عظمى لشخصه فنشر على صفحات الجرائد رداً كله حجج دامغة دافع فيه عن شرفه الذي حاولا تلويثه وعن المشروع وأرسل شهوده الى ستفنسن فأنكر انه وافق بالمرستون على جميع ماقاله ولكنه أيده في ملحوظاته على المشروع من الوجهة الفنية وأوري انه لم يقصد البتة الطعن عليه شخصيا فاعتبر دي لسبس ذلك ترضية وجعل يناقش في الموضوع

وانبرى لمناقشة ستفنسن كثيرون من أعضاء اللجنة الدولية حتى أخمسوه وأثبتوا انه يفتي على غير علم وانه لم يعاين موقع القنال ولم ينظر الا مدخل السويس ولم يرافق رفقاءه في أعمالهم فلا يصح له رأي

زار امبراطور فرنسا ووزير خارجيته ملك الانكليز وتكلموا في المسائل السياسية التي تهم الدولتين ومنها مسألة القنال واتفقوا على التزام خطة الحياد في الاستانة ولكي يرضى بالمرستون فرنسا ويظهر لها انه غير خطته السابقة استدعي من الاستانة اللورد ستراتفورد ومن القاهرة المستر بروس

قامت ثورة بالهند الجأت انكلترا لان ترسل جنودًا وذخائر لها ولبعد المسافة من طريق رأس الرجا طلبت من سعيد باشا ان يصرح لها بمرور عساكرها عن الاسكندرية فالسويس وما ذلك الا اعتراف منها بان هذا الطريق هو الاوفق لها فصرح لها بذلك وعبت الجيوش وقمعت الفتنة وحلت حكومة انكلترا محل شركة الهند ونادوا بملكة الانكليز امبراطورة الهند

بعد ان مهد دي لسبس السبل باوروبا ووثق من مساعدة كل البلاد مساعدة فعلية الا انكلترا فانه لم يتغير اعتقاده فيها سافر الى الاستانة .

استفتى سعيد باشا البرنس دي مترنيخ كبير وزراء النمسا في هذه المادة فأجابه ان التصريح بعمل القنال من مرخصات والي مصر خصوصا بعد الفرمان الذي صدر في مارس سنة ١٨٥٦ من السلطان عبد المجيد لجميع ولاة الدولة يحثهم فيه على تسهيل المواصلات وفتح الطرق والمسالك والترع وما أشبه ذلك وما قنال السويس الا ترعة تفتح في أرض مصرية وقد رأى سعيد باشا احتراما للسلطان أن يعرض عليه الامر ويطلب تصديقه ولم يرفض الباب العالي بل أظهر بالكتاب الذي رد به على سعيد باشا ان هذه المسألة مهمة جدًا ونافعة للبلاد ولكنه تباطأ في اصدار فرمان التصديق بناء على مساعي خفية من بعض الدول . فذلك كله لا يؤثر على الحق الاصلي الذي يخول لسعيد باشا ان يعطي الامتياز ولا يمنع من تنفيذ العمل .

تحصن دي لسبس بهذه الفتوى الصادرة من كبير سياسيي أوروبا وبلغ صورتها في سنة ١٨٥٧ الى الصدر الاعظم والى حكومات أوروبا ليرجع اليها لدى الحاجة

كان سفره في أول مرة الى الاستانة بصفته وكيلاً عن سعيد باشا أما هذه الدفعة فذهب اليها كصاحب امتياز يتفاوض في مسألة تهم عموم الدول متحصنا بأقوال أكابر المهندسين وبموافقة جميع البلدان على مشروعه وكتب قبل سفره

الى وكلاء هذه الدول بباريس يخبرهم بعزمه على السفر للاستانة ويطلب منهم ان يستصدروا من حكوماتهم التعليمات اللازمة لسفرائها بالاستانة بتعضيده في هذا المشروع اذا مست الحاجة الى ذلك . وأمر امبراطور فرنسا سفيره بأن يفهم الباب العالي والسلطان مقدار اهتمامه بهذا المشروع وعنايته به .

وصل الاستانة وكان رشيد باشا عاد للصدارة فذكره بوعده بمصر وطلب منه تحقيقه فطيب خاطره وتداول مع مجلس الوكلاء وقبل أن يتم شيء مات رشيد باشا فجأة وخلفه عالي باشا فبلغه دي لسبس ماحصل وما كان ينويه رشيد باشا فوعد هو أيضا خيرًا ولكن الوزارة الانكليزية كانت سقطت وخلف اللورد دربي اللورد بالمرستون فأراد عالي باشا ان لا يبت أمرًا في غفلتها فكلف سفير تركيا بلوندره أن يبلغ انكلترا بما عزمت عليه تركيا ليكون في علمها فاجاب اللورد دربي بان سياسة دولته في هذه المسألة لم تتغير وان انكلترا لا زالت تعارض في فتح القنال وزاد بانه يشكر الصدر على أنه رأى عدم بت رأي بدون رضا انكلترا . فلما اطلع الصدر على هذا الجواب ساءته هذه المغالطة وكلف سفيره بلوندره بان يبلغ اللورد دربي انه لم يقصد بالمرة أن يجعل رأي تركيا مقيدًا برضا انكلترا أو غيرها وان تركيا حرة في كل ماتعمل

ساء ذلك انكلترا طبعا وعملت في دس الدسائس لدى السلطان ضد سعيد باشا وتشويه أعماله وتصويره للسلطان بصورة الطامع للاستقلال وذكرته بما فعل ابوه محمد علي وما فعلت فرنسا وقتها من نصرته على تركيا وانه لولا انكلترا لزال — (لاقدرالله) — ملك آل عثمان ولا يبعد أن تكون في سياق سرد منتها على الدولة واقامة الادلة على أنها اخلص المخلصين للسلطان عرضت بانها رفضت اقتراحا لامبراطور فرنسا في اوائل سنة ١٨٥٦ يقضي بتقسيم شمال افريقيا بين فرنسا وانكلترا وساردينيا فتأخذ فرنسا مراكش لمجاورتها للجزائر وتأخذ ساردينيا تونس وطرابلس فأبت مروءة انكلترا ان تجاري فرنسا على ذلك وأوضح اللورد

بالمرستون الاسباب التي تدعوه لهذا الرفض في كتاب بعثه الى اللورد كلارندون وزير الخارجية الانكليزية اذ ذاك في أول مارس سنة ١٨٥٦ — نشر لاول مرة في مذكرات اللورد بالمرستون — يقول فيه ان ذلك لايحصل في عهد يزعمون انه عهد الشرف خصوصا وان انكلترا لامطمح لها في اخذ مصر وامتلاكها بل يكفيها أن تأمن وقوعها في يد دولة اجنبية مزاحمة لها وهي ترى هذه الشروط متوفرة في بقاء مصر على حالتها الراهنة تحت سيادة الدولة العثمانية المضمونة باتفاق الدول فهي لذلك لا ترغب مطلقا أن تغير هذه الحالة بامتلاكها مصر الامر المغاير لشرف الدول اللواتي ضمن سلامة أملاك الدولة ولمبدأ نصرة الضعيف .. » مهما يكن من الامر فان الباب العالي لم يبت رأياً في الامر وطلب التأني الى ما بعد أول يونيه سنة ١٨٥٨ حيث تعلم نتيجة المناقشة التي تحصل في مجلس نواب انكلترا في اليوم المذكور بخصوصها —

حصلت المناقشة وقام بعض النواب وطلب من المجلس الموافقة على قرار بتكليف الحكومة بالاقلاع عن سياسة الضغط على الباب العالي لرفض التصديق فقام اللورد بالمرستون — ولم يكن وزيرًا في ذلك الوقت — ودافع عن سياسته وقال ان انكلترا لم تكره الباب العالي على رفض المشروع ولكن الدولة العلية رأت ذلك من تلقاء نفسها وحمل على المشروع وصاحبه واطنب في سرد المخاوف السياسية التي تحوم حوله وتكلم عن علاقة مصر بالدولة العلية ووجوب المحافظة على سلامة املاكها . وأطال في نوايا مصر ازاء الدولة صاحبة السيادة وانها من مدة تعمل على انسلاخها عنها فانشأت الاستحكامات باسكندرية لتصد بها القوة التركية التي تأتي من الخارج بحراً و بنت القناطر لتدفع بها غائلتها اذا أتت من الداخل وهي الآن تريد أن تجعل فاصلاً بينها و بين الشام حتى لا يتيسر للقوة التي تأتي من هذه الجهة أن تخترقه وستحصنه بالمدافع والاستحكامات . نعم ان بين فرنسا وانكلترا الآن وفاقاً وصداقة ولكن

هل يدومان . واذا اشتبكت انكلترا في حرب أو حدثت ثورة في الهند ألا يكون هذا القنال خطرًا على انكلترا لاستعماله في نقل الجنود الى الهند وتصدير الذخائر والاسلحة الى الاعداء

فرد عليه غلادستون بخطبة قوية الحجة والبرهان فند فيها كل ما قاله بالمرستون وسخر من قوله ان ايجاد فاصل بين مصر والشام يخرج مصر من سيادة الدولة العلية وقال انما يضمن سيادة الدولة على مصر اتفاق الدول على ذلك وان انكلترا هي التي تستفيد اكثر من غيرها من فتح القنال ولو كان مفتوحا في العام الماضي لسهل نقل الجنود والمهمات للهند ولانتهت بسرعة الحرب الهندية — أما التخوف من ان الدول المعادية لنا يمكنها وقت انتشاب حرب أن تعين علينا العدو وتمده بالاسلحة والذخائر والجنود بواسطة القنال فلا محل له لانه ما الذي يمنعها من ان تجري ذلك بواسطة السكة الحديدية وقد ثبت لنا من تجربة العام الماضي امكان عمل ذلك — فعلى انكلترا أن لاتظهر للامم الاخرى بمظهر المحب لذاته الذي يضحي مصالح العموم والانسانية لمصلحته الخصوصية على أن مصلحته المجردة عن التعصب الاعمى لاتبرر هذا العمل.

تكلم بعده ديسرائيلي وزير المالية ودافع عن سياسة دولته وقال انه لو ثبت له ان العمل ممكن وان منفعته كما يقولون ماصح له ولا لحكومته أن ترجح عليه مصلحتها الخصوصية في الهند ولكنه لم يقم دليل على ذلك فلا محل لتغيير وجه السياسة . على انه لم يأت أحد ببرهان على ان انكلترا ضغطت على تركيا أو أكرهتها على عمل كالذي يذكرون ومن أين جاء للخطباء أن الدول الاخرى اظهرت الموافقة على المشروع فلحد هذه الساعة لم يأته نبأ رسمي بمثل ذلك وأعاد ما قاله اللورد بالمرستون ولكن في قالب آخر وأسلوب أرق

رد عليه اللورد روسل فقال اذا كان العمل غير ممكن وليس بذي منفعة فما خوف انكلترا منه ولماذا تظهر بمظهر المتوقف المتعنت واذا كانت محافظتها

على الهند لاتكون الا بسد الطرق ومنع حرية المرور وهي التي بنت سياستها على هذه الحرية فعلى انكلترا السلام اذ قوة انكلترا في بقائها سيدة البحار وهي اذا بقيت كذلك فلامحل لتخوفها فتح القنال أو لم يفتح لانه ماذا يعمل الاعداء بجنود وذخائر ينقلونها بواسطة القنال اذا كان البحر الاحمر وبحر الهند في يد انكلترا . اما اذا فقدت انكلترا هذه السيادة وخرج ملك البحر من يدها فسواء كان القنال مفتوحا أو غير مفتوح لان الدول التي تخلفها في القوة تقطع عليها طريقها ايا كان . وقال نائب آخر ان وزير المالية قال انه لم يقم دليل على أن انكلترا ضغطت على الباب العالي وأي دليل اعظم من اعتراف اللورد بالمرستون نفسه فى العام الماضي انه لبث خمسة عشرة سنة يستعمل نفوذه بالاستانة ضد هذا المشروع — وطلب نائب آخر استحضار اوراق المخابرات التي دارت بين الحكومة وسفيرها بهذا الخصوص حتى يعرف المجلس ماهية التعليمات الصادرة اليه فرد وزير المالية عليه وناشد اعضاء المجلس وطنيتهم أن لايحكموا الوجدان في مثل هذه الامور الخطيرة فقد ترى الحكومة في بعض المسائل مالا يراه العموم وليس كل ما يعلم يقال واذا كانت الحكومة سارت على خطة مدة طويلة كالتي تقولون عنها فلا بد وان يكون لديها اسباب قوية فلا تحرجوا موقفها واتركوها حرة فلن تعمل الا الصالح لانكلترا وبعد أخذ ورد طويلين وجدال عنيف طال الى الليل رفض الطلب الذي كان قدم الى المجلس بتكليف الحكومة بعدم الضغط على تركيا باغلبية ٢٢٨ صوتا ضد ٦٢ وترك المجلس الحكومة حرة فى ماتعمله

لم يثبط هذا القرار من همة دولسبس بل سار على مبدئه من الثبات والتقدم على الدوام الى الامام . أقام الجرائد والرأي العام بكل البلدان وأقعدها لصالح مشروعه وفاتهم يكتبون ويستكتبون ويحملون على حكومة انكلترا حملة شعواء وهي على لسان جرائدها ترد لهم الصاع صاعين وجاء مصر حيث

قابل سعيد باشا وعاين الاعمال واتفق على طرح الاسهم في الاكتتاب العام حتي اذا ماتم (وهو مايؤمله) وجدت الشركة فعلا وأصبح للفرنساويين مصالح مادية توجب على حكومتهم التداخل فعلا للدفاع عنها اذا اعتدي عليها اما تداخلها قبل ذلك فلا يكون له التأثير العملى اللازم . أقنع سعيد باشا بذلك كما أقنعه بأن الاسهم التي تبقى من الاكتتاب العام يأخذها سعيد باشا لحكومته

سافر من مصر الى الاستانة ليسعى السعي الاخير رجاء أن يحصل في هذه الدفعة على الفرمان أو يشهد العالم أجمع على الحالة وعلى أنه أفرغ جهده لحفظ كرامة الباب العالي فلا لوم عليه في المستقبل اذا هو استغنى عن تصديق الدولة وأسس الشركة وشرع رسمياً في العمل و« مكره أخاك لا بطل »

قابل الصدر الاعظم وسفير انكلترا الجديد وعرض عليهما وعلى غيرهم جلية الامر وانه انما جاء هذه الدفعة ليسعى السعي الاخير فاذا اخفق استغنى وطرح الاسهم في الاكتتاب العام . وكانت نتيجة هذه الزيارة كسابقاتها فكتب الى وكلاء الدول بالاستانة يفصل لهم الحالة ويخبرهم بما عزم عليه و بارح الاستانة ونشر النشرات وطرح الاكتتاب في الاربعمائة الف سهم على العموم وجعل الاكتتاب مفتوحا من يوم ١٥ الى يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٨ ولم يجعل الاكتتاب في بنك من البنوك لانهم طلبوا عمولة فادحة أقلها ما طلبها محل روتشيلد وهو عشرة ملايين فرنك بواقع المائة ٥ ولذلك رجح دى لسبس أن يجعل الاكتتاب في جميع البلدان لدى وكلاء عينهم للشركة وان يحصر الكل في مكتب الشركة بباريس.

قامت قامة أصحاب المصارف من جهة ضد الاكتتاب وقامت جرائد انكلترا من جهة اخرى تشوه المشروع وتناشد ابناءها الوطنية بأن لا يخاطروا بأموالهم في مسألة غير ناجحة ومشروع غير ناضج و بأن لا يقعوا في الشرك الذي ينصبه لهم بعض

المحتالين الطامعين . نجحت انكلترا في منع الانكليز عن الاكتتاب كما نجحت في منع أغلب ممالك ايطاليا والنمسا والروسيا من الاشتراك فيه . اقاموا العثرات في سبيل الاكتتاب وحثوا بعض من كان لهم مشروعات سابقة على رفع القضايا على دولسبس رجاء ان يؤخروا الاكتتاب أو يقضوا عليه كل هذا لم يكن ليزعزع ثقة دي لسبس بمشروعه أو ليزحزحه عن ثباته وحزمه

تم الاكتتاب وكانت نتيجته ما يأتي :

عدد				
٢٠٧١١١	سهم	اكتتب	بها	الفرنساويون أي زيادة عن النصف
٣٢٤	»	»	»	البلجيكيون
٧	»	»	»	الدانمركيون
٩٦٥١٧	»	»	»	العثمانيون منها ٩٢١٣٦ اكتتب بها سعيد باشا
٤٠٤٦	»	»	»	الاسبانيوليون
٥٤	»	»	»	روما
٢٦١٥	»	»	»	هولاندا
٥	»	»	»	البرتغال
١٥	»	»	»	روسيا
١٧١٤	»	»	»	تونس
١٣٥٣	»	»	»	البيمون (ايتاليا)
٤٦٠	»	»	»	سويسرا
١٧٦	»	»	»	بوسكانيا

وتبقى ٨٥٥٠٦ سهما كان خصصها دي لسبس لانكلترا والروسيا والنمسا والولايات المتحدة حتى تكون الشركة كاسمها عامة وكغرضها دولية ولما لم

تأخذها هذه الحكومات اضيفت الى حصة سعيد باشا كما اتفق معه دي لسبس فاصبحت حصة مصر ١٧٧٦٤٢ سهما —

وكان من شروط الاكتتاب ان يدفع المكتتب ٥٠ فرنكا عن كل سهم وقت الاكتتاب و١٥٠ فرنكا بعد الاكتتاب في المواعيد التي يحددها مجلس ادارة الشركة وان كل المبالغ التي تدفع من ثمن السهام يحسب عليها فائدة بواقع ٥ في المائة من يوم دفعها وأن الشركة لاتطلب زيادة عن المائتي فرنك عن كل سهم قبل مضي سنتين —

انتهت عملية التوزيع وانتخب أعضاء مجلس الادارة من كبار المؤسسين والمساهمين وجعلت الشركة تحت رعاية البرنس جيروم نابوليون. وسجلت الشركة بالمحاكم الفرنساوية وطلب من حكومة فرنسا التصديق على وجودها رسميا. واجتمع أول مجلس ادارة في يوم ٢٠ دسمبر سنة ١٨٥٨ وقرر ان الشركة وجدت فعلا وان المائة وخمسين فرنكا اللازم طلبها بعد الاكتتاب تطلب في المواعيد الآتية

٥٠ فرنكا في شهر يناير سنة ١٨٥٩

٥٠ » » » يوليه سنة ١٨٥٩

٥٠ » » » يناير سنة ١٨٦٠

و بلغ دي لسبس سعيد باشا هذا القرار وان المهمة التي عهدها اليه انتهت بذلك وان مجلس الادارة هو النائب الرسمي من الآن عن الشركة

لما علمت نتيجة الاكتتاب قامت جرائد انكلترا تسخر من المشروع والاكتتاب فيه وتقول انما الاموال التي جمعت هي من خدامي القهاوي والعتالين والشيالين الذين امكن التأثير عليهم وسلب اموالهم بكل طرق الحيل والخداع والتمويه لانه من المحقق الذي لا شك فيه أن هذا المال ضائع ولا ينتج أي ربح لان العمال لن يعمل .

رد عليها دي لسبس بنشر صفات المكتتبين بفرنسا وحيثياتهم فكانوا :

عدد			
٢٤٩	سهم	اكتتب بها	مهندسون
٣٦٩	»	»	اصحاب مصارف وسماسرة
٢٦٧	»	»	قضاة
٤٣٣	»	»	اطباء
٤٣٤	»	»	معلمون ومدرسون
٤٨٠	»	»	رجال الدين
٨٠٩	»	»	محامون
٩١٠	»	»	صناع وميكانيكيون
٩١٠	»	»	رجال العسكرية والبحرية
١٣٠٩	»	»	موظفون عموميون
٢١٩٥	»	»	مستخدمون
٤٧٦٣	»	»	تجار

وخلاصة القول ان الشركة وجدت رسميا . ويكفي الاطلاع على أسماء الاشخاص، الذين ألف منهم مجلس الادارة للحكم على نية دي لسبس من ذلك الوقت فى حصر كل السلطة في يده ونزعها من يد صاحبها الشرعي الذي لولاه ما وصل دى لسبس الى ما وصل اليه بل لولا الصداقة التي كانت بينه وبين سعيد باشا والتي عرف كيف يستفيد منها و يستعملها ماوجدت شركة ولا فتح قنال للآن

كان أقل ما يجب أن يجعل في مجلس الادارة من المديرين المصريين ما يتناسب مع عدد السهام التي لحكومتهم وحصتها في أرباح الشركة بواقع ١٥ ٪ كان أقل واجب أيضاً ان يجعل مأمور الحكومة في الشركة مصريا لا هولانديا ولا فرنساوياً كما حصل . فما راعى دي لسبس لا هذا

ولا ذاك ولم يجامل صديقه كما جامله وسترى فيما يأتي كيف انه من هذا التاريخ غير لهجته معه وأصبح يخاطبه باسم الشركة و باسم مجلس الادارة و يناقشه الحساب لان زمن الصداقة فات وأصبحت الجامعة بينهما الرسميات من الاعمال ولكي يخلو له الجو في ادارة الشركة و يختص بها هو وأبناء جلدته جعل في قانون الشركة ما لا يجعل حقاً لحامل سهام أزيد من ثمانية أصوات في الجمعية العمومية مهما بلغ عدد سهامه فلم يبق لمصر رأي معدود وكأن هذه عادته مع كل من ساعدوه فقد رأينا كيف انه بعد ان استخدم السان سيمونيين لمصلحته قد قلب لهم ظهر المجن كما رأيناه بعد موت نجريللى ودي بروك اللذين لم ينكر فضلهما على القنال ومشروعه يحرم ورثتهما من حصص التأسيس التي كان اعطاهالهما بكتابات صريحة ! وقد رأيناه حرم كل المصريين من حصص التأسيس بتغيير القائمة الاولى التي عملت في مايو سنة ١٨٥٥ كما ثبت ذلك كله في القضايا التي رفعت بفرنسا و بمصر ولله في خلقه شؤون

الفصل الثانى

(القنال من عهد أسيس الشركة الى يوم فتحه)

الاستمرار في العمل رغماً عن عدم تصديق الباب العالي — طلب الباب العالي ايقاف العمل — مركز مصر في هذه الظروف — اتفاق القناصل بما فيهم قنصل فرنسا على إجابة طلب الدولة وابطال العمل — احتجاج الشركة — توسط نابوليون الثالث — قبول الدولة العليـة الدخول في المخابرة مع الدول لحل هـذه المسألة — استمرار دي لسبس على العمل — مشترى الشركة لتفتيش الوادي — وفاة سعيد باشا وخطة اسماعيل باشا ازاء القنال — الاتفاق مع الشركة على عمل الـترعة الحلوه للوادى بمعرفة الحكومة المصرية — تعليق الدولة تصديقها مبدئيا على منع السخرة واسترداد الاراضى الممنوحة للشركة وباقى الترعة الحـلوه — عدم قبول الشركة ذلك — مهمة نوبار باشا بالاستانة وأوروبا — قيام الرأي العام بفرنسا ضـد مصر — تحكيم نابوليون الثالث في الامر — حكم نابوليون — اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ — انتهاء الازمة — تسوية حساب الحكومة المصرية مع الشركة — اتمام العمل — احتياج الشركة للمال التصريح باصدار سندات بمائة مليون فرنك — تنازل الخديوي اسماعيـل للشركة عن قبونات سهام الحكومة المصرية مدة ٢٥ سنة — الاتفاق مع الشركة على استغلال وبيع الاراضي التي تصلح للبناء وتأسيس ادارة مشتركة لذلك — انتهاء العمل وزيارة الخديوى للقنال — حفلة الافتتاح — اعلان فتح القنال لمسرور العموم

رأت انكلترا أن دي لسبس يخطو كل يوم خطوات في طريق تنفيذ مشروعه ولم يجد صياحها ولا سعيها نفعاً فقابل قنصلها بمصر سعيد باشا واظهر له خطارة الامر ووخامة العاقبة ان هو ترك دي لسبس على خطته وعرض في اثناء حديثه بدولسبس وكيف انه خدعه واحتال عليه حتى حصل منه على تفويض بتأليف شركة فاساء استعمال هذا التفويض باوروبا وجعله آلة للتأثير به على العوام حتى أوقعهم في شركه واختتم حديثه بنصيحة لسعيد باشا بأن يتبرا من دي لسبس وعمله حتى لا تلحقه تبعة مايعمل باسمه فجاوبه سعيد باشا بأن دي لسبس لم يعمل شيئاً الا بامره وانه لايرى في المشروع الا كل الخير والفائدة للعالم أجمع وعلى ذلك فهو يؤيد دولسبس لا ان يتبرأ منه . فهدده القنصل بغضب انكلترا

عليه ان هو اصر على ذلك واستأذنه في تبليغ دولته هذا الحديث فاذن له وانصرف —

جاء دي لسبس مصر ومعه بعض من اعضاء مجلس الادارة وقدم تقريرًا لسعيد باشا يطلب منه فيه التصريح بالاعمال التحضيرية فتردد سعيد باشا أولا وكان استشار بعضاً من كبار المحامين بباريس منهم جول فافر واوديلون بارو فافتوه بان تأسيس الشركة بدون تصديق الباب العالي باطل ولكن دي لسبس مازال يهون عليه الامر ويقول له ان محامين غيرهم قالوا بعكس هذا الرأي وان هذا الرأي يطابق فتوى البرنس دي مترنيخ فلم يجد سعيد باشا مخلصاً سوى ان يجاري دي لسبس على طلبه واشار الى ثيابه وكانت اتسعت عن جسمه وقال له لقد اذاقني الانكليز العذاب واورثوني الهم والفكر حتى أنحلوا جسمي وانظر الى ثيابي كيف اتسعت عليّ وتحملت كل ذلك لاجل خاطرك واني الآن مرضاة لك ادع جانبا مشورة محاميّ واعمل برأي انصارك

تلقف دي لسبس هذا الامر واسرع في العمل وعقد العقود مع المقاولين وبدئت الاشغال فعلا — وجهت انكلترا انظارها للباب العالي وطلبت تداخلها لمنع ذلك فكتبت الدولة العلية الى مصر تطلب ايقاف العمل فارسل شريف باشا وزير الخارجية المصرية كتابا الى دي لسبس يحتج فيه على مايجريه تحت الستار باسم اعمال تحضيرية . فرد عليه دي لسبس ردًا طويلا ينكر فيه من مصر ووالبها التداخل في هذا الامر وطلب توقيف اعمال لم يبدأ فيها الا بتصريح صريح من سعيد باشا وختم كتابه بانه يلقي على سعيد باشا كل تبعة وكل خسارة تلحق حملة الاسهم اذا ابطل العمل —

دخلت المسألة في دور خطير وتغير قنصل انكلترا بمصر وجاء آخر وقابل سعيد باشا وكلمه في القنال وامره فاسره سعيد باشا أن ماحدا به الى عمل القنال هو ما اعتقده من انه خدمة يؤديها للدول اجمع فتحفظ جميله وتشكر صنيعه

وتساعده على جعل ولاية مصر ارثا لاولاده فقال له دع القنال الذي يغيظ فتحه انكلترا وهي تضمن لك الوصول لغرضك وما درى سعيد باشا ان كلامه هذا يؤخذ عليه و يكبرونه بالاستانة و يبنون عليه العلالي والقصور فيغيرون صدر السلطان عليه و يصورون سعيد باشا لعينه في صورة الطامع للاستقلال وحصر الملك في بنيه بمساعدة فرنسا و بالجملة أوغروا صدر السلطان على سعيد باشا وأوقعوا بين التابع والمتبوع حتى اذا ما انتشبت الحرب بين ايطاليا والنمسا ودخلت فيها فرنسا ارادت انكلترا أن تلعب العوبة سياسية توقف بها العمل في قنال السويس وتطرد العمال في غفلة فرنسا عن المشروع

اتفقت مع السلطان عبد المجيد على ان يجيء بيروت و يطلب من سعيد باشا موافاته بها حتى اذا جاء حجزه وعزله عن ولاية مصر وعين بدله وقضي الامر و يكون أسطول انكلترا بالاسكندرية متأهبا لدفع الطوارئ وتنفيذ أمر السلطان وايقاف عمل القنال

استعد السلطان للسفر وجاء الاسطول فعلاً متظاهرًا بانه انما حضر لاستقبال السلطان وتحيته. ولكن فاجاء انكلترا انتهاء حرب النمسا وحصول الصلح وتفرغ فرنسا لمصالحها فذهبت الفرصة وحبط التدبير ولم يحضر السلطان لبيروت و رجع الاسطول واوفدت تركيا الى القاهرة مختار بك ناظر مالية الدولة بأمر من الباب العالي يقضي بايقاف العمل فوقعت الحكومة المصرية في حيص بيص وجمع شريف باشا القناصل وعرض عليهم أمر الدولة صاحبة السيادة على مصر وأورى ان مصر لا يسعها إلا الطاعة وتنفيذ الامر وطلب منهم ان يأمروا رعاياهم الموجودين في محل العمل بالانسحاب منه فاجاب القناصل بالموافقة وفي طليعتهم قنصل فرنسا المسيو سارتيبه الذي كان ينتظر منه التوقف وأصدر كل قنصل لرعاياه منشورًا يأمرهم فيه بترك محل العمل والا كانوا المسئولين عن نتيجة ما يحصل .

وصل منشور قنصل فرنسا الى محل العمل وكان دي لسبس غائباً بأوروبا فاحتج أعضاء مجلس الادارة وأبى العمال الفرنساويون الامتثال وبقوا يعملون رغماً عن تهديدهم باستعمال القوة القهرية .

طير البرق نبأ هذه الحوادث الى أوربا ففزع حملة الاسهم وهاجوا وماجوا وعقدوا الجمعيات واقترحوا أن يحلوا الشركة ويقبضوا من سعيد باشا قيمة مادفعوه وكان سعيد باشا مستعداً لقبول هذا الحل مفضلاً خسارته المادية على التطويح ببلاده باغضاب دولته ودولة انكلترا ولكن دي لسبس رأى ان يطرق باباً باقياً وهو الالتجاء للامبراطور وطلب مداخلته فعلاً ورسمياً في المسألة علها تحل على مايروم وكانت الحرب النمساوية قد انتهت لصالح فرنسا كما قلنا ورجع لفرنسا نفوذها فذهب دي لسبس ومعه بعض أعضاء مجلس الادارة لدى الامبراطور فاحسن استقبالهم وقال لدي لسبس لما رآه : ماذا فعلت حتى قامت عليك الدنيا بأكملها فاجابه دي لسبس لفوره : ظنوا يامولاي انك خاذلنا فاستخفوا بنا . فضحك الامبراطور وطيبه وزملاءه ووعدهم خيراً ولما انصرف الجميع استبقى دي لسبس وسأله ماذا يريد أن يعمله : فطلب منه أن يتداخل في الامر ليحافظ على مصالح رعاياه وأموالهم وأن ينقل القنصل الذي لم يدافع عن حقوق الفرنساويين وأسلم أمرهم لخصومهم . فقبل الامبراطور وأصدر الاوامر اللازمة لسفيره بالاستانة بان يطلب من الباب العالي ايقاف التعليمات التي أصدرها لمصر والمخابرة مع الدول على حل هذه المسألة. كما أصدر أمراً بنقل المسيو ساباتييه من مصر . وكان ما أراد نابوليون الثالث

رسخت قدم دي لسبس واستمر في العمل غير خائف ولا وجل حتى وصل الحفر في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٦٠ الى بحيرة التمساح وجرت المياه وسارت المراكب فيها وعمل لذلك مهرجان حضره دي لسبس وجم غفير من القناصل وأمراء مصر وغيرهم من سائر الملل وفي وقت قطع الجسر الحاجز بين البحيرة

الترعة ودخول ماء البحر الابيض المتوسط في البحيرة خطب دي لسبس خطبة ختمها بقوله : بالنيابه عن سعيد باشا آمر بدخول مياه البحر الابيض المتوسط في بحيرة التمساح » فبهر العالم من هذا العمل الذي تم واستبشروا بالنجاح

اشترت الشركة سنة ١٨٦١ من تركة المرحوم الهامى باشا تفتيش الوادي المجاور للاطيان التي يملكها اياها الفرمان حتى لا يكون لها جار له حقوق في الري أو يعاكسها في الحدود أو غير ذلك وكانت مساحة التفتيش المذكور نحو ٩٠٠٠ هكتارًا أي ٢٢٥٠٠ فدانًا اشترته بمبلغ ١٩٩٧٠٠ فرنكًا أي بواقع ٢٠٠ فرنك الهكتار (الفدانان ونصف) وكلها قابلة للزراعة بل كانت مزروعة فعلاً واستلمتها الشركة بمزروعاتها و بالمحصولات التي في المخازن وكان فيها نحو ٢٨٠٠ قنطارًا قطنًا وأجرت الشركة هذا التفتيش بمجرد شرائه بمبلغ ١٥ الف فرنك في السنة بعد ان كان يؤجر بثمانين الفًا

قضى المرحوم سعيد باشا في يناير سنة ١٨٦٢ وخلفه المرحوم اسماعيل باشا ومما يؤثر عنه قوله في أول توليته انه يود اتمام القنال « ولكن على شرط ان يكون القنال لمصر لا ان تكون مصر للقنال » بدأ عمله بأن عقد اتفاقا مع الشركة على أن تعمل الحكومة المصرية على حسابها ومصاريفها جزء الترعة الحلوة التي تبتدىء من القاهرة الى الوادي حتى لا يحصل اشكال بين الحكومة والشركة بهذا الخصوص وحتى تبقى الاطيان التي على ضفتي الترعة لمصر لا لشركة أجنبية . قبلت الشركة ذلك ولكن انكلترا لم تنم عن معاكستها فلوحت الى الباب العالي أن يعلق تصديقه على الغاء نصوص الامتياز الخاصة بتوريد العملة اللازمة للاشغال لمخالفة ذلك لمبدأ حرية الافراد و بتمليك الشركة الاجنبية أطيانا زيادة عن المقدار اللازم لمرور القنال لما في ذلك من المساس بحقوق مصر والدولة العلية وفعلا اوعزت الدولة العلية الى اسماعيل أنه لا يليق بها أن تصدق على الفرمان الا اذا تنازلت الشركة عن كامل الترعة الحلوة المصرية وعن الاراضي الزراعية وقصر

ما يعطى لها على المقدار اللازم للقتال فقط وطلبت رد تفتيش الوادي للحكومة وحذف تعهد مصر بتوريد الانفار للشركة فصدع اسماعيل باشا بالامر وبلغه لدي لسبس فاضطرب سير العمل وبدأ النزاع بين الحكومة والشركة وهال الشركة وازعجها توقف الحكومة في تنفيذ بند الشروط المختص بالعملة والشغالة وهو اساس العمل فاخذ دي لسبس يخابر الحكومة ويخوفها ويتهددها ويبدي لها انها ان استمرت على هذا التوقف تكون مسئولة عن نتائجه وتلزم بما يترتب عليه من الخسائر مرتكناً على ماهو مدون بالاتفاق السالف ذكره وكانت حجة اسماعيل باشا ان الحكومة غير ملزمة بتنفيذ شروط اخلت الشركة نفسها بها لانها لم تدفع الاجور المتفق عليها بتمامها ولان الدولة العلية صاحبة السيادة لم تصدق بعد على هذه الشروط فلا قيمة لها ومع كل فحسما لكل اشكال قبل اسماعيل مبدئيا ان ينقص عدد الانفار الى ٦٠٠٠ بدل عشرين الفا وان يدفع للشركة تعويضا عن الاطيان التي ترد للحكومة بناء على طلب الدولة وأن يعمل الترعة الحلوة علي مصاريف مصر والشركة تأخذ منها المياه اللازمة لها مجانا وان يشتري منها تفتيش الوادي

فكبر على مجلس الشركة أن تطلب منه مصر ذلك وأعد من المذكرات ماشاء ودبرت الشركة وأنصارها حركة فكرية ضد مصر وأميرها والدولة ورجالها وأدبت المآدب وألقيت الخطب تنديداً وتهديداً . ومن آلمها وقعا الخطبة التي ألقاها البرنس جيروم في ١١ فبراير سنة ١٨٦٤ بقاعة سراي الصناعة بباريس على نحو ١٦٠٠ شخص من جميع الحيثيات والدرجات كلها تهكم ووعيد وتقريع وان كان نصح في ختامها للشركة أن تطرق باب التصالح مع الحكومة على مبدأ منع السخرة ورد الاطيان ولكن بعوض .وكان اسماعيل باشا أوفد نوبار باشا لباريس ليفاوض رجال الحكومة الفرنساوية والشركة في حل هذه المشاكل فكان الطرفان يطعنان في بعضهما أشد الطعن واستأجر كلاهما فريقا

من الجرائد تدافع عن رأيه

وعملا بنصيحة البرنس جيروم قبل مجلس الادارة أن يدخل مع الحكومة في المفاوضة لحل المسائل المعلقة بينهما وكانت الشروط التي يعرضها ما يأتي :

حيث ان الاطيان الممنوحة تبلغ نحو ١٣٣٠٠٠ هكتارًا يبقى للشركة منها نحو ٣٣٠٠٠ والباقي أي نحو المائة الف ترد للحكومة بشرط أن تدفع لها عنها ٥٠ مليون فرنك أي بواقع ثمن الهكتار ٥٠٠ فرنك باعتبار مايساويه بعد التصليح مع أن الشركة دفعت في تفتيش الوادي المنزرع المؤجر ٢٠٠ فرنك عن كل هكتار بما فيه المهمات والمحصول . وحيث ان الحكومة كانت تعهدت بان تورد الانفار اللازمة وأقل عدد يلزم هو عشرين الف نفر والآن تريد الحكومة أن تنقصها الى ستة آلاف ففي نظير تعجيز ١٤٠٠٠ يلزم أن تدفع ٤٠ مليون فرنك فرق الاجر بين ما كانت تدفعه الشركة للمصريين وبين ماتضطر لدفعه للاجانب وتسهيلاً لدفع هذه المبالغ تسترد الشركة من الحكومة المصرية الاسهم التي اكتتبت بها بثمنها أي ٨٨ر٨٠١ر٠٠٠ فرنك والباقي وقدره ١ر١٧٩ر٠٠٠ فرنك تأخذ به بونات على الخزينة تخصمها في البنوك

وحيث ان الاطيان سترد للحكومة بهذه الكيفية فالحكومة تتنازل عن الخمسه عشر في المايه التي تخصها في الارباح حيث ان سبب تخصيصها لها هو ما منحته من الاطيان . اما الترعة الحلوة فلم تقبل الشركة أن تعطيها للحكومة

هذا ملخص ما عرضه دي لسبس على جمعية الشركة العمومية التي انعقدت بباريس في أول مارس سنة ١٨٦٤ ومن الغريب انه بعد ان انتهى من خطابه على الجمعية في اليوم المذكور — وكان كله محشوًا بالوعيد والتهديد — قال ان اسماعيل باشا صرح له بان يخبر الجمعية بانه قابل تحكيم نابليون الثالث امبراطور فرنسا ليفصل فيما بين الحكومة والشركة من النزاع فهلل الكل فرحا واستبشارًا اعلمهم بما سيكون لان نابليون هو المدافع عن الشركة والآخذ

بناصرها رسمياً وسياسياً فلم يكن أحد يجهل الحكم الذي يصدره الا مصر . ولكن قدر فكان

أسرع نابليون بقبول التحكيم وشكل لجنة من نخبة الرجال لدرس المسألة بحذافيرها وتقديم تقرير له عنها ففعلت اللجنة وكان من رأيها أن تدفع الحكومة للشركة ١٠٠ ملايين فرنك منها التعويض عن عدم توريد الانفار ٦٠ مليون وكانت الشركة تطلب ٤٠ مليون و ٥ مليون عن الاطيان التي ترد للحكومة باعتبار ١٠٠ الف هكتار في ٥٠٠ فرنك الهكتار وان تتنازل الحكومة عن الـ ١٥ ٪ التي لها في الارباح وتتنازل عن أسهمها بسعر الاكتتاب والباقي يتفق على تسديده للشركة والترعة الحلوة تبقى للاخيرة .

ولكن نابوليون الثالث لطف ذلك في حكمه الصادر في ٦ يوليه سنة ١٨٦٤ اذ قضى بأن ترجع للحكومة الترعة الحلوة وأن الحكومة تدفع للشركة في نظير ذلك مبلغ ١٦ مليون فرنك منها ١٠ مليون نظير المصاريف التي صرفت والتي ستصرف لعمل الترعة و ٦ ملايين نظير ما ستخسره الشركة من استغلال الترعة .

و بان لا يبقى من الاراضي للشركة الا ما يلزمها للقنال وتوابعه وملحقاته وحفظه وصيانته والاعمال التي تلزمه . وحيث ان من الاطيان السابق منحها ٦٣٠٠٠ هكتار زراعية يلزم منها للشركة نحو ٣٠٠٠ هكتارًا فالباقي يصير رده للحكومة في نظير مبلغ ٣٠ مليون فرنك أي باعتبار ٥٠٠ فرنك الهكتار .

وتعويضاً لعدم توريد الانفار للاشغال تدفع الحكومة للشركة ٣٨ مليون فرنك قيمة فرق الاجر ونظرًا لكون الشركة لم تراع حقيقة شروط الاتفاق بأن دفعت أجورًا أقل من المتفق عليها — وهذا لا يصح أن يكون سببا لفسخ الاتفاق حيث المتبادر انه لم يكن الا نتيجة سهو وغلط — فمن العدل ان يخصم من قيمة التعويض المذكور المبالغ التي نقصت من الاجور وحيث انها تبلغ ٤٫٥٠٠٫٠٠٠ فرنك فيكون مبلغ التعويض ٣٣٫٥٠٠٫٠٠٠ فرنك ولكن حيث

ان الشركة تطالب بتسعة ملايين فرنك نظير تعطيل الشغل وحيث ان هذا التعطيل لم يكن بسبب الحكومة المصرية بل كان بقوة قهرية لتشديد الدولة العلية عليها فمن العدل ان لا تتحملها الحكومة المصرية باكمله بل يقسم مناصفة وعلى ذلك بضم الاربعة ملايين ونصف قيمة نصف التسعة ملايين على الثلاثة وثلاثين مليون ونصف سالفة الذكر ترجع قيمة التعويض الى أصلها أي ٣٨ مليون .

فيكون مجموع مبالغ التعويض ٨٤ مليون وتسهيلا لدفعها قضى نابوليون بأن يكون ذلك بالكيفية الآتية

١ — مبلغ التعويض عن الانفار وقدره ٣٨ مليون يدفع على ستة أقساط الاربعة الاولى منها مقدار كل منها ٦ مليون ونصف والاثنان الآخيران ستة ملايين فقط وكل قسط يدفع على دفعتين في أول نوفمبر وأول مايو اعتبارًا من أول نوفمبر سنة ١٨٦٤ وأول مايو سنة ١٨٦٥

٢ — مبلغ الثلاثين مليون قيمة تعويض رد الاطيان على عشرة أقساط سنوية كل قسط منها ٣ مليون فرنك يدفع في أول نوفمبر من كل سنة ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٨٧٠

٣ — مبلغ الستة ملايين قيمة ماتخسره الشركة من استغلال الترعة الحلوة يدفع على عشرة أقساط سنوية في المواعيد السابقة تماماً وكل قسط قدره ٦٠٠ الف فرنك .

٤ — العشرة ملايين فرنك التعويض عن الترعة الحلوة تدفع في السنة التي تسلم فيها للحكومة تامة

وبقيت حصة الحكومة في الارباح لها ولكنها تبقى ضامنة لسداد هذه المبالغ في المواعيد الموضحة وبعد ان صدر الحكم وقبله الطرفان اشترت الحكومة تفتيش الوادي بعشرة مليون فرنك وعدلت مواعيد الدفع الموضحة

أعلاه بشروط أخرى بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ بان تعهدت الحكومة بدفع ثمن تفتيش الوادي وجميع المبالغ المحكوم بها على أقساط شهرية من أول يناير سنة ١٨٦٥ لغاية أول دسمبر سنة ١٨٦٩ أي على ستة وثلاثين قسطا شهريا متساوية ولا ندري الحكمة في ذلك . ودارت المخابرة مع الدولة العلية لاستصدار فرمان التصديق فاقترحت الدولة عمل اتفاقية جديدة بما تقرر وتعرض عليها لاعتمادها . وفعلاً عملت هذه الاتفاقية بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ بين اسماعيل باشا ودي لسبس بالنيابة عن الشركة وصدر الفرمان بالتصديق عليها في ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ ويجد القارئ نص هذين الفرمانين بآخر هذا الكتاب في باب الملحقات

ولما انعقدت جمعية الشركة العمومية في شهر مايو سنة ١٨٦٦ بشرها دولسبس بما تم وهنأها بما نالت وخصوصا بالاتفاقية التي عدلت بها الاقساط وجعلت نهاية الدفع سنة ١٨٦٩ بدل أول نوفمبر سنة ١٨٧٩

ثم عملت في ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩ اتفاقية مع الشركة على أن ليس لها سوى استغلال القنال وصيانته وتوسيعه وليس لها ادنى امتياز أو استثناء في باقي الحقوق المدنية ولهذا للحكومة وحدها ان تقوم باعمال البوستة والتلغراف للشركة وغيرها مع حفظ الحق للشركة في ان تستعمل خطا تلغرافيا خصوصيا لاشغالها في القنال . وان حق الصيد في القنال والبحيرات التابعة له يكون للحكومة وعلى مراكب الصيد أن تخضع للوائح التي تعملها الشركة للملاحة ولا تدفع أي رسم للشركة ولكن لا تنقل ركابا ولا بضاعه خلاف السمك ونوه في هذه الاتفاقية الى أنه اتفق على أن تنشأ ادارة خاصة « تدعى ادارة الاملاك المشتركة » يديرها مأموران من الشركة وآخران من الحكومة ومهمتها تقسيم الاراضي المجاورة للمدن الجديدة التي تأسست والداخلة ضمن امتياز الشركة و بيعها لمن يريد البنا بقيود وشروط تتوضح في لائحة خاصة والمتحصل من بعد خصم المصاريف يقسم

مناصفة بين الحكومة صاحبة الرقبة والشركة صاحبة الانتفاع .

واتفق على أن المشترين يعاملون تماما معاملة باقي المصريين وتتنازل الشركة عن كل مطالبة لها أو للغير عما عساه يكون لهم من الحقوق قبل هذا الاتفاق وفي نظير كل ذلك قبلت الحكومة ان تدفع للشركة عشرين مليون فرنك

ثم تنازلت الشركة للحكومة ايضا في نظير مبلغ قدره عشرة مليون فرنك عن جميع الاسبتاليات التي بنتها الشركة في البرزخ وعن مشتملاتها . وعن جميع المنازل والمباني التي شيدتها بناحية رأس العش والقنطرة وبحيرة البلاح وفردان والجسر الخ وعن محجر ومينا المكس ومخازن ومحلات بولاق ودمياط التي كانت اعطيت للشركة ولما لم يكن لدى مصر في ذلك الوقت نقود متوفرة اتفق على أنه بدل تسديد المبلغ نقداً تتنازل الحكومة للشركة في نظيره وفي نظير فوائده بواقع المائة عشرة عن قوبونات سهامها مدة ٢٥ سنة ابتداء من أول يناير سنة ١٨٧٠ وباستلام هذه القوبونات تعطي الشركة مخالصة نهائية بمبلغ الثلاثين مليونا سالفة الذكر وتم ذلك فعلاً وكان سبق التصرف في ١٠٤٠ سهما وأصبح الباقي ١٧٦٦٠٢ هي التي سلمت قوبوناتها

واصدرت الشركة بقيمتها سندات عددها ١٢٠ الف بسعر ٢٧٠ فرنك السند الواحد وهذه السندات تعطي لحاملها الحق في ٢٥ فرنكا قيمة الارباح الاولية المقررة لكل سهم سنويا وحصتها في الارباح التي توزع بعد ذلك وتستهلك في ٢٥ سنة بالسحب . (وقد تم استهلاك هذه السندات في سنة ١٨٩٤)

هذا وقد تقدمت الاشغال في القنال تقدما سريعا بعد زوال هذه العقبات كلها وبعد تسوية جميع حسابات الحكومة مع الشركة ولكن المصاريف كانت زادت عن التقديرات الاولى فعملت الشركة سلفة بمائة مليون فرنك صدرت بها سندات عددها ٣٣٣٣٣٣ قيمتها الاسمية ٥٠٠ فرنك السند الواحد

والقيمة التي أصدرتها بها ٣٠ فرنك بفائدة ٥ في المئة عن القيمة الاسمية

ومع فداحة هذه الشروط التي تقضي بان تدفع ٢٥ فرنكا فائدة على ثلثمائة فرنك و بان تستهلك بسعر خمسماية فرنك السند الذي لم تقبض فيه غير ثلثماية لم يكتتب في كل السندات في سنة ١٨٦٧ فاضطرت الشركة أن تستأذن من حكومة فرنسا بان تجعل لسندات هذه السلفة يانا صيب بقدر مليون فرنك في كل سنة لعل ذلك يزيد في اقبال العموم على الاكتتاب ورغما عن هذا كله كان الاقبال قليلا . وما ذلك الا لما كان يذيعه اعداء الشركة السياسيين ضدها من الاراجيف

وفي سنة ١٨٦٩ زار الخديوي اسماعيل باشا الاشغال الجارية بالقنال وسر من تقدمها وسافر الى اوربا لدعوة ملوكها لحضور حفلة افتتاحه وفعلا حضرت الامبراطورة اوجيني عن فرنسا وامبراطور النمسا وكثيرون من الامراء والوزراء والكبراء وصرف نحو المليون ونصف من الجنيهات على هذه الحفلات من خزينة الحكومة المصرية وفتح القنال في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ وهذا مبدأ التسعة وتسعين سنة المحددة للامتياز وكان في طليعة المهنئين لدولسبس بفتح القنال و بالنجاح اللورد كلارندون وزير خارجية انكلترا بعد أن كان له من ألد الخصام . ولكنها السياسة لا مبدأ لها ولا وجدان

و بذا انتهى هذا الدور بخسارة مصر الملايين من الجنيهات في حفلات وثمن سندات وفوائد نقود وتعويضات حكم عليها بها و بخسارتها قو بونات اسهمها ولم تجن ولا كلمة خير أو شكر لها أو رجالها الذين زهقت ارواحهم في الاعمال بل كل التهاني كانت لدولسبس ولامبراطور فرنسا وانزوت مصر كأن كتب عليها من الاصل الغرم ولغيرها الغنم